سلطة دبي
للخدمات المالية

التقرير السنوي | 2018

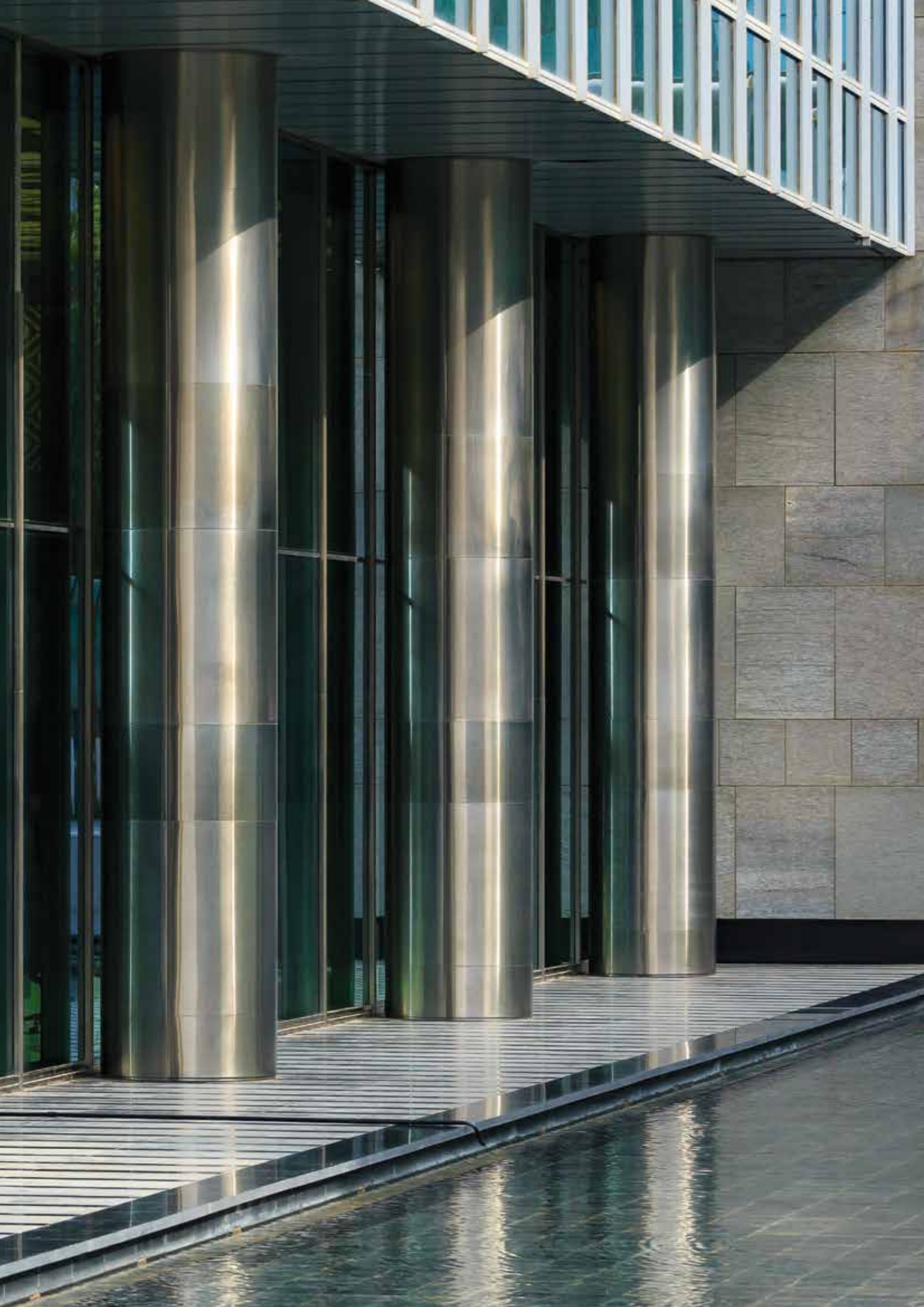

لمحة عن عام 2018 01
كلمة رئيس مجلس الإدارة 03
كلمة الرئيس التنفيذي 07

القسم 01
من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية 13
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 18
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 30
المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية 36
الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 41

القسم 02
عملنا

أهم مبادرات سطلة دبي للخدمات المالية 45
مبادرات الإدارات لعام 2018 51
تطلعاتنا 65

القسم 03
الملاحق

الملاحق 70

تقتضي المادة 11 من القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي القانون رقم 1 لسنة 2004 لمركز دبي المالي العالمي، من سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) تقديم تقرير خطّي إلى سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي، حول ممارسات صلاحياتها، وأداء مهامها، وأنشطتها المالية. وتوجب تلك المادة إعداد التقرير بأسرع وقت ممكن ومقبول في كل سنة مالية، حيث يكون التقرير مرتبطاً بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي الخامس عشر لسلطة دبي للخدمات المالية حسب السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

لمزيد من المعلومات عن سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.dfsa.ae.

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب السمو الشيخ
مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي

رئيس مركز دبي المالي العالمي

لمحة عن عام 2018

فيما يلي ملخص يستعرض إحصائيات بعض الأنشطة خلال العام 2018:

الرقابة

- 69 هو عدد الشركات المرخصة في عام 2018
- 491 هو إجمالي عدد الشركات المرخصة، ومنها 3 وكالات تصنيف ائتماني
- 664 هو عدد الأفراد المرخصين في عام 2018
- 2330 هو إجمالي عدد الأفراد المرخصين
- 10 هو عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2018
- 116 هو إجمالي عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة
- 16 هو إجمالي عدد المدققين المسجلين
- 148 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على الشركات المرخصة في عام 2018
- 8 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على المدققين المسجلين في عام 2018
- 31 هو عدد التراخيص التي تم تعديلها في العام 2018
- 59 يوم هو متوسط عدد الأيام الذي استغرقه اتخاذ القرار حول الطلبات المقدمة في العام 2018 (الشركات المرخصة فقط)

السياسات والاستراتيجيات

- 8 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم نشرها وطرحت فيها تعديلات على إطار عمل السياسات لسلطة دبي للخدمات المالية
- 3 هو عدد جلسات التواصل التي تم إجراؤها للشركاء الاستراتيجيين لشرح التعديلات المطروحة من قبل السلطة
- 5 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم نشرها من قبل واضعي المعايير الدولية وعلقت عليها السلطة
- 8 هو عدد الاستبيانات التي تم نشرها من قبل واضعي المعايير الدولية وردت عليها السلطة

الشؤون القانونية والمستشار العام

- 4 هو عدد التعديلات التي قام بها مجلس الإدارة على كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2018
- 2 هو عدد التعديلات على القوانين التي أصدرها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، في عام 2018
- 3 هو عدد التعديلات التي أدخلها الرئيس التنفيذي على كتيب مراجع سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2018
- 22 هو عدد آليات وضع القواعد الصادرة عن مجلس الإدارة في عام 2018
- 39 هو عدد الإعفاءات والتعديلات الممنوحة في عام 2018

التنفيذ

– 158 هو عدد الشكاوى المقدمة في عام 2018
– 156 هو عدد الشكاوى التي تم حلها في عام 2018
– 2 هو عدد إجراءات الإنفاذ المتخذة في عام 2018
– 6 هو عدد التحقيقات المستمرة من السنوات السابقة حتى عام 2018
– 5 هو عدد التحقيقات التي بدأت في عام 2018
– 5 هو عدد التحقيقات التي أجريت في عام 2018
– 6 هو عدد التحقيقات التي ما زالت مستمرة حتى عام 2019

الأسواق

– 4 هو عدد الطلبات المقدمة لأعضاء معترف بهم تمت مراجعتها في عام 2018
– 3 هو عدد الطلبات المقدمة لأعضاء معترف بهم تمت الموافقة عليها في عام 2018
– 4 هو عدد الطلبات المقدمة من هيئات معترف بها تمت الموافقة عليها في عام 2018
– 59 هو إجمالي عدد الأعضاء المعترف بهم
– 25 هو عدد المُصدِرين الذين تم إدراجهم في القائمة الرسمية للأوراق المالية في عام 2018

العلاقات الدولية

– 5 هو عدد مذكرات التفاهم الثنائية المبرمة في عام 2018
– 2 هو عدد اتفاقيات التعاون في مجال التكنولوجيا المالية (الفينتيك) المبرمة في عام 2018
– 107 هو إجمالي عدد مذكرات التفاهم الثنائية المبرمة
– 68 هو عدد الطلبات التنظيمية التي تقدمت بها سلطة دبي للخدمات المالية إلى الجهات التنظيمية الزميلة في عام 2018
– 71 هو عدد الطلبات التنظيمية التي استلمتها سلطة دبي للخدمات المالية من الجهات التنظيمية الزميلة في عام 2018
– 17 هو عدد الوفود المحلية والدولية التي استقبلتها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2018

الموارد البشرية

– 152 هو عدد الموظفين حسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
– 95 هو عدد الموظفين النظاميين، 34% منهم مواطنون إماراتيون
– 5,8 هو متوسط عدد أيام التدريب أثناء العمل لكل موظف في عام 2018
– 51 هو عدد الموظفين الذين أكملوا دورة تنمية المهارات القيادية في عام 2018
– 47 هو عدد الموظفين الإماراتيين الذين استكملوا برنامج «قادة الغد التنظيميون» منذ انطلاقته في عام 2006

الشؤون المؤسسية

– 12 هو عد النشرات التي تم إصدارها في عام 2018
– 8 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم إصدارها في عام 2018
– 16 هو عدد البلاغات التنبيهية والتحذيرية للمستهلكين الصادرة لأصحاب المصالح في عام 2018
– 6 هو عدد عمليات التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في عام 2018، 4 منها قامت بها أطراف خارجية وعمليتان قام بها قسم المشاريع والتخطيط لدى السلطة

كلمـــة رئيـــس مجلـــس الإدارة

صـائب أيغنـر
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2018. وقد شهد عام 2018 مواصلة سلطة دبي للخدمات المالية سلسلة إنجازاتها إلى جانب استمرار مركز دبي المالي العالمي في تحقيق النمو المستمر. وينعكس هذا النجاح في تحقيق المركز لمزيد من النمو، حيث شهد توسعاً غير متقاطع رغم مواجهة فترة من التحديات المتعلقة بالظروف الاقتصادية الكلية والجيوسياسية.

وتحّل دبي ضمن المراكز المالية العشرة الأولى في العالم وتتصدر قائمة المراكز المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفارق كبير عن نظرائها. وهذا النجاح خيرُ دليل على رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي لإنشاء مركز مالي ذات طراز عالمي. وقد أدت مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» والاستراتيجية الوطنية للابتكار دوراً رئيسياً في وضع دبي في مصاف نخبة المراكز المالية على مستوى العالم. ويُعد مركز دبي المالي العالمي الآن أكبر مركز إدراج صكوك في العالم.

وفي عام 2018، حلّت دولة الإمارات في المرتبة السادسة عالمياً من حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي. وتبوأت الإمارات هذه المكانة بفضل بيئة العمل الداعمة المنتشرة في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة بشكلٍ عام. وفي عام 2018 أيضاً، جاءت الإمارات في المرتبة الحادية عشرة عالمياً في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. وأنا على يقين بأن سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي قد ساهما إلى حد كبير في تبوء الإمارات هذه المكانة. وسنواصل جهودنا الحثيثة لدفع عجلة التقدم وتحقيق النجاح الاقتصادي لإمارة دبي والإمارات العربية المتحدة على مدار الأعوام المقبلة.

أود في هذه الكلمة أن أسلط الضوء على عددٍ من الإنجازات ومجالات التركيز الرئيسية التي نجحت سلطة دبي للخدمات المالية في تحقيقها على مدار العام الماضي. ومثّل ظهور التكنولوجيا المالية والمعروفة بـ «فينتيك» أحد ملامح التطور الاستراتيجي الرئيسية لإمارة دبي باعتبارها مركزاً مالياً. وكانت التكنولوجيا المالية، وستظل أحد الأولويات القصوى التي تنعكس في استحداث موضوعنا الاستراتيجي «الابتكار». ويشمل تركيز سلطة دبي للخدمات المالية كذلك على تيسير تقدم تكنولوجيات جديدة في الشركات الخاضعة لتنظيمنا مع ضمان أن المخاطر الناجمة عن تلك التكنولوجيات الجديدة لا تقف حجر عثرة في طريق تحقيق أهدافنا التنظيمية.

وشهدنا في عام 2018 توسعاً في برنامج رخصة اختبار الابتكار فضلاً عن الإعلان عن دورتين حديثتين، وهو ما يمنح شركات التكنولوجيا المالية القدرة على تطوير تكنولوجيات مبتكرة جديدة واختبارها ضمن نطاق محدد. وشهد عام 2018 أيضاً اجتياز إحدى شركات الخدمات المالية برنامج رخصة اختبار الابتكار وحصولها على رخصة خدمات مالية كاملة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. ويبرز هذا الإنجاز الدور الذي يمكن لمنصات الاختبارات التنظيمية الإلكترونية، مثل برنامج رخصة اختبار الابتكار، الاضطلاع به في دعم شركات الخدمات المالية القائمة والناشئة في تقديم تكنولوجيات جديدة.

وتسعى سلطة دبي للخدمات المالية في أن تكون في طليعة التطورات التكنولوجية الجديدة على مستوى العالم وذلك من خلال التواصل مع الجهات التنظيمية الأخرى. وتحقيقاً لهذا الهدف، أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية اتفاقيات تعاون في مجال التكنولوجيا المالية مع العديد من الجهات التنظيمية الدولية الأخرى، فضلاً عن كونها عضواً مؤسساً في الشبكة العالمية للابتكار المالي العالمي ومشاركاً في مجلس التنسيق بالشبكة؛ وهي مجموعة من الجهات التنظيمية التي تسعى إلى تنفيذ أعمال مشتركة وتبادل الخبرات في مجالات الابتكار المالي وتشجيع الاعتماد المسؤول للتكنولوجيات ونماذج الأعمال الناشئة.

وتستخدم سلطة دبي للخدمات المالية التكنولوجيا في تعزيز الابتكار في مجتمعنا الخاضع للتنظيم، كما تعتمدها أيضاً في تقديم خدماتها بصفتها منظم يتقييد بالمعايير الدولية. كما أننا نسير وفق مبادرة دبي الذكية وأجرينا مزيداً من الرقمنة والأتمتة لأنظمتنا الداخلية والخارجية طوال عام 2018.

ستخضع دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019 للتقييم المشترك الذي ستجريه مجموعة العمل المالي. وكان الإعداد للتقييم المشترك الذي ستجريه مجموعة العمل المالي ضمن أولوياتنا الرئيسية على مستوى المؤسسة بأكملها في عام 2018 وسيظل كذلك أيضاً في عام 2019. ولقد صبت سلطة دبي للخدمات المالية منذ تأسيسها جل تركيزها على مكافحة جميع أشكال التمويل غير المشروع وتلتزم التزاماً راسخاً بمواصلة ذلك. هذا وتسعى سلطة دبي للخدمات المالية إلى ضمان تحقيق مركز دبي المالي العالمي أفضل النتائج الممكنة في التقييم، كما أنها تقدم المشورة والرأي لمختلف الهيئات في دولة الإمارات العربية المتحدة كلما كان ذلك ممكناً. ولقد تضمنت الإنجازات التي تحققت في عام 2018 إجراء تقييم كامل لإطار عمل مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وذلك لضمان الامتثال الفني لتوصيات مجموعة العمل المالي. ونظراً للأولوية الكبيرة التي نوليها لهذا الأمر، التقيت عدة مرات خلال العام مع عدد من الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمين العام لمجموعة العمل المالي ومسؤولين من وزارة المالية من مختلف الدول.

شهد عام 2018 مرور 100 عام على مولد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، ولذلك اعتُبِرَ هذا العام – في جميع أنحاء الدولة – «عام زايد». واسترشاداً بالرؤية الاستراتيجية للشيخ زايد رحمه الله للاستعانة بالمواطنين الإماراتيين وتمكينهم في سوق العمل، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية إعطاء الأولوية لعملية تطوير القدرات التنظيمية لمواطني الدولة؛ ففي عام 2018، أشركت السلطة لديها خمسة خريجين إماراتيين آخرين ذوي كفاءات عالية من جامعات رائدة في الإمارات. وتفخر سلطة دبي للخدمات المالية ببرنامج قادة الغد التنظيميون الذي انضم إليه هؤلاء الخريجون. وهو برنامج معروف في جميع أنحاء المنطقة بما يحققه من تقدم في تطوير المواهب التنظيمية. ومن الشواهد على نجاح برنامج قادة الغد التنظيميون أن الخريجين يتولون مزيداً من المسؤوليات داخل السلطة وخارجها على نطاق أوسع في الدولة. إضافة إلى ذلك، يعد البرنامج الناجح «تَقَدم»، الذي يقدم للمواطنين الإماراتيين العاملين في السلطة مزيد من التدريب والفرص لتعزيز مهاراتهم القيادية، ضمن الأولويات الرئيسية لدينا.

تُعد المشاركة مع نظرائنا من الجهات التنظيمية من الأمور ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لنا دائماً وكان عام 2018 خير دليل على ذلك؛ حيث شارك موظفو سلطة دبي للخدمات المالية في عدد من الكليات الرقابية خلال عام 2018 ووسعت السلطة نطاق علاقاتها الإقليمية والدولية مع هذه الجهات التنظيمية. وكجزء من عملي كممثل لسلطة دبي للخدمات المالية، تشرفت بالإجتماع مع عدة جهات تنظيمية مرموقة في جميع أنحاء العالم في عام 2018 يتحمل العديد منها مسؤوليات رقابية ريادية على الشركات التي تأسست في مركز دبي المالي العالمي. والأهم من ذلك، نسعى إلى التعاون عن كثب مع الجهات التنظيمية الزميلة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل التعاون بشكل وثيق مع الجهات التنظيمية الاتحادية بشأن التقييم المشترك المقبل الذي ستجريه مجموعة العمل المالي، فضلاً عن العمل معهم على عدد من المسائل الأخرى. هذا وستظل المشاركة مع نظرائنا في دولة الإمارات والمنطقة ككل ضمن أولوياتنا في إطار جهودنا المستمرة لدعم تنمية الاقتصاد الإماراتي. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، وقعنا في عام 2018 مذكرات تفاهم مع مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي العماني.

أعرب الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، السيد إيان جونستون، في عام 2017 عن رغبته في التقاعد بعد أن ساهم بدور كبير في ترسيخ مكانة سلطة دبي للخدمات المالية على مستوى العالم باعتبارها إحدى الجهات المنظمة الرائدة المرموقة، ونحن نقدر له إسهاماته الحيوية التي قدمها للسلطة. عُين السيد برايان ستايروولت في 1 أكتوبر 2018 خلفاً للسيد إيان، وهو يعمل بالسلطة منذ عام 2008 وتقلد منصب المدير التنفيذي لإدارة الرقابة على مدار السنوات الثمانية الماضية. يحمل برايان في جعبته فيضاً من الخبرات والمعرفة وهو على دراية تامة بالسلطة وبيئة العمل لديها، وأنا على تمام الثقة أنه سينجح في البناء على الأسس التي رسخها إيان وكل من سبقه.

وعلى الرغم من أن هذه الكلمة تعنى بشكل كبير بالعام المنصرف، فسوف أتطرق سريعاً إلى العام المرتقب، حيث يبدو أننا على أعتاب عام جديد سيكون مليئاً بالجهود الحثيثة. سوف تواصل سلطة دبي للخدمات المالية مشاركتها مع الجهات التنظيمية العالمية الأخرى والتعاون معها. هذه هي المساعي التي بدأت بها مشاركتي في حلقة نقاشية عن إدارة المخاطر والفرص المالية على مستوى العالم في افتتاح المنتدى المالي الآسيوي في هونغ كونغ الذي عقد في يناير. ونتطلع إلى تقديم الدعم لسلطة مركز دبي المالي العالمي في جهودها الرامية إلى إحداث توسع بالمركز في إطار مبادرة مركز دبي المالي العالمي 2,0 المعلن عنها في يناير 2019، وسوف نواصل تنسيق الجهود المبذولة في سلطة دبي للخدمات المالية مع رؤية سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. كما سيكون للمبادئ الثمانية للحكم في دبي التي أعلن عنها سموه في مطلع هذا العام، صلة وثيقة بالقيم الرئيسية للسلطة وبأنشطة الإنفاذ لدينا وكذلك بجهودنا في مجال الابتكار. علاوة على ذلك، فإن عام 2019 هو أيضاً عام التسامح بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما سيكون له تأثير على مشاركتنا على الصعيد الداخلي والخارجي وعلى مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية بجدول أعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

كما أود كذلك أن أعرب عن صميم عرفاني للزملاء أعضاء مجلس الإدارة عما أسهموا به من خبرات ومشورة قيمة طوال العام، وذلك حيث أفضت إسهاماتهم وجهودهم في رسم معالم استراتيجية سلطة دبي للخدمات المالية وسياستها وساهمت في التأثير على عملياتها التشغيلية.

وكما هو معتاد، أود أيضاً أن أعرب عن بالغ شكري لأعضاء الفريق التنفيذي بسلطة دبي للخدمات المالية عن جهودهم الحثيثة وتفانيهم الجلي في ترسيخ مكانة سلطة دبي للخدمات المالية باعتبارها جهة تنظيم مرموقة عالمياً. كما أتوجه بجزيل الشكر لسمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي على رؤيته وجهوده المخلصة، وكذلك لسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس مركز دبي المالي العالمي، على دعمه القوي وتوجيهاته الرشيدة، والتي كانت ولا تزال تُشكل الأسس التي ينطلق منها نجاح مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية على حد سواء. وأخيراً، أتوجه بالشكر كذلك لمحافظ مركز دبي المالي العالمي، سعادة السيد عيسى عبدالفتاح كاظم، على دعمه الراسخ وتفهمه الرحب لرسالتنا وعلى المساعدة التي تصلنا دائماً منه ومن مكتبه.

صائب أيغنر

كلمـــة الرئيـــس التنفيذي

برايان ستايروولت
الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أقدم لكم أول تقرير سنوي لي بصفتي رئيساً تنفيذياً لسلطة دبي للخدمات المالية، وهو المنصب الذي أتشرف بتقلده في هذه المؤسسة الفعالة التي تحظى بفريق عمل موهوب ومفعم بالنشاط. كما أود كذلك أن أعرب عن خالص عرفاني وتقديري لأعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية وللرئيس التنفيذي السابق إيان جونستون على ما قدموه لي من دعم وتوجيهات قيمة منذ أن تقلدت هذا المنصب وبالإضافة إلى ذلك، لقد قدم لي سلفي إيان جونستون، مشورة قيمة خلال الانتقال إلى هذا الدور الهام.

أبرز العام الماضي أن المركز يستمر في النضج والنمو. وتساهم الشركات العاملة في و من مركز دبي المالي العالمي بموارد قيمة للاقتصادات المحلية والإقليمية وتسهيل التجارة في جميع أنحاء العالم. على الرغم من المناخ الاقتصادي العالمي المليء بالتحديات. فنحن نشهد جميعاً التغيرات السريعة الحاصلة في قطاع الخدمات المالية على مستوى العالم والتي تستند أغلبها إلى التطورات التكنولوجية الحديثة. ونتيجة لذلك، يشهد السوق دخول منتجات وخدمات وآليات تنفيذ جديدة للمستهلكين وهو ما يأتي مصحوباً بمخاطر جديدة تواجه القطاع المالي. علاوة على ذلك، تُغير التكنولوجيا من الطريقة التي تحصل بها الجهات التنظيمية على المعلومات وتستخدمها وتُخزنها وتحميها والطريقة التي نمارس بها الكثير من مهامنا الرئيسية، بما في ذلك طريقة التواصل مع الجهات المعنية الرئيسية.

نما عدد الشركات العاملة في ومن مركز دبي المالي العالمي في عام 2018 حيث يبلغ عدد الكيانات الخاضعة للتنظيم لدينا الآن أكثر من 600 كيان، منها 491 شركة مرخصة و116 من الأعمال والمهن غير المالية المحددة و16 مدققاً مسجلاً. وإذا أضفنا الصناديق المسجلة البالغ عددها 69 صندوقاً القائمة الآن بالمركز، فسوف يعني ذلك اقتراب إجمالي عدد الكيانات الخاضعة للتنظيم من بلوغ 700 كيان. ويبلغ إجمالي الميزانيات العامة للبنوك التجارية القائمة بمركز دبي المالي العالمي 160 مليار دولار أمريكي تقريباً، ولا يزال لدينا عدد من البنوك التجارية قيد الترخيص. وتضطلع هذه البنوك بتحسين الاستقرار المالي عن طريق جذب الموارد الرأسمالية إلى المنطقة. وتحقق الكيانات ذات الصلة بقطاع التأمين كذلك الاستقرار بالمنطقة وتعمل على تحسين مستوى الثقة بالأعمال عن طريق مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات التي تستهدف تخفيف المخاطر. ونشهد كذلك نمواً متواصلاً في مجال إدارة الثروات لدينا، حيث شهد عام 2018 تسجيل 25 صندوقاً جديداً ليصل إجمالي عدد الصناديق بالمركز إلى 69 صندوقاً. والأمر لا يقف عند هذا الحد، فأنشطة سوق رأس المال تشهد هي الأخرى زيادة بمركز دبي المالي العالمي، حيث وسعّت بورصة ناسداك دبي نطاق أعمالها لتضم التداول في مشتقات الأسهم في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. أما عن التمويل الإسلامي فيواصل مسيرة ازدهاره في أسواقنا حيث تخطى عدد إدراج الصكوك في 2018 إجمالي عدد عمليات الإدراج على مدار السنوات الثلاثة الماضية. ويواصل مركز دبي المالي العالمي تصدره لقائمة المراكز على مستوى العالم من حيث قيمة الصكوك المدرجة حيث تخطى إجمالي قيمة الصكوك المدرجة في بورصة ناسداك دبي 58 مليار دولار أمريكي.

وحسبما ورد في كلمة رئيس مجلس الإدارة، كانت ولا تزال سلطة دبي للخدمات المالية تعمل عن كثب مع حكومة دبي وسلطة مركز دبي المالي العالمي لترسيخ مكانة مركز دبي المالي العالمي باعتباره مركزاً للتكنولوجيا المالية (فينتك). وقد شهد عام 2018 توسعاً في برنامج رخصة اختبار الابتكار. وفي شهر نوفمبر، أصبحت شركة للاستشارات الروبوتية أول شركة تجتاز بيئة الاختبار التنظيمية التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية بعد إتمامها لخطة الاختبار التنظيمية. ويُبرز هذا الإنجاز الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به بيئات الاختبارات التنظيمية في توجيه الشركات الناشئة عند تقديمها لخدمات جديدة للقطاع المالي، مع التأكد من حماية المستهلكين. كما عكفت سلطة دبي للخدمات المالية على تأسيس وإطلاق الشبكة العالمية للابتكار المالي إلى جانب 29 مؤسسة دولية. ونحن متحمسون لهذا الاتجاه الجديد ولتفاعلنا في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى مبادرة الشبكة العالمية للابتكار المالي ، وقعنا على مذكرتي تفاهم ثنائية تركزان على التكنولوجيا المالية مع هيئة الخدمات المالية في اليابان والسلطة النقدية في سنغافورة.

وحددت خطة العمل لعامي 2018/2017 الانجاز والاستدامة والمشاركة بوصفها المحاور الاستراتيجية الثلاثة التي سترسم ملامح عملياتنا وتؤثر عليها على مدار الفترة الممتدة لسنتين. وتتضمن مبادرات الانجاز الرئيسية تنفيذ وظائف أساسية باحترافية وكفاءة، وتنفيذ تنظيم عالمي المستوى، والإنفاذ الفعال. ولقد أوضحنا إنجازاتنا في كل جانب من هذه الجوانب بالتفصيل في هذا التقرير.

كما كانت الجهود المبذولة مؤخراً في تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الأمور المهمة للغاية بالنسبة لنا، وذلك لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من أهداف الإنجاز. ولطالما ركزت سلطة دبي للخدمات المالية بشدة على الامتثال للمعايير الدولية وأفضل الممارسات في مكافحة الجرائم المالية ومولي الإرهاب. ومنذ تأسيس مركز دبي المالي العالمي، واصلنا إجراء تقييم مرجعي لقوانيننا وقواعدنا بتوجيهات قوية من مجلس الإدارة، مقابل التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي، وأعددنا ممارساتنا الرقابية لتحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال. وأجرينا في عام 2018 العديد من التحسينات على قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدينا في إطار استعداداتنا للتقييم المشترك الذي ستجريه مجموعة العمل المالي. وفي هذا الصدد، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب الرئيس ورئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي في أكتوبر 2018 قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (6) لسنة 2018 لتعديل أحكام القانون التنظيمي. ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في 29 أكتوبر 2018 وأجرى تعديلاً على القانون التنظيمي لعام 2004. وجديرٌ بالذكر أن حماية المستثمرين والعامة من الجرائم المالية

وحماية سمعة ونزاهة مركز دبي المالي العالمي والخدمات التي يقدمها هي من الالتزامات التي توليها سلطة دبي للخدمات المالية أولوية قصوى.

ولا نزال نتبنى المنهج الاستباقي في نهجنا التنظيمي القائم على المخاطر، ونتوخى الحذر في جهودنا المستمرة لدعم مستوى عالٍ من الانضباط المالي في المركز. كما نعمل باستمرار على ترسيخ الوضوح في جميع لوائحنا وقواعدنا، ونولي أهمية كبيرة لصرامة وعدالة تطبيق هذه القواعد. واتخذنا على مدار العام العديد من إجراءات التنفيذ ضد شركات عاملة في ومن مركز دبي المالي العالمي. وقد كان أيضاً من ضمن أولويات سلطة دبي للخدمات المالية تعزيز الحوكمة السليمة والشفافية للشركات المرخصة من قبل السلطة ، ونحن ملتزمون بتوجيه الشركات لتنفيذ التغييرات اللازمة في الحوكمة من أجل تحقيق رقابة كافية للمخاطر. خلال العام، كرسنا الكثير من الوقت والجهد من قبل فرق الرقابة والإنفاذ لدينا للتحقيق في ممارسات و شؤون شركة الأسهم الخاصة، شركة أبراج ليمتد، والأطراف ذات الصلة. و يعتبر هذا التحقيق معقد للغاية، و واسع النطاق، حيث تجري متابعته بقوة. كما أننا نركز اهتمامنا على الإدارة العليا المسؤولة عن إدارة شؤون الشركات والصناديق ذات الصلة، والأشخاص الذين قد فشلوا في تحمل مسؤولياتهم في تحديد المخالفات أو الإبلاغ عنها. وسنستخدم كل صلاحياتنا للتعامل مع أولئك الذين تتبين مسؤوليتهم.

وفي إطار موضوع الاستدامة الاستراتيجي، ركزنا على تعزيز المتانة المؤسسية ودعم استراتيجيات حكومة دبي وبناء قدرات مواطني الدولة. فعلى مدار العام، واصلنا مواءمة سلطة دبي للخدمات المالية مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، على النحو الموضح في مبادرتيّ الاستراتيجية الوطنية للابتكار ودبي الذكية. كما احتفينا بإرث المغفور له، بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، مع عددٍ من الأنشطة والفعاليات التي تأتي ضمن «عام زايد». ويسعدني القول بأن مواطني الإمارات العربية المتحدة يمثّلون 26 بالمائة من فريق سلطة دبي للخدمات المالية وما يقرب من 35 بالمائة من القوى العاملة التنظيمية. وجديرٌ بالذكر أن العديد من كوادرنا الإماراتيين من خريجي برنامج قادة الغد التنظيميون، المستوحى من رؤية المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه لتمكين المواطنين الإماراتيين في مكان العمل. كما رحب برنامج قادة الغد التنظيميون بخمسة خريجين من ذوي المهارات العالية من الجامعات الإماراتية الرائدة في 2018.

وسنزيد من تركيزنا على الاستدامة في المستقبل بهدف الوفاء بأهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية العالمية. وفي ضوء ذلك، سنولي مزيداً من الاهتمام بموضوع التمويل المستدام كجزءٍ من جدول أعمالنا التنظيمي. ويأتي التمويل المستدام من العناصر الأساسية في كل اقتصاد، ويجب أن تنهض الجهات التنظيمية بدور فعّال في هذا المجال. ونتطلع إلى توحيد مواردنا في هذا المجال مع الجهات التنظيمية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي جهودنا للمشاركة، ركزنا بشكل رئيسي على العمل بعناية وفعالية، مع أصحاب المصلحة الرئيسية، حيث شاركنا على مدار العام مع مجتمعنا الخاضع للتنظيم من خلال جلسات تواصل مكثفة لتعزيز فهم لوائحنا وضمان وضوحها. ويبقى تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس أولويات سلطة دبي للخدمات المالية. وفي شهر نوفمبر، اتفقنا على إطار تشريعي مشترك مع هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي، مما أدى إلى تسهيل التنسيق التنظيمي في ترخيص الصناديق المحلية. وسيحفّز النظام تطور سوق صناديق الاستثمار المحلية وذلك من خلال تشجيع إنشاء صناديق استثمار جديدة، بالإضافة إلى تسهيل ممارسة الأعمال في الدولة. كما أقمنا علاقات تنظيمية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث وقعّنا مذكرات تفاهم مع بنك نيجارا الماليزي وهيئة أستانا للخدمات المالية والبنك المركزي العماني ومصرف البحرين المركزي، ليبلغ إجمالي عدد مذكرات التفاهم 107.

سنعكف في عام 2019 على مواصلة سلسلة الإنجازات التي حققناها في عام 2018 وسنسعى جاهدين لتطوير نهجنا التنظيمي وتعزيزه. وستواصل سلطة دبي للخدمات المالية دعم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وحكومة الإمارات العربية المتحدة ومركز دبي المالي العالمي في تعزيز مكانة المركز كأحد أبرز المراكز المالية المرموقة والجذابة على مستوى العالم. وسنواصل أيضاً التعاون مع نظرائنا الإقليميين والدوليين والمشاركة في وضع المعايير الدولية لضمان التزامنا بأعلى المعايير الدولية. ونحن بصدد إطلاق المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في 2019، مع التركيز على دعم المعرفة المالية. ونتطلع إلى التعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى في الإمارات العربية المتحدة والقطاع الخاص في دعم هذه المبادرات.

أود أن أتوجه بالشكر إلى الشركاء الاستراتيجيين والمجتمع الخاضع للتنظيم، بالإضافة إلى موظفي سلطة دبي للخدمات المالية الملتزمين عن جميع أعمالهم ومجهوداتهم في عام 2018.

برايان ستايروولت

من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية 13
رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا 14
أهداف سلطة دبي للخدمات المالية 15
المبادئ 16
القيم وأخلاقيات العمل 17
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 18
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19
سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في عام 2018 21
أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 23
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 30
المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية 36
الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 41

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهي منطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات الحفظ الأمين والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على المتطلبات المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذها على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند على تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيًا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع السلوك الذي يسبب أو قد يسبب بالضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات؛
- حماية المستخدِمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

المبادئ

في إطار سعيها الدؤوب لتكوين بيئة تعزز المبادئ الإرشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وضمن جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها من أجل بناء إطار تنظيمي واضح ومرن، قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى مناطق الإختصاص المالية الرائدة في العالم.

وقد نتج عن ذلك وضع تشريعات واضحة وموجزة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها في المنظمات العالمية الرائدة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجموعة العمل المالي، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في المنظمات الدولية، وتساهم في الحوارات المتعلقة بتنظيم الخدمات المالية ومكافحة غسل الأموال والالتزام بالقوانين وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكّن سلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها من الاطلاع على المعايير الدولية في المنطقة وتطبيقها.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية جوهر مبادئ مركز دبي المالي العالمي التي ترتكز على النزاهة والشفافية والكفاءة، وهي الأسس التي تقوم عليها أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها المدرجة في قانون القيم وأخلاقيات العمل للعاملين لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

يحدد قانون قيم وأخلاقيات العمل معايير أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وتضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والمزايا. وقد صمم القانون ليكون مكمّلاً لأحكام القانون التنظيمي حول تضارب المصالح والسرية.

تنفذ سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً قانوناً مماثلاً لقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء المجلس ولجانه والهيئة القانونية للأسواق المالية (وهو متاح على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية).

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

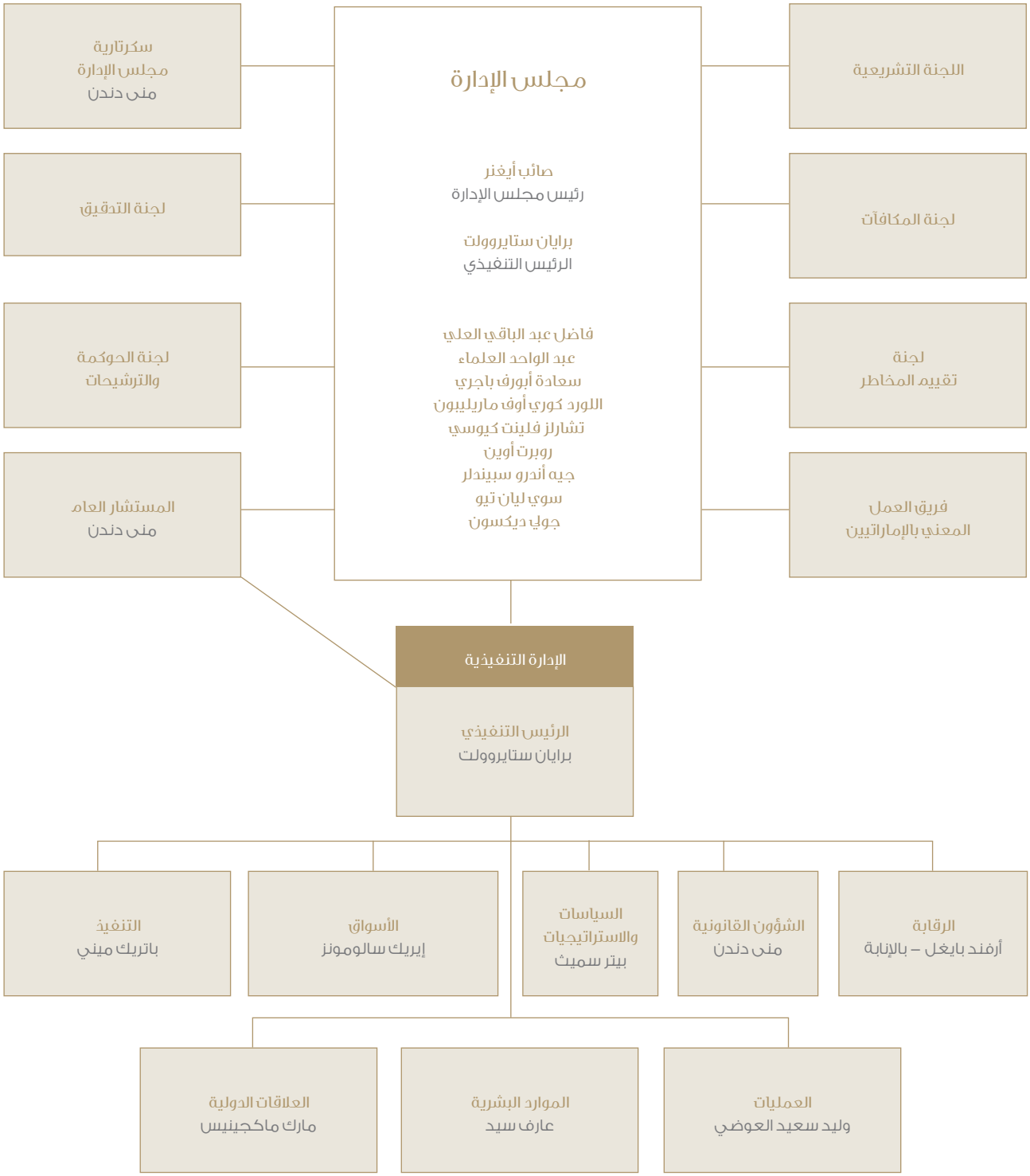

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يضمن مجلس الإدارة المستقل الشفافية في فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على أداء الرئيس التنفيذي وسلطة دبي للخدمات المالية.

صلاحيات المجلس ومهامه بموجب القانون التنظيمي هي:

- ممارسة الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تعيين أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية؛
- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقاً لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة؛
- مراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في مذكرات تعاون مع جهات منظِمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة الأنظمة ووضعها؛
- مراجعة معايير وقواعد العمل وإصدارها؛ و
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية الخارجة عن نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دوريّاً من إدارة تقييم المخاطر وفقا لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
- توفير آلية مساءلة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية خبراء بارزون في مجال القانون والأعمال والتنظيم وقد عملوا سابقاً في أهم مناطق الاختصاص المالية العالمية.

يعيّن رئيس مركز دبي المالي العالمي كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لمدة تبلغ ثلاث سنوات. وقد أبرم جميع أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمات مع سلطة دبي للخدمات المالية، والتي تبين بالتفصيل شروط التعيين والمهام والمكافآت والنفقات والسرية وتضارب المصالح ومدة التعيين والإنهاء والمكافآت.

بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، تألف أعضاء مجلس الإدارة من 11 أعضاء وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. ويحظى المجلس بدعم من جانب سكرتير المجلس الذي يتقلد أيضاً منصب المستشار العام.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة.

حسب القانون التنظيمي، عيّن مجلس الإدارة هيئة قانونية للأسواق المالية وخمس لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، ولجنة الحوكمة والترشيحات، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان أساسًا متينًا للحوكمة الجيدة والكفاءة ووضع السياسات.

تتضمن بعض اللجان أعضاءً من غير أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم خبرة خاصة مفيدة في تنفيذ عمل اللجان. أما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق.

فيما يلي سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال العام (إما شخصيّاً أو عبر الهاتف) موضحة كنسبة من عدد الاجتماعات التي يتوجب على كل عضو من أعضاء المجلس حضورها.

سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في عام 2018

	اللجنة						
	المجلس	لجنة المكافآت	اللجنة التشريعية	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة التدقيق	لجنة تقييم المخاطر	فريق العمل المعني بالإماراتيين
صائب أيغنر	6/6	2/2		2/2		3/3	
إيان جونستون *	4/6	2/2	3/4	0/2	3/4	2/3	1/2
برايان ستايروولت **	2/6	0/2	1/4	1/2	1/4	1/3	1/2
عبد الواحد العلماء	6/6		4/4			3/3	2/2
فاضل عبد الباقي العلي	5/6	2/2			3/4		2/2
جيه أندرو سبيندلر	6/6			2/2	4/4	3/3	2/2
اللورد كوري أوف ماريليبون	6/6	2/2		2/2			2/2
تشارلز فلينت كيو سي	6/6		4/4			3/3	
روبرت أوين	6/6		4/4			3/3	
سعادة أبورف باجري	6/6	2/2		2/2	4/4		
جولي ديكسون	6/6		4/4		4/4		
سوي ليان تيو	6/6			2/2		3/3	2/2
مايكل بلير كيو سي			4/4				
بيتر كيسي			4/4				

* غادر إيان جونستون سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر.
** تم تعيين برايان ستايروولت رئيس تنفيذي للسلطة ابتداء من 2019/10/1.

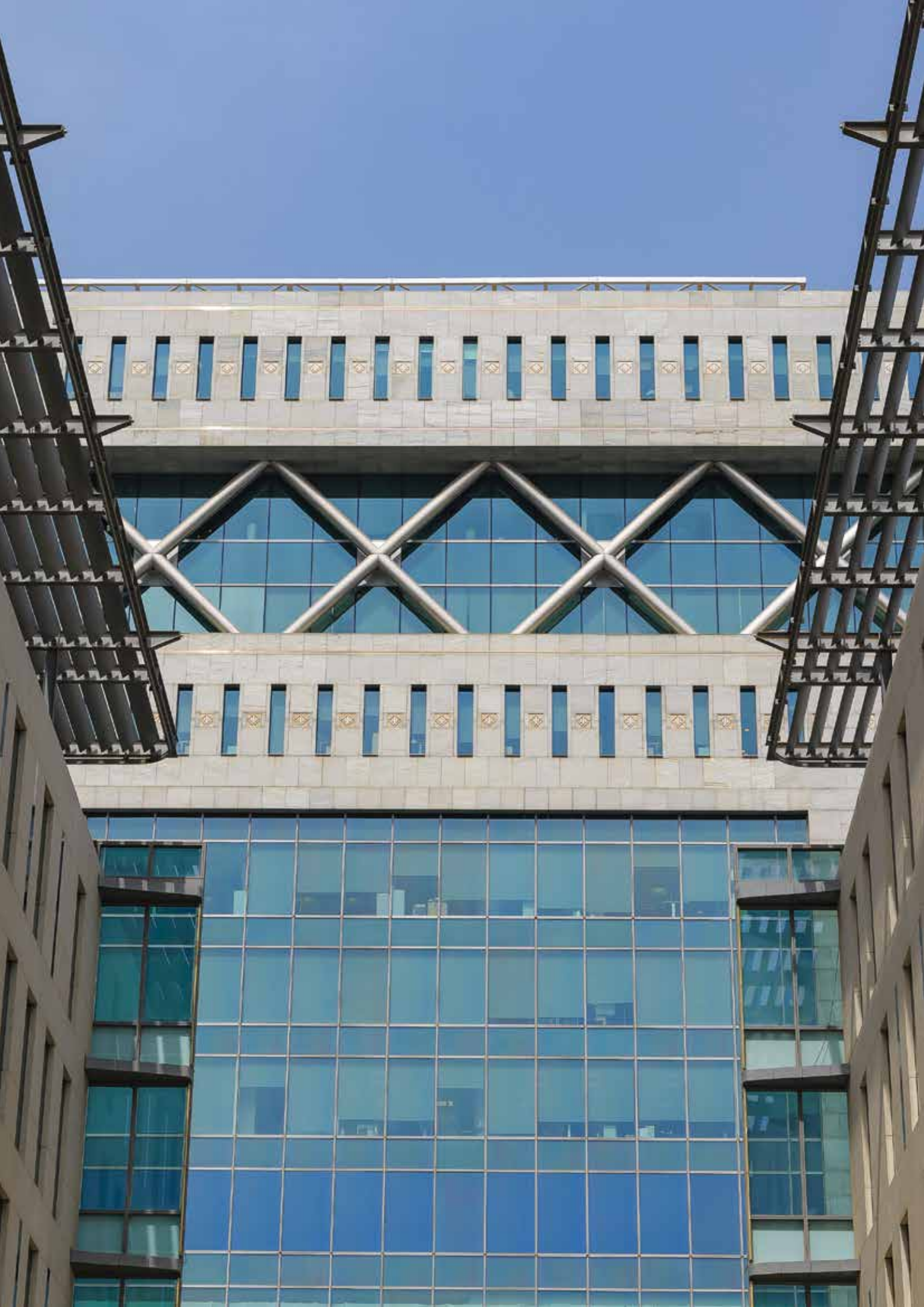

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

(بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018)

صائب أيغنر

عُيّن صائب أيغنر رئيساً لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس عام 2011. عمل كنائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام 2007 حتى عام 2011 ، وعضو مجلس إدارة منذ أكتوبر عام 2004.

عمل السيد أيغنر سابقاً كمدير أول لدى بنك ايه ان زد غرايندليز بيه ال سي، في لندن، حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للخدمات المصرفية الخاصة. ثم استقال من منصبه ليؤسس مجموعة استثمار خاصة في التسعينات.

السيد أيغنر حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال. وقد شغل سابقاً منصب محافظ كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس لجنة التدقيق وتقييم المخاطر فيها وهو حالياً عضو في لجنة العقارات التابعة لها.

شارك السيد أيغنر في كتاب الإدارة «ساند تو سيليكون» (2003) و«ساند تو سيليكون – جوينج جلوبال» (2009) مع مؤلفين آخرين وهو مؤلف كتاب «آرت أوف ذا ميدل ايست» (2010 و2015).

وقد تقلد عدداً من المناصب في مجالس الإدارة في مجالات الأعمال المصرفية والاستراتيجيات والتعليم والتنظيم والاستثمار.

برايان ستايروولت

عُيّن برايان ستايروولت كرئيس تنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية في أكتوبر 2018، بعد قرابة 8 سنوات من شغله لمنصب المدير العام لإدارة الرقابة.

عمل السيد ستايروولت منذ عام 1985 وحتى عام 1996، لدى مكتب مراقب العملة لخزينة الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث تخصص في تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتيال المصرفية.

وخلال الفترة من عام 1996 وحتى انضمامه لسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008، عمل السيد ستايروولت لدى شركة استشارات عالمية، حيث ركز على برامج تطوير الأسواق الناشئة في بولندا وأوكرانيا وقبرص وكازاخستان. وفيما يتعلق بالتطور على الصعيد الدولي، كان له دور فعال في دعم أعمال هيئات وضع المعايير الدولية. وهو يشغل حالياً منصب رئيس مشارك لمجموعة بازل الاستشارية، وهي منتدى يهدف إلى تعميق مشاركة لجنة بازل للرقابة المصرفية مع المشرفين غير الأعضاء من جميع أنحاء العالم في مسائل الرقابة المصرفية. كما اضطلع، من خلال هذا الدور، بدور مراقب في لجنة بازل للرقابة المصرفية.

سعادة أبورف باجري

سعادة أبورف باجري هو الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات ميتديست التي تعمل في تجارة وصناعة المواد التي لا تتضمن الحديد على المستوى الدولي.

عُيّن سعادة أبورف باجري في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2004 وأصبح نائب رئيس مجلس الإدارة في يونيو 2017.

وهو رئيس مجلس إدارة سابق وعضو مجلس إدارة حالي في المجلس الدولي لصناعات النحاس الذي يمثل مصنعي النحاس عالميًا. ويشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة هونغ كونغ إكستشينجز آند كليرينج المحدودة. كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأمين آسيا هاوس.

سعادة أبورف باجري الرئيس الفخري والمستشار السابق ورئيس مجلس جامعة سيتي يونيفيرسيتي في لندن، وهو بروفسور زائر في كلية كاس لإدارة الأعمال. وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة سابق لمنظمة TIE INC، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

سعادة أبورف باجري هو أحد الخريجين مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من جامعة سيتي في لندن وزمالة فخرية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

ويترأس سعادة أبورف باجري لجنة الحوكمة والترشيحات.

اللورد كوري أوف ماريليبون

يتمتع ديفيد كوري بخبرة واسعة في الخدمات المالية والإدارة العامة والتنظيم والتعليم العالي.

يشغل كوري منصب رئيس مجلس إدارة هيئة المعايير الإعلانية البريطانية منذ أكتوبر 2017. كما كان أيضاً رئيس مجلس الإدارة المؤسس (2012–2018) لهيئة التنافس والأسواق، هيئة التنافس البريطانية الموحدة الجديدة؛ ورئيس مجلس الإدارة المؤسس (2002–2009) للهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة، وهي الهيئة المتكاملة المنظمة لاتصالات الإلكترونية في المملكة المتحدة؛ كما تقلد منصب عميد كلية كاس لإدارة الأعمال (2001–2007) في مدينة لندن؛ وأستاذ الاقتصاد في كلية لندن للأعمال (1981–2000) بجامعة لندن. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة كل من آبي ناشيونال والبريد الملكي وبي دي او المملكة المتحدة ومجموعة آي جي واوركسترا لندن السيمفونية. أجرى لورد كوري بحوثه الأكاديمية في مجال السياسات واللوائح النقدية والاقتصادية الكلية والتنظيم. وهو يحتل مقعداً من مقاعد المستقلين في مجلس اللوردات.

يترأس اللورد كوري لجنة المكافآت في مجلس إدارة السلطة.

تشارلز فلينت كيو سي

تشارلز فلينت كيو سي هو محامي تجاري ومحكم ووسيط متخصص في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة.

قام السيد فلينت بتقديم الاستشارات وتمثيل عدد من الهيئات التنظيمية والشركات في الإجراءات التنظيمية والتحريات، كما شارك في العديد من القضايا التنظيمية الكبرى التي نشأت في لندن خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية.

في عام 2009، تم تعيينه في هيئة صلاحيات التحقيق التي تجري التحقيقات في الشكاوى المقدمة ضد وكالات الاستخبارات في المملكة المتحدة.

وهو عضو في هيئة الرقابة المالية لنوادي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم التي تتولى إدارة قواعد اللعب وفق إطار مالي عادل ينطبق على نوادي كرة القدم الأوروبية. وهو رئيس هيئة مكافحة المنشطات، وهي الهيئة المستقلة التي تفصل في قضايا المنشطات في الألعاب الرياضية في المملكة المتحدة، ورئيس المحكمة المستقلة للاتحاد الدولي للتنس.

عمل السيد تشارلز فلينت كمحامي مبتدئ للعائلة المالكة (القانون العام) بين عام 1991 وعام 1995، ثم رئيساً مشاركاً لبلاكستون تشيمبرز خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2004، وهي إحدى جمعيات المحامين المختصين بالقانون التجاري والقانون العام الرائدة في لندن.

ويترأس السيد فلينت اللجنة التشريعية في مجلس إدارة السلطة.

عبد الواحد العلماء

عبد الواحد العلماء هو أحد الشركاء لدى مكتب المحاماة وايت آند كيس بفريق الاندماجات والاستحواذات العالمية.

السيد عبد الواحد هو محكّم معتمد يعمل في دبي ومسجل لدى مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التجارة الدولية. وهو عضو في هيئة الموفقين بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار منذ مارس 2017. وهو عضو مجلس إدارة مستقل بمجموعة بريد الإمارات منذ سبتمبر 2016 وعضو ببعض لجانها ومجالسها الفرعية. كما أنه أيضاً عضو باللجنة الاستشارية لمركز دبي للسلع المتعددة.

شغل السيد عبد الواحد العلماء في السابق منصب شريك لدى مكتب التميمي ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية في دبي والشريك الإداري لمكتبهم في قطر. ثم التحق بدبي العالمية، حيث شغل في البداية منصب رئيس الشؤون القانونية في المجموعة. وبعد ذلك شغل عدداً من المناصب التجارية الرائدة ضمن المجموعة، منها النائب التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة لدى شركة دبي للموارد الطبيعية، والنائب التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة لدى شركة ريتيل كورب وورلد.

وقبل التحاقه بمكتب وايت آند كيس للمحاماة، عمل السيد عبد الواحد العلماء كمستشارأول لقسم الابتكارات في مبادلة جي إي كابيتال التي يقع مقرها في أبوظبي. وقد شغل السيد العلماء عدداً من التعيينات في مجالس الإدارة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

كان عبد الواحد العلماء الأول على دفعته بعد أن حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإمارات بتقدير امتياز، وهو حاصل على درجة الماجستير في قانون التجارة الدولي من كلية لندن الجامعية.

ويترأس السيد العلماء فريق العمل المعني بالإماراتيين.

روبرت أوين

يتمتع روبرت أوين بخبرة واسعة كمنظم وخبير في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسيفيكية الآسيوية.

أسس السيد أوين هيئة الأوراق المالية والعقود المستقبلية في هونغ كونغ (HKSFC) وتم تعيينه رئيساً تنفيذيّاً لديها في عام 1989. وقبل ذلك، عمل السيد روبرت أوين مديراً لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لدى بنك لويدز ميرشانت. كما كان في السابق أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل آند كو، وعمل كذلك في مكتب الخزينة والخارجية في المملكة المتحدة.

بعد تنحيه عن منصبه في هيئة الأوراق المالية والعقود المستقبلية في هونغ كونغ، تولى السيد أوين منصب نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليمتد، وأحد أعضاء مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز لندن، ورئيس مجلس إدارة تيك باسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة آي بي دايوا ليمتد، ورئيس مجلس إدارة ريبتون إنترناشيونال سكولز ليمتد، وعضو مجلس إدارة بورصة سنغافورة المحدودة، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، ويوروبيان كابيتال كو ليمتد وغيرها من شركات وصناديق الاستثمار.

يترأس السيد أوين لجنة المخاطر في مجلس إدارة السلطة.

جيه أندرو سبيندلر

جيه آندرو سبيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي لدى فاينانشال سيرفيسز فولنتير كوربس، وهي شركة خاصة – عامة غير ربحية تتمثل مهمتها في المساعدة في بناء قطاعات مصرفية ومالية جيدة في أسواق الدول النامية.

قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد جيه آندرو سبيندلر في منصب نائب أول للرئيس لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات والتحليلات المصرفية ودراسات أنظمة السداد. وأثناء عمله هناك، ساهم في تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر الذي تتبناه الجهات التي تشرف على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. وقد مثّل البنك الاحتياطي الفيدرالي في لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال الفترة من العام 1991 وحتى 1993. وقبل التحاقه بالعمل لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في العام 1985، تقلد السيد سبيندلر العديد من المناصب لدى بنك كونتيننتال الينوي.

السيد سبيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد.

وقد كان زميلاً في معهد بروكينغز من العام 1980 وحتى العام 1983، وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس.

يترأس السيد أندرو سبيندلر لجنة التدقيق في مجلس إدارة السلطة.

فاضل عبد الباقي العلي

عُيّن فاضل العلي رئيساً لقطاع تجربة العملاء والخدمات المصرفية الرقمية للمجموعة في بنك أبوظبي الأول في يوليو 2017.

قبل الانضمام إلى بنك أبوظبي الأول في 2017، شغل السيد العلي منصب الرئيس التنفيذي لدبي القابضة، وهي مجموعة عالمية بأصول تبلغ قيمتها 35 مليار دولار أمريكي في 21 بلداً ولها مصالح في 14 قطاعاً اقتصادياً. وقاد السيد العلي عملية إعادة الهيكلة المالية لمجموعات الاستثمار في دبي القابضة وقاد نموذج الأعمال الجديد لدبي القابضة بصفتها مستثمراً استراتيجياً.

بدء السيد العلي مسيرته المهنية في سيتي بنك في عام 2001 و عُين رئيس قسم التوزيع في الإمارات، وذلك قبل أن ينضم إلى دبي القابضة في عام 2005.

السيد العلي عضواً في اللجنة التنفيذية ببنك أبوظبي الأول، رئيس مجلس إدارة بنك ميرا، بصربيا وإدارة فندق ومنتجع إتش. كما شغل منصب عضو مجلس الإدارة في كل من بنك أبوظبي الأول سويسرا (FAB Suisse Private Bank) كومجموعة أبوظبي كابيتال ومجموعة أبوظبي المالية.

يحمل السيد فاضل العلي شهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة من جامعة كاليفورنيا الجنوبية وشهادة في (مجالس الإدارة عالية الأداء) من المعهد الدولي للتطوير الإداري في لوزان.

جولي ديكسون

جولي ديكسون كانت عضو في المجلس الإشرافي للبنك المركزي الأوروبي في الفترة بين 2014 و2017، حيث تولت مسؤولية الإشراف على البنوك الأوروبية.

قبل ذلك، أمضت 15 عاماً في مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا، مترأسة المكتب من 2006 حتى 2014. بالإضافة إلى ذلك، أمضت السيدة جولي ديكسون 15 عاماً في وزارة المالية الكندية، عاملةً في المجالات المتصلة بسياسات المؤسسات المالية بشكل أساسي.

وقد كانت عضوا في مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجالس إدارة مؤسسة ضمان الودائع الكندية ومركز قيادة تورونتو.

كما أن السيدة جولي عضو في مجلس معهد المخاطر العالمي، الذي يركز على إدارة المخاطر في القطاع المالي. وهي عضو في المجلس الكندي للمساءلة العامة، الذي يتولى الإشراف على شركات التدقيق في كندا. وقد مُنحت وسام كندا لعملها في كندا، وعلى الصعيد العالمي، في مجال تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها.

سوي ليان تيو

انضمت السيدة تيو سوي للعمل بمجلس الإدارة بعد أن قضت 27 عام في العمل لدى هيئة النقد في سنغافورة .وكان منصب نائب العضو المنتدب المسؤول عن الرقابة المالية هو أخر منصب تنفيذي شغلته السيدة تيو.

تشغل السيدة سوي منصب عضو مستقل غير تنفيذي في مجلس إدارة مجموعة أيه أي أيه المدرجة في بورصة هونغ كونغ حيث تشغل بها أيضاً عضوية لجنتي المخاطر والترشيحات. كما تشغل أيضاً منصب عضو مستقل في مجلس إدارة شركة سنغافورة تيليكومينيكيشنز ليمتد المدرجة في بورصة سنغافورة، وهي عضو في لجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة الموارد والتعويضات التنفيذية بها وترأس لجنة المخاطر بها أيضاً.

السيدة سوي هي عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة شركة أفاندا انفستمنت مانجمنت بي تي اي ليمتد كما تترأس لجنة التدقيق والمخاطر بها. كما أنها عضو غير تنفيذي بشركة كليفورد كابيتال وتترأس لجنة التدقيق بها.

مُنحت السيدة سوي ميدالية إدارة الخدمة العامة بسنغافورة (الذهب) في أغسطس 2012. وحصلت على بكالوريوس في الرياضيات (المرتبة الأولى) من كلية إمبريال، جامعة لندن في 1981، وكذلك على ماجستير في الإحصاء التطبيقي من جامعة أكسفورد في 1982.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تقوم اللجنة التشريعية بمساعدة المجلس في أداء مهامه التشريعية ومهام وضع السياسات، بما في ذلك وضع الإطار التنظيمي للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي. واللجنة التشريعية مسؤولة عن مراجعة كل ما هو مقترح من تغييرات تشريعية وتغييرات على كتيب القواعد، والحرص على التشاور حولها بالشكل المناسب ورفع توصية للمجلس بالنموذج النهائي للتغييرات المقترحة. يمتلك المجلس صلاحية وضع القواعد أو تعديلها وسيقوم بالتوصية بالتشريعات الأساسية ليتم إصدارها من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم إمارة دبي.

أعضاء اللجنة التشريعية في عام 2018 هم:
• تشارلز فلينت كيو سي (رئيس اللجنة التشريعية)
• عبد الواحد العلماء
• جولي ديكسون
• روبرت أوين
• مايكل بلير كيو سي*
• بيتر كيسي*
• صائب أيغنر**
• إيان جونستون***
• برايان ستايروولت***
• منى دندن***
• بيتر سميث***

* عضو خارجي
** بحكم منصبه
*** عضو تنفيذي

يتولى المسؤولون التنفيذيون مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بمهام اللجنة التشريعية بالتشاور مع رئيس اللجنة. وفي الكثير من الحالات، تنبثق بنود جدول الأعمال من التزام سلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

في عام 2018، رفعت اللجنة التشريعية توصيات لمجلس الإدارة بالتغييرات على نظام الصناديق لدى سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك طرح صناديق التداول الاستثمارية في البورصة بصفتها فئة متخصصة من الصناديق، ومتطلبات إدارة السيولة للصناديق المفتوحة والتحسينات على نظامنا المتعلق بالصناديق العقارية. كما أوصت اللجنة التشريعية بمجموعتين من التغييرات على نظام مكافحة غسل الأموال لدينا، بما يشمل التغييرات على القانون التنظيمي، وعلى نظام الأعمال والمهن غير المالية المحددة وعلى وحدة مكافحة غسل الأموال، إلى جانب مجموعتي تغييرات متفرقة على كتيب القواعد، والتي تغطي مجموعة كبيرة من المسائل. وفي جميع هذه المسائل، أصدر مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لاحقاً قواعد أو عدل قواعد، بحسب الاقتضاء، أو أوصى صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي و رئيس مركز دبي المالي العالمي بإجراء تغييرات على القوانين.

واعتمدت اللجنة التشريعية، في عام 2018، المشاورات العامة بشأن مجموعتي التغييرات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومجموعتي التغييرات المتنوعة، ولقد تم تطبيق مجموعة منها خلال العام ذاته. وكجزء من عملية مراجعة قانون الشركات بمركز دبي المالي العالمي، اعتمدت اللجنة التشريعية، بالاشتراك مع سلطة مركز دبي المالي العالمي، التشاورات بشأن التغييرات على لوائح شركات الاستثمار وشركات الخلايا المحمية. ولقد اعتمد مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي هذه التغييرات.

وقبل نهاية العام، اعتمدت اللجنة التشريعية المشاورات بشأن نظام الاعتراف المتبادل لترخيص الصناديق الاستثمارية ، الذي اتفقت عليه سلطة دبي للخدمات المالية مع هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي، وكذلك بشأن منصات الصناديق وبشأن التمويل الجماعي في مجال العقارات.

لجنة التدقيق

المهمة الرئيسة للجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وجودة إجراءات إدارة المخاطر الداخلية. ولا يشغل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي عضوية لجنة التدقيق.

أعضاء لجنة التدقيق في عام 2018 هم:
• جيه أندرو سبيندلر (رئيس لجنة التدقيق)
• فاضل عبدالباقي العلي
• سعادة أبورف باجري
• جولي ديكسون

خلال عام 2018، راجعت لجنة التدقيق تقرير التدقيق الذي أعده المدققون الخارجيون عن القوائم المالية لعام 2017 وناقشته مع المدققين. حصلت سلطة دبي للخدمات المالية على رأي تدقيق بدون تحفظ (رأي نظيف) من مدققي حساباتها بخصوص القوائم المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017.

عينت اللجنة أطرافاً خارجية لإجراء عمليات مراجعة مستقلة للامتثال فيما يتعلق بمخطط مكافآت نهاية الخدمة وسداد مساهمات المعاشات التقاعدية الوطنية الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية. كما أشرفت اللجنة على تقييم مستقل لقابلية تأثر أمن تكنولوجيا المعلومات لدى سلطة دبي للخدمات المالية بالعوامل الخارجية، ومتابعة مستقلة لعملية تدقيق سابقة للضوابط الرئيسية في قسم الموارد البشرية. والذين أجرتهما أطرف خارجية.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق التدقيق الداخلي مراجعة لعملية تنفيذ تحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر فيما يتعلق بالنهج الرقابي القائم على المخاطر، كما أجرى مراجعة لعملية اختبار ترتيبات استمرارية الأعمال.

تولت اللجنة مراجعة مسودة ميزانية عام 2019 التي أعدها المسؤولون التنفيذيون ورفعت بها توصيات للمجلس لاعتمادها.

لجنة تقييم المخاطر

تتمثل المهمة الرئيسة للجنة تقييم المخاطر في مساعدة المجلس في تحديد وتقييم المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على قدرة سلطة دبي للخدمات المالية على تحقيق أهدافها التنظيمية أو قد تؤثر سلباً على سمعة سلطة دبي للخدمات المالية. تقو م اللجنة أيضا بمساعدة المجلس في دراسة تدابير تخفيف المخاطر ومراقبة تنفيذها.

أعضاء لجنة تقييم المخاطر في عام 2018 هم:
• روبرت أوين (رئيس لجنة تقييم المخاطر)
• فاضل عبد الباقي العلي
• عبد الواحد العلماء
• تشارلز فلينت كيو سي
• سوي ليان تيو
• صائب أيغنر *
• إيان جونستون * تولى المهام برايان ستايروولت بصفته الرئيس التنفيذي وعضو اللجنة بتاريخ 1 أكتوبر 2018.

* بحكم منصبه

خلال عام 2018، عقدت لجنة تقييم المخاطر ثلاثة اجتماعات تولت فيها الأنشطة التالية:

- مناقشة القضايا الحالية على الصعيدين العالمي والكلي ودراسة مدى تأثيرها على سلطة دبي للخدمات المالية أو تطوير مركز دبي المالي العالمي.
- مراجعة الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطة دبي للخدمات المالية لتخفيف المخاطر الرئيسية (غير المتعلقة بالشركات) التي تواجهها كما هو محدد في جرد المخاطر لعام 2018، مع تغطية إجراءات تخفيف المخاطر المطبقة بالفعل أو المخطط لها ومستوى المخاطر المتبقية المعرضة لها سلطة دبي للخدمات المالية وما إن كان يجب اتباع تدابير تكميلية فيما يتعلق بالمخاطر المعنية.
- مراجعة جرد المخاطر المقترح لعام 2019، والذي تم إعداده من قبل المسؤولين التنفيذيين، للوقوف على المخاطر (غير المتعلقة بالشركات) التي ينبغي اعتبارها ضمن المخاطر ذات الأولوية القصوى التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية.
- البدء، بدعم من المسؤولين التنفيذيين، في عملية لإنتاج بيان تحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر لعام 2019 الذي يُستخدم أيضاً لإرشاد المسؤولين التنفيذيين في التخطيط للأعمال واتخاذ القرارات اليومية. وقد تضمن ذلك إدراج آراء أعضاء المجلس بخصوص درجة قلقهم من عددٍ من السيناريوهات الحقيقية والمفترضة.
- تحديث الملخص المعد للمجلس والذي يتضمن أهم المخاطر التي تواجه سلطة دبي للخدمات المالية والذي صمم أيضاً ليسترشد به المسؤولون التنفيذيون في اتخاذهم للقرارات.

ناقشت اللجنة أيضاً، خلال عام 2018، المخاطر المحددة التي تواجهها، أو قد تواجهها، سلطة دبي للخدمات المالية في مجال التكنولوجيا المالية. ناقشت اللجنة المخاطر التي يمكن أن تنشأ في حالة إزالة الحظر الحالي على تقديم الخدمات المالية، مما يُتيح للشركات مزاولة أنشطتها في مركز دبي المالي العالمي وتقديم خدمات المدفوعات وتحويل الأموال والقيمة الإلكترونية المخزنة وغيرها من الخدمات الأخرى ذات الصلة.

نظرت اللجنة أيضاً في المخاطر التي قد تنجم عن السماح للبورصات، أو غيرها من أماكن التداول الأخرى، بالتواجد في مركز دبي المالي العالمي لتسهيل التداول في الأصول الرقمية، بما في ذلك الأوراق المالية التي تأخذ شكلاً مشفراً، والعملات المشفرة وما شابه ذلك. كما بحثت اللجنة الطرق التي يمكن من خلالها تخفيف من حدة هذه المخاطر.

وقام مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، كالمعتاد بالنظر في ما توصلت إليه لجنة المخاطر من نتائج واستخدمتها كمدخلات لإجراءات التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية.

لجنة الحوكمة والترشيحات

إن المهمة الرئيسة للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية حول عمليات المجلس وإدارته وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن أعضاء المجلس الجدد، ووضع برنامج تعاقب وظيفي. كما وضعت اللجنة مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات وأوصت بها المجلس.

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات في عام 2018 هم:
• سعادة أبورف باجري (رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات)
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• جيه أندرو سبيندلر
• سوي ليان تيو
• إيان جونستون* تولى برايان ستايروولت المهام بصفته الرئيس التنفيذي وعضو اللجنة بتاريخ 1 أكتوبر 2018.
• صائب أيغنر*

*بحكم منصبه

خلال عام 2018، تولت اللجنة إدارة عملية تحديد المرشحين المناسبين ليحلوا محل إيان جونستون في منصب الرئيس التنفيذي وذلك على خلفية تقاعده من السلطة في نهاية سبتمبر 2018. وبعد إجراء بحث عالمي مطول وواسع عن المرشحين، بمساعدة من شركة توظيف دولية، ومن خلال إجراء مقابلات، قدمّت اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة بتعيين المدير العام لإدارة الرقابة، برايان ستايروولت في منصب الرئيس التنفيذي الجديد.

استعانت اللجنة أيضاً بشركة دولية لإجراء مراجعة لأداء مجلس الإدارة ولجانه، والتي من المقرر اكتمالها في مطلع عام 2019.

بناءً على طلب اللجنة، شهد عام 2018 مراجعة شاملة لقانون القيم وأخلاقيات العمل للسلطة وذلك بهدف ضمان استمرار السلطة في تطبيق أفضل الممارسات على مستوى العالم.

أبلغ المسؤولون التنفيذيون اللجنة بالشكاوى المتلقاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 نوفمبر 2017 إلى 31 أكتوبر 2018، والقرارت المتخذة بشأنها.

لجنة المكافآت

إن المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي تقديم التوصيات التي ستساعد المجلس في النهوض بمسؤولياته المتعلقة بالموارد البشرية. تشمل مهام اللجنة عدداً من المسائل المتعلقة بالمكافآت والأداء والسياسات المطبقة على مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ومسؤوليها التنفيذيين وموظفيها.

أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات في عام 2018 هم:
• اللورد كوري أوف ماريليبون (رئيس لجنة المكافآت)
• فاضل عبدالباقي العلي
• سعادة أبورف باجري
• صائب أيغنر *

*بحكم منصبه

خلال عام 2018، قدمت اللجنة توصيات للمجلس حول التعديلات على مكافآت فريق الإدارة العليا والتعدّيلات على توزيع الرواتب للعام 2018 بعد إجراء عملية مراجعة تفصيلية وشاملة لهيكل المكافآت واستراتيجية وضع المكافآت لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد تضمن هذا مراجعة شاملة لأوضاع السوق بما في ذلك اتجاهات التضخم والممارسات المحلية. كما قدمت اللجنة توصيات للمجلس حول مستوى الحوافز لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، مما يعكس الأداء في عام 2017. كما نظرت اللجنة أيضاً في السياسة التي اعتمدتها مسبقاً، والتي تمكن بعض الموظفين من العمل لساعات عمل مرنة أو مُخَفَضَة، شريطة ألا ينتج عن ذلك أي أثر سلبي.

وتأمل سلطة دبي للخدمات المالية أن تساهم هذه المرونة في استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم، خاصة الموظفين الذين لديهم أطفال صغار السن أو الذين يواجهون تحديات أخرى تجعل العمل لساعات أطول مهمة صعبة. ولقد لوحظ أنه منذ تطبيق هذه السياسة، لم يكن هناك أي أثر سلبي على الكفاءة التشغيلية لسلطة دبي للخدمات المالية.

كما راجعت اللجنة التقدم واستعانت بالموارد المعتمدة لبرنامج تقدّم نظراً لالتزامها بتنمية المواهب الوطنية الإماراتية. كما نظرت اللجنة خلال العام في مجموعة من مسائل الموارد البشرية الأخرى، بما يشمل تنمية المواهب وتخطيط التعاقب الوظيفي والميزانيات وعدد الموظفين.

فريق العمل الإماراتي

يسعى المجلس من خلال فريق العمل الإماراتي إلى الارتقاء بتطوير مهارات الموظفين الإماراتيين والإشراف على برنامج قادة الغد التنظيميون، الذي تم تصميمه لتطوير الموظفين الإماراتيين.

وخلال عام 2018، شملت عضوية فريق العمل أعضاء مختارين من مجلس الإدارة والإدارة العليا كما يلي:

- عبد الواحد العلماء (رئيس الفريق)
- جيه أندرو سبيندلر
- فاضل عبدالباقي العلي
- اللورد كوري أوف ماريليبون
- سوي ليان تيو
- منى دندن (عضو تنفيذي وعميد برنامج قادة الغد التنظيميون)
- وليد سعيد العوضي ***
- عارف سيد ***

*** عضو تنفيذي

خلال عام 2018، قدم فريق العمل المعني بالإماراتيين الدعم لتنمية مواهب المواطنين الإماراتيين في السلطة.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة تم إنشاؤها بموجب القانون التنظيمي لعام 2004 للنظر في أي إحالة لمراجعة أي قرار صادر من سلطة دبي للخدمات المالية والبت فيها عندما تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز إحالة هذه القضية إلى الهيئة لمراجعتها.

كما أن لدى الهيئة سلطة النظر في أي إجراء تنظيمي والبت فيه حيث تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز البدء في مثل هذه الإجراءات لدى الهيئة.

ويجوز استئناف قرارات الهيئة أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي في المسائل المتعلقة بالقانون، وذلك بإذن من الهيئة أو محكمة مركز دبي المالي العالمي.

ويعين مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أعضاء الهيئة، ولكنها هيئة مستقلة عملياً عن مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين بسلطة دبي للخدمات المالية.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية في عام 2018 هم:

- سعادة ديفيد ماكي سي بي إي كيو سي (رئيس الهيئة القانونية للأسواق المالية)*
- علي مالك كيو سي*
- بانكيم ثانكي كيو سي*
- جيريمي جونتليت اس سي*
- جون إل دوجلاس*
- باتريك ستوري*
- علي العيدروس*
- علي الهاشمي*

* يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرهم الذاتية.

في عام 2018، نظرت الهيئة في إحالة فيما يتعلق بقرار صادر عن السلطة. واستمرت جلسة الاستماع لمدة ستة أيام ومن المتوقع أن تصدر الهيئة قرارها في مطلع عام 2019. كما أحيلت مسألة ثانية إلى الهيئة بنهاية عام 2018.

المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية

برايان ستايروولت

الرئيس التنفيذي (يرجى الرجوع إلى الصفحة 23 للاطلاع على صورته الفوتوغرافية وسيرته الذاتية).

بيتر سميث

مدير عام، إدارة السياسات والاستراتيجيات، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2012 كرئيس لإدارة السياسات لقيادة عملية تطوير إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية. وانضم إلى اللجنة التنفيذية في مطلع عام 2015، وعُيّن مديراً عاماً في مطلع عام 2016.

يضطلع السيد بيتر سميث بمسؤوليات الإشراف على التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية لسلطة دبي للخدمات المالية، ونهج المؤسسة في تحديد تحمل المخاطر وإدارة المخاطر المحددة غير المتعلقة بالشركات. وهو عضو في لجنة وضع سياسات الرابطة الدولية لمراقبي التأمين كما شارك أيضاً في مجموعات العمل الخاصة بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين. يحظى السيد سميث بما يربو على 25 عاماً من الخبرة التنظيمية. وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، شغل منصب رئيس قسم سياسات الاستثمارات لدى هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة. كما شغل مناصب عدة في المملكة المتحدة في مجالات السياسة والإشراف والحلول البنكية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وقد عمل بيتر سميث منذ العام 2003 وحتى العام 2007 بالإعارة مع الهيئة الأوروبية في بروكسل، حيث عمل على عدد من المسائل المصرفية والإشراف على المجموعات المالية ومستقبل الإشراف داخل الاتحاد الأوروبي.

يحمل السيد بيتر سميث درجة الماجستير في العلوم المالية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

منى دندن

مستشار عام، ورئيس الشؤون القانونية، التحقت بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2015. وهي المستشار القانوني الرئيسي لمجلس الإدارة. وتتولى، بصفتها سكرتير المجلس، إدارة شؤون المجلس ولجانه.

ترأس السيدة دندن إدارة الشؤون القانونية لدى سلطة دبي للخدمات المالية المعني بجميع الشؤون التنظيمية وغيرها من الشؤون القانونية لسلطة دبي للخدمات المالية.

إلى جانب هذه المهام، فالسيدة دندن عميد برنامج تطوير الخريجين الذي يستمر لمدة عامين داخل سلطة دبي للخدمات المالية،برنامج قادة الغد التنظيميون الذي يهدف إلى تعزيز مهارات المواطنين الإماراتيين وتزويدهم بالمعرفة حول كافة جوانب الممارسات التنظيمية للخدمات المالية.

قبل التحاقها بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، أمضت السيدة دندن عدة سنوات في منصب رئيس قسم الشؤون القانونية للأعمال المصرفية للشركات والأفراد لدى بنك باركليز ش.م.ع في الشرق الأوسط.

حصلت السيدة دندن على شهادتها في المحاماة من المملكة المتحدة وهي مرخصة لممارسة المحاماة في انجلترا وويلز وكذلك في هونغ كونغ. وقد أمضت السيدة منى دندن عدة سنوات في العمل لدى مكاتب محاماة دولية في كل من لندن وهونغ كونغ قبل عودتها الشرق الأوسط.

وليد سعيد العوضي

الرئيس التنفيذي للعمليات، التحق بالعمل في سلطة دبي للخدمات المالية في مارس 2013. يحمل السيد وليد العوضي في جعبته ما يربو على 17 عاماً من الخبرة الدولية والإقليمية في مجال القيادة ووضع الاستراتيجيات في الخدمات المالية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والعقارات، وصناعات الإعلام والاتصالات.

كما أنه يتولى مسؤولية التميز التشغيلي الاستراتيجي في سلطة دبي للخدمات المالية من خلال قيادة وضع وتنفيذ الحلول المبتكرة والعالمية والمبادرات الذكية. ويمثل السيد العوضي سلطة دبي للخدمات المالية على صعيد المبادرات الاستراتيجية التي يتم إطلاقها مع الجهات الحكومية ومع الهيئات التنظيمية المحلية والإقليمية ومع واضعي المعايير الدوليين.

ويقوم السيد العوضي بدور قيادي يتمثل في بناء القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية وعلى مستوى المجتمع. تولى السيد العوضي سابقاً قيادة قسم التسويق والاتصالات في شركة أبوظبي للإعلام ومنصب رئيس قسم الخدمات المصرفية المميزة في مصرف الإمارات الإسلامي ونائب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ونائب الرئيس التنفيذي للتسويق في بنك دبي حيث قاد الأعمال المصرفية الملكية وإدارة الثروات والعلامات التجارية والاتصالات. تولى السيد العوضي أيضاً منصب المدير الدولي للتسويق والمبيعات في سما دبي – عضو في دبي القابضة. كما كان مسؤولاً عما يزيد عن 20 سوق دولية.

السيد العوضي أحد خريجي جامعة هارفارد كلية الأعمال، حيث استكمل برنامج الإدارة العامة. ويحمل السيد العوضي درجة الماجستير في القانون مع تخصص مزدوج في التحكيم وفض النزاعات ومكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال، كما يحمل درجة الماجستير في علوم الأعمال التطبيقية. كما أنه نشر أولى مؤلفاته كتاب بعنوان «استدامة الشركات العائلية في الإمارات العربية المتحدة – من منظور قانوني وتنفيذي لأفضل الممارسات».

عارف سيد

مدير إدارة الموارد البشرية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2015.

يملك السيد عارف ما يتجاوز 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية في القطاع المالي.

قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية تولى السيد عارف عدداً من المناصب العليا منها مدير قسم الموظفين والخدمات الإدارية لدى بنك الإمارات الدولي، ومدير دولي للموارد البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى ايه ان زد جرايندليز بنك، ورئيس قسم الموارد البشرية في الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط وإفريقيا لدى ايه بي إن آمرو/بنك اسكتلندا الملكي.

وقد عمل أيضاً لدى بلاك آند ديكر ولدى أرابتيك للإنشاءات كمدير قسم الرعاية العمالية والتوظيف. يحمل السيد عارف دبلوم متقدم في دراسات الأعمال، ودبلوم دراسات عليا في الإدارة من المجلس الوطني لمنح الشهادات الأكاديمية ودرجة الماجستير في دراسات القوى العاملة، وجميعها من المملكة المتحدة.

إيريك سالومونز

مدير إدارة الأسواق، التحق بالعمل لدى السلطة سنة 2007 ولديه خبرة في أسواق السلع والمشتقات المالية والأوراق المالية على مدى السنوات العشرين الماضية. وعمل السيد إيريك سالومونز في المراجحة وإدارة المخاطر والتنظيم لمجموعة واسعة من الأدوات المالية.

يتمتع السيد سالومونز بخبرة متنوعة وقيّمة في عمليات الصرف الأجنبي والمقاصة وأنظمة التسوية حيث شغل منصب مدير مشاريع مسؤول عن ترخيص الأسواق في أوروبا ومركز دبي المالي العالمي ورقابتها. وهو عضو في لجنة الأسواق الثانوية والمشتقات المالية التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، عمل السيد إيريك سالومونز لدى هيئة الأسواق المالية الهولندية، حيث كان مسؤولاً عن تنظيم صرف العملات الأجنبية، وكان عضواً في كلية المنظمين التابعة لبورصة نيويورك يورونكست.

بدأ السيد إيريك سالومونز حياته المهنية كأحد صانعي أسواق المشتقات في كل من بورصة يورونيكست ويوريكس لتجار الخيارات في أمستردام. وهو مسجل لدى معهد الأوراق المالية الهولندي منذ عام 2000 وأحد أعضاء الجمعية العالمية لمديري المخاطر.

مارك ماكجينيس

مدير إدارة العلاقات الدولية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية سنة 2005 لإنشاء وقيادة وإدارة أنشطة العلاقات الدولية في سلطة دبي للخدمات المالية. قام السيد مارك ماكجينيس بإعداد المسودات والتفاوض حول 100 مذكرة تفاهم، مما يؤكد التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالتعاون الدولي.

تتجاوز خبرة السيد مارك ماكجينيس في القطاع التنظيمي 30 عاماً، وتولى مارك ماكجينيس سابقاً في هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية منصب رئيس الشؤون القانونية للإنفاذ والمنسق الافتتاحي للإنفاذ الدولي ومستشار رئيس مجلس الإدارة ومدير العلاقات الدولية ويتمتع بدرجة مسؤول خدمات أول في الحكومة الأسترالية.

عمل السيد مارك ماكجينيس ممثلاً للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية فيما يتعلق بالتطبيق ومذكرات التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ولجنة تنفيذ القوانين الدائمة لتلك المنظمة.وهو عضو حالياً في لجنة التقييم التابعة للمنظمة الدولية للجان لهيئات الأوراق المالية، وهي مجموعة السياسة المركزية المسؤولة عن مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومنهجيتها وعضو في مجموعة عمل تقييم المعايير التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، التي تهدف إلى أداء دور مماثل لواضع معايير التأمين.

كما يعمل أيضاً بصفته مقيّم أول لمذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وبين عامي 2004 و2013 كان السيد مارك ماكجينيس أحد الأعضاء في فريق برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي، وفي عام 2018 تولى قيادة المشاركين في برنامج بناء قدرات التقييم الذاتي التابع للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وفي ديسمبر 2016، عيّن أيضاً رئيس صانعي القرارات بسلطة دبي للخدمات المالية، فيما يتعلق بالمسائل المحالة من إدارة التنفيذ.

يحمل السيد مارك ماكجينيس شهادة البكالوريوس في القانون، وهو محامي مرخص في أستراليا.

باتريك ميني

مدير إدارة التنفيذ، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يناير 2018.

يحمل السيد ميني في جعبته 25 عاماً من الخبرة في تنظيم الأسواق المالية والخدمات. وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، شغل السيد ميني منصب مدير إدارة التنفيذ لدى هيئة الإدارة المالية البريطانية لسبع سنوات تقريباً. وخلال فترة عمله لدى هيئة الإدارة المالية البريطانية، كان مسؤولاً عن التحقيقات في سوء السلوك المتعلق بليبور حيث نفذ فريقه عقوبات مالية على ثلاثة مصارف وشركتي وساطة، وحظر وفرض غرامات مالية على مسؤولين كبار وخمسة أفراد آخرين.

وشغل السيد ميني قبل التحاقه بهيئة الإدارة المالية عدة مناصب عليا شملت أدواراً قانونية وتنظيمية في مجالي الإنفاذ والتحقيق في كل من أستراليا وهونغ كونغ واليابان. كما شمل ذلك عمله كمستشار عام ورئيس قسم التنفيذ في هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية ورئيس قسم تنفيذ الإدراجات في سوق الأوراق المالية في هونغ كونغ. يحمل السيد ميني رخصة للعمل في المجال القانوني في أستراليا. ويحمل شهادة الماجستير في القانون والتمويل التطبيقي.

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

المستشار العام وإدارة الشؤون القانونية

تضطلع إدارة الشؤون القانونية برئاسة المستشار العام بمجموعة واسعة من الوظائف بما يشمل تقديم المشورات والآراء القانونية بشأن المسائل التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية وتقديم المشورة أيضاً بشأن القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها فضلاً عن تقديم الاستشارات لتطبيق التشريعات الأخرى وغيرها من مسائل الاختصاص القضائي ذات الصلة.

كما تتولى الإدارة مسؤولية صياغة قوانين مركز دبي المالي العالمي وقواعده التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها بالإضافة إلى التشاور مع حكومة دبي وسلطة مركز دبي المالي العالمي حول تشريعات مركز دبي المالي العالمي وتشريعات دبي والتشريعات الاتحادية ذات الصلة.

تتولى إدارة الشؤون القانونية أيضاً مسؤولية تقديم المشورة القانونية بشأن المسائل التعاقدية وإدارة الدعاوى لسلطة دبي للخدمات المالية في القضايا المقدمة لمحاكم مركز دبي المالي العالمي أو الهيئة القانونية للأسواق المالية.

كما تتولى إدارة الشؤون القانونية مسؤولية تقديم الدعم الإداري والقانوني للجنة صنع القرار وللجنة القواعد والإعفاءات.

يتولى المستشار العام مسؤولية إدارة قسم الخدمات القانونية والإشراف عليه فضلاً عن تقديم المشورة لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجانه بشأن المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بالحوكمة ويقوم المستشار العام بدور سكرتير مجلس الإدارة المتمثل في إدارة وتنسيق كافة المهام المتعلقة بمجلس الإدارة ولجانه.

كما يشرف المستشار العام على قواعد السلوك المهني وبرنامج قادة الغد التنظيميون لسلطة دبي للخدمات المالية.

إدارة السياسات والاستراتيجيات

تضطلع الإدارة بمسؤولية المحافظة على إطار السياسات لسلطة دبي للخدمات المالية وتطويره، وتقديم المشورة حول الغرض من إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية لكل من أقسام سلطة دبي للخدمات المالية. تشرف الإدارة على نهج سلطة دبي للخدمات المالية في التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية ومدخلاتها الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي العام لمركز دبي المالي العالمي؛ ونهج سلطة دبي للخدمات المالية في إدارة المخاطر، التي تشمل تحديد درجة تحمل المخاطر للسلطة والنظر في الحد من المخاطر غير المتعلقة بالشركات في سلطة دبي للخدمات المالية.

تضطلع الإدارة أيضاً بمسؤولية إعداد تقارير اقتصادية وغيرها من التحاليل البيئية وغيرها للاستخدام الداخلي ومتى كان ذلك مناسباً للنشر مع تحليل للتطورات في المجتمع التنظيمي على المستويين العالمي والإقليمي.

إدارة الرقابة

تعمل الإدارة على تقييم مقدمي الطلبات الجدد الراغبين بمزاولة أنشطة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه لضمان وجود أنظمة وضوابط مناسبة لعمليات الكيان، بما يشمل وجود فريق الإدارة المناسب والملائم فضلاً عن ترتيبات الحوكمة المناسبة، لدى مقدم الطلب.

بعد عملية الترخيص، تتولى إدارة الرقابة مسؤولية تقييم المخاطر ومراقبة والحد من المخاطر لجميع الشركات المرخصة التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي أو منه. تتولى الإدارة أيضًا الرقابة على عمل المدققين المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني.

وضمن دور سلطة دبي للخدمات المالية في مكافحة الجرائم المالية في مركز دبي المالي العالمي، تتولى الإدارة تسجيل ومراقبة نشاط العديد من أنواع الشركات الأخرى مثل شركات المحاماة والمحاسبة والشركات العائلية وتجار البضائع ذات القيمة العالية والوكلاء العقاريين بهدف مكافحة جرائم غسل الأموال. وهذه الشركات معروفة باسم «الأعمال والمهن غير المالية المحددة».

تزاول إدارة الرقابة أعمالها وفقاً لمتطلبات هيئات وضع معايير القطاع المالي المعنيين. ويشارك أعضاء الإدارة بفعالية مع هيئات وضع المعايير المذكورين من خلال مجموعات رئيسة وفرق مختصة بمهام معينة والمشاريع على المستويات الدولية. كما يشارك أعضاء الإدارة في العديد من الكليات الإشرافية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتي لديها أيضا عمليات هامة في مركز دبي المالي العالمي، حيث يشهد دور الكليات الإشرافية أهمية متزايدة بالنسبة لدور الهيئات التنظيمية المضيفة ومهمتها. ويتعاون القسم ويتواصل بشكل وثيق مع كافة الجهات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى.

إدارة الأسواق

تتولى الإدارة مسؤولية الترخيص والإشراف على مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي وهما بورصة دبي للطاقة وناسداك دبي. كما تتولى الإدارة مسؤولية الاعتراف بالمشاركين عن بُعد ومشغلي السوق وغرف المقاصة الموجودة خارج مركز دبي المالي العالمي.

إدارة التنفيذ

تتولى إدارة التنفيذ التحقيق في الخروقات المشتبه بها لقوانين وقواعد مركز دبي المالي العالمي التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها. وتتخذ إدارة الإجراءات في الحالات التي قد يسبب فيها سوء التصرف الضرر لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. ويتمثل هدفها العام في تجنب أي تصرف يسبب (أو قد يسبب) الضرر لسمعة المركز والكشف عن مثل ذلك التصرف ومنعه.

العلاقات الدولية

تتولى الإدارة إدارة وتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في كافة المسائل الدولية بما في ذلك جهودها الثنائية ومتعددة الأطراف مع نظرائها على المستويين الإقليمي والدولي وتتولى الإدارة أيضاً إدارة مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية مع هيئات وضع المعايير المالية العالمية.

إدارة الموارد البشرية

تتولى الإدارة مهام استقطاب الكفاءات والتطوير وإدارة المكافآت. وتشمل مهام الإدارة كافة الأمور المتعلقة بموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، وخاصةً ما يتعلق منها بالأداء المستمر وتطوير مهارات الموظفين والاحتفاظ بهم. ويعد توظيف وتدريب المواطنين الإماراتيين للمهن التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون أحد أبرز أنشطة التطوير الرئيسية للإدارة.

العمليات

تتألف الإدارة من عدة أقسام بما فيها المالية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة والشؤون المؤسسية والمشاريع والتخطيط والتميز المؤسسي وإدارة الشركاء الاستراتيجيين. توفر إدارة العمليات البنية التحتية التشغيلية والتكنولوجية من أجل ضمان إدارة فعالة وسلسة في سلطة دبي للخدمات المالية. وتطبق الإدارة مبادئ التميز والتحول الرقمي وإدارة المعرفة لتكون سلطة دبي للخدمات المالية مؤسسة عالمية المستوى ووجهة تنظيمية مبتكرة تساهم في الاقتصاد المحلي. ويتمثل هدف الإدارة الأساسي في التماشي مع الخطط الحكومية المختلفة مع الحفاظ على سمعة السلطة على الصعيدين المحلي والدولي.

عملنا

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية	45
– هيئات وضع المعايير	46
– التكنولوجيا المالية	48
– تنمية القدرات الوطنية	49
– مبادرات الإدارات لعام 2018	51
إدارة السياسات والاستراتيجيات	51
– إدارة الرقابة	53
– إدارة الأسواق	55
– إدارة التنفيذ	58
– العلاقات الدولية	60
– إدارة الشؤون القانونية والمستشار العام	62
– إدارة الموارد البشرية	62
– العمليات	63
تطلعاتنا	65

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية

يسلط هذا القسم الضوء على أهم ثلاث مبادرات قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية، من خلال التعاون الداخلي عبر الإدارات، وتركيز الوقت والموارد من أجل المساهمة في وضع المعايير الدولية مع الهيئات الدولية المختصة وإرساء دعائم النظام البيئي للتكنولوجيا المالية وتعزيز تطوير قدرات المواطنين الإماراتيين. وقد انتشرت هذه المبادرات بشكل واسع في السلطة وساعدت على تحديد أهم الأنشطة على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2018.

هيئات وضع المعايير

مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية

تتولى سلطة دبي للخدمات المالية إدارة نظام تنظيمي يطبق المعايير الدولية ويوفر نظاماً يدعم الأنشطة التجارية في مركز دبي المالي العالمي، حيث تحظى الشركات بإطار عمل مستقر ومتوقع ومعترف به عالمياً يستطيعون من خلاله إنشاء أعمالهم وتطويرها.

كما هو الحال في السنوات السابقة، كان أحد الجوانب الرئيسية لعمل سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2018 المساعدة في عملية تطوير المعايير الدولية والحرص على أن تعكس تلك المعايير احتياجات مناطق الاختصاص مثل مركز دبي المالي العالمي. وقد شملت مهامنا في العمل مع الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية مشاركتنا المباشرة في عمل تلك الهيئات على النحو المبين أدناه، بالإضافة إلى إجراء سبع دراسات استقصائية والاستجابة لخمس مشورات عامة، فضلاً عن عشرات المشاورات غير الرسمية في مرحلة الصياغة، من تلك الهيئات. نواصل اعتماد معايير دولية متفق عليها في نظامنا بطريقة تناسب أسواق مركز دبي المالي العالمي.

الخدمات المصرفية

يتولى المدير العام لإدارة الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية، والرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية منذ شهر أكتوبر، برايان ستايروولت، منصب الرئيس المشارك لمجموعة بازل الاستشارية. ومن ضمن المهام المسندة إليه اضطلاعه بدور مراقب في لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتوفر مجموعة بازل الإستشارية منتدى يهدف إلى تعميق مشاركة لجنة بازل مع المشرفين في جميع أنحاء العالم، وتسهيل عملية الحوار مع الدول من غير الأعضاء بشأن المبادرات الجديدة للجنة بازل في مراحلها المبكرة. وأثناء عام 2018، أكملت لجنة بازل للرقابة المصرفية وضع المعايير لما بعد الأزمة عن طريق إصدار حزمة من المعايير المتبقية على سبيل المثال، القدرة على استيعاب الخسائر الكبيرة وإفصاحات لجنة بازلة الثالثة المتعلقة بالمعالجة التنظيمية للأحكام المحاسبية. كما عقدت لجنة بازل للرقابة المصرفية مشاورات بشأن بعض المعايير، مثل متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والتطبيق الموضح لبعض المعايير القائمة بما يشمل صافي نسبة التمويل المستقر وإفصاحات لجنة بازل الثالثة، فضلاً عن المراقبة النظامية لتنفيذ المعايير من خلال ممارساتها مثل برنامج تقييم الاتساق التنظيمي. وساهمت سلطة دبي للخدمات المالية في الاستشارات العامة بشأن عدد من المعايير المقترحة.

التأمين

في قطاع التأمين، يتولى المدير العام لإدارة السياسات والاستراتيجيات، بيتر سميث، تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة وضع السياسات (لجنة الاستقرار المالي والأمور الفنية سابقاً) بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وبفضل ذلك، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التأثير على جهود الرابطة الدولية لمراقبي التأمين لزيادة حماية حاملي وثائق التأمين والحفاظ على الاستقرار المالي في مجالات العمل المهمة الآتية:

- تطوير معيار رأسمال التأمين الذي سوف يطبق على الأقل على مجموعات التأمين النشطة دولياً (IAIG)، مع تبني هذا الإصدار (2,0 ICS) المعتمد كجزء من إطار العمل المشترك لفترة مراقبة تبلغ خمسة أعوام ابتداءً من 2020؛
- مراجعة المعايير القائمة، بما في ذلك مبادئ التأمين الرئيسية، وتضمين إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين النشطة دولياً ضمن هذه المبادئ؛
- وضع معايير بشأن إنعاش شركات التأمين وحلها، بما يشمل النظر في تعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر؛ و
- النظر في أثر التهديدات السيبرانية والمشاكل التقنية وتغير المناخ وغيرها من المشاكل على قطاع التأمين.

والسيد سميث عضو في فريق عمل مراجعة المواد الإشرافية الذي بدأ عمله في عام 2015. فريق العمل لديه تفويض يخوله مراجعة صياغة العديد من مبادئ التأمين الرئيسة والإشراف على مدى تطابق النشرات الإشرافية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

وأخيراً، مدير إدارة العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، مارك ماكجينيس، هو أيضاً عضو في مجموعة عمل الموقعين المعتمدين على مذكرات التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والتي تعمل على تقييم الطلبات المقدمة من الدول للانضمام إلى الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي مبادرة مهمة أخرى للرابطة اعتمدتها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2010. بخلاف مذكرة تفاهم المتعلقة بالمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، إن مذكرة التفاهم للرابطة الدولية لمُراقبي التأمين ليست إلزامية لأعضائها، ولكنها تضم حوالي 70 منطقة اختصاص، أي ما يقرب من نصف عدد الأعضاء وحوالي 75 ٪ منهم أصبح موقعاً عليها. لقد تضمنت هذه المبادرة شبكة متسقة شاملة وموسعة ويمكن التنبؤ بها وذلك لتبادل المعلومات بين المشرفين على التأمين.

والتحق مارك ماكجينيس في سبتمبر بمجموعة عمل تقييم المعايير الجديدة للإشراف على تقييم تنفيذ المواد الإشرافية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. يشمل تكليف هذه المجموعة إنشاء فرق من الخبراء والإشراف عليهم وإجراء التقييمات ومراجعة التقارير والموافقة عليها من فرق الخبراء. كما تتابع المجموعة أنشطة التقييم الخاصة بهيئات واضعي المعايير الأخرى ومجلس الاستقرار المالي.

الأوراق المالية والأسواق

في قطاع الأوراق المالية، وافق مجلس إدارة المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بالإجماع على أنه، يجب على سلطة دبي للخدمات المالية بعد 13 عاماً باعتبارها عضو مشارك، أن تكون عضواً عادياً (كامل العضوية).

سلطة دبي للخدمات المالية عضو في اللجنة التوجيهية للجنة النمو والأسواق الناشئة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. ويتمثل دور هذا المنتدى في تحديد المشاكل وتسليط الضوء على المخاوف مع صياغة الردود المناسبة لأسواق الأوراق المالية النامية التي تَمثل ثلثي عضوية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وفي حين تمثل التكنولوجيا المالية ولأمن السيبراني احد المسائل الرئيسية التي واجهتها لجنة النمو والأسواق الناشئة في عام 2018، إلا أن محور تركيزها الرئيسي كان الاستدامة في الأسواق الناشئة، وهو العمل الذي شاركت فيه سلطة دبي للخدمات المالية.

تتم معظم أعمال المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في لجان السياسات التابعة لها، وتشارك سلطة دبي للخدمات المالية في عددٍ منها:

- انضم مدير إدارة الأسواق لدى سلطة دبي للخدمات المالية، إيريك سالوموز، عضو في اللجنة الثانية المعنية بالأسواق الثانوية واللجنة السابعة المعنية بمشتقات السلع. وفي عام 2018، أكملت اللجان العمل على صياغة أفضل الممارسات لأغراض: الشفافية في أسواق السندات المؤسسية؛ وآليات التقلب المعمول بها في البورصات؛ ومرافق تخزين السلع؛
- يشارك فريق عمل التنفيذ لدى سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة الإنفاذ والتعاون (اللجنة الرابعة) ومجموعة فحص مذكرة التفاهم متعددة الأطراف. وفي عام 2018، ناقشت اللجنة الرابعة الردع الموثوق من خلال الإنفاذ (وهو موضوع ساهمت فيه سلطة دبي للخدمات المالية بصورة كبيرة على مدار الأعوام السابقة)، وتكنولوجيات التنفيذ الجديدة والمخاطر المتعلقة بعملياتدعم العملات الأولية (ICOs). وواصلت مجموعة الفحص تقييم المتقدمين الباقيين ليصبحوا أطراف في مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وكذلك هؤلاء الذين يرغبون في الانضمام إلى مذكرة التفاهم متعددة الأطراف المحسنة. وقد قدمت سلطة دبي للخدمات المالية طلب انضمامها لتصبح طرف في مذكرة التفاهم متعددة الأطراف المحسنة بنهاية العام؛ و
- مارك ماكجينيس هو عضو في لجنة التقييم واللجنة الفرعية لفريق الإنفاذ الذي يعمل على مراجعة وتحديث مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، إلى جانب المنهجية التي تعمل على تسهيل عملية التنفيذ الفعّالة لها. وتولى مارك في أغسطس منصب رئيس فريق مراجعة الاستدامة باللجنة، والذي بمساعدة من دين ميلر من إدارة الرقابة، صاغ تقريراً يقيم اتساق تنفيذ متطلبات الاستدامة بخصوص

المنتجات المالية المعقدة. واستضافت سلطة دبي للخدمات المالية في ديسمبر اجتماعاً لهذه اللجنة، ضمت فعاليته برنامج بناء قدرات مدته ثلاثة أيام لمساعدة الأعضاء الآخرين بالمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في أداء التقييمات الذاتية مقابل مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. ويشارك مارك ماكجينيس أيضاً مع رئيس التنفيذي للعمليات لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وليد سعيد العوضي، في اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، التي توسعت في مهامها بشأن إدراجات البورصة.

كجزء من دورها في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، تشارك السلطة في مكالمات هاتفية جماعية لشبكة عمليات دعم العملات الأولية التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وهي مجموعة واسعة من الأعضاء من عدة لجان الذين يناقشون بصورة منتظمة المشاكل والتحديات في عمليات دعم العملات الأولية ومجال الأصول الرقمية.

وأخيراً، تضطلع سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً بدور مراقب في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وهو منتدى لجهات تنظيم الأوراق المالية والأسواق في الدول العربية.

التمويل الإسلامي

تساهم سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في تطوير قطاع التمويل الإسلامي بشكل عام وتطوير وتنفيذ معايير التمويل الإسلامي العالمية.

وتتركز مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية في مشاركتها بجهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية. سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو كامل العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية وعادة ما يحضر ممثل عنها في جميع اجتماعات المجلس الأعلى التابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. وشاركت سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في أعمال مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال عام 2018، استجابة للمشورات العامة وغير الرسمية وطلبات الاستبيان.

بالإضافة إلى ذلك، التحق بشير أحمد، المدير الأول في إدارة الأسواق، بمجموعة عمل توحيد وثائق صكوك الإجارة الخاضعة لتنظيم السوق المالي الإسلامي الدولي.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً عضويتها في مجموعة التمويل الإسلامي الاستشارية التابعة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، من خلال مشاركة نويد لالاني، المدير المساعد في إدارة الرقابة. وفي 2018، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية اجتماع مجموعة التمويل الإسلامي الاستشارية التابعة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، والذي حضره أعضاء مجموعة التمويل الإسلامي الاستشارية من البحرين وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

التدقيق

في مجال التدقيق، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية، كما في الأعوام السابقة، بفعالية في المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين، حيث ترأس نويد لالاني فرقة عمل المنظمين الأصغر. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت سلطة دبي للخدمات في ورشة عمل التفتيش السنوية التابعة للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين، التي تقدم التدريب الفني لأكثر من 100 مشارك من 40 منطقة إختصاص. كما قدمّت سلطة دبي للخدمات المالية الدعم لعدد من المنظمين الإقليمين والدوليين في إنشاء أقسام الرقابة على التدقيق.

هيئات وضع المعايير الأخرى

شهد عام 2018 أيضاً مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية في أنشطة هيئات وضع المعايير الدولية الأخرى، خاصة في مجال مكافحة غسل الأموال، الذي تشارك سلطة دبي للخدمات المالية فيه بصورة كبيرة، من خلال عدد من الأقسام وتشارك مع السلطات الإماراتية الأخرى، استعداداً لممارسة التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي في عام 2019.

التكنولوجيا المالية

تعي سلطة دبي للخدمات المالية بصفتها جهة تنظيمية أهمية الابتكار والتكنولوجيا لدعم وتمكين مجموعة كبيرة من نماذج أعمال الخدمات المالية والمنتجات والخدمات وبالتالي تقضي السلطة وقت هائل في العمل على تطوير أطر تنظيمية وتحديثها بهدف التغلب على أي معوقات غير ضرورية تواجه هذا التطور.

يتوافق الدعم الذي تقدمه سلطة دبي للخدمات المالية لتطوير التكنولوجيا المالية مع الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي من أجل إنشاء نظام إيكولوجي ملائم للابتكار. كما أطلقت إمارة دبي العديد من المبادرات، مثل خطة دبي 2021 ومبادرة دبي الذكية التي تشترك فيها سلطة دبي للخدمات المالية وتدعمها بشكل فعال.

أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2017 برنامج رخصة اختبار الابتكار، الذي يسمح للشركات باختبار منتجاتها أو خدماتها المبتكرة في بيئة آمنة خاضعة لعدد من القيود والتعديلات.

تجمع سلطة دبي للخدمات المالية علاقة عمل وثيقة مع فينتيك هايف في مركز دبي المالي العالمي، حيث تدعم بفعالية برامج المسرّع وتجتمع بالشركات الناشئة التي قد ترغب في التقدم بطلب للحصول على ترخيص خدمات مالية وتقدم لها مساعدة غير رسمية لمساعدة شركات التكنولوجيا المالية على فهم اللوائح والتوقعات الإشرافية ذات الصلة.

أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية في مايو 2018 عن توسيع رخصة اختبار الابتكار، في استجابة لاستمرار الاهتمام بالتكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي، وقد وُجهت الدعوة إلى ست شركات للالتحاق ضمن الدورة الحديثة – «دورة الصيف» الخاصة باستقبال الطلبات. وفي نوفمبر ونظراً إلى نجاح هذه الدورة، فقد فتحنا باب تقديم الطلبات للالتحاق بالدورة الثانية في الشتاء. وقد تلقينا اهتماماً كبيراً من الشركات في مجموعة متنوعة من مناطق الإختصاص التي ترغب في تقديم، على سبيل المثال، منصات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وإصدارات الديون الرقمية (التقليدية والإسلامية) ، وإصدارات الأسهم الرمزية ، والإقراض الرمزي P2P ، والروبوتات الاستشارية، ومنصات البلوكتشين للاستثمار. و قامت خمسة شركات للتكنولوجيا المالية من هذه الدورة بالتقديم للعمل بموجب برنامج رخصة اختبار الابتكار.

أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية في شهر أغسطس 2018، بالتعاون مع 11 جهة تنظيمية مالية أخرى ومؤسسات مرتبطة بها من جميع أنحاء العالم، عن إنشاء الشبكة العالمية للابتكار المالي.

الشبكة العالمية للابتكار المالي هي شبكة من الجهات التنظيمية العالمية الرائدة التي ستسعى إلى تنفيذ أعمال سياسية مشتركة، وتبادل خبرات الابتكار المالي وتمكين عملية اختبار الخدمات المالية المبتكرة عبر الحدود. وجديرٌ بالذكر أن سلطة دبي للخدمات المالية عضو فاعل في الشبكة العالمية للابتكار المالي وتعمل مع باقي الأعضاء بهدف وضع سياسات وإجراءات داخلية وأساليب عمل لتمكين الشبكة من تحقيق أهدافها. وقد كان الدافع وراء مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية مع الشبكة العالمية للابتكار المالي إليزابيث والاس في إدارة السياسات والاستراتيجيات واليشيا كيدزيرسكي من إدارة الرقابة.

تواصل سلطة دبي للخدمات المالية تقييم النهج التنظيمي الذي تتبعه فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية وستعكف على تحديث سياساتها وإجراءاتها حيثما ينطبق. وتتولى سلطة دبي للخدمات المالية أعمالاً إضافية لتحسين النهج الذي تتبعه في معالجة طلبات رخصة اختبار الابتكار ولتوضيح أدوار أصحاب المصلحة الداخليين ومسؤولياتهم.

يجري وضع خطة مشاركة لمقدمي خدمات التكنولوجيا التنظيمية (ريجتيك) بهدف إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية في التكنولوجيا التنظيمية ولوضع توقعات بشأن الكيفية التي يمكننا من خلالها تقديم المساعدة وكذلك مواضع تقديمها.

وأخيراً، تواصل سلطة دبي للخدمات المالية تحسين مشاركتها مع الجهات التنظيمية المحلية والإقليمية والدولية. ثمة خطط موضوعة للمشاركة في تجارب دولية من خلال الشبكة العالمية للابتكار المالي ونواصل الاشتراك مع الجهات التنظيمية الأخرى للاستفادة منهم ولمشاركة خبراتنا في تطوير منصات اختبارات تنظيمية إلكترونية.

تنمية القدرات الوطنية

تحرص سلطة دبي للخدمات المالية على التزامها الشديد بتنمية القدرات التنظيمية لدى المواطنين الإماراتيين. ومع استمرار تنمية المواهب من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون على مستوى خريجي الجامعات، فقد انصب التركيز لعام 2018 على تنمية المواطنين الإماراتيين الذين عملوا في السلطة لفترة من الزمن.

وفي مايو من عام 2017، اضطلعت سلطة دبي للخدمات المالية بتشغيل أول مركز تنمية خاص بها للمواطنين الإماراتيين المشتركين في أدوار فنية داخل السلطة. ويستمر برنامج تقدَم، المطلق لاحقاً والموجه تحديداً للمواطنين الإماراتيين الذين يملكون خبرة تبلغ خمس سنوات على الأقل، مع التركيز على المهارات القيادية – خاصة فيما يتعلق بإدارة الأفراد والقيادة الاستراتيجية. وقد أُتيحت الفرصة أمام بعض المواطنين الإماراتيين لحضور برنامج المعهد العالمي للغد الذي يركّز على القيادة الآسيوية والمشكلات العالمية مثل؛ نقص المهارات وتأمين الموارد الغذائية والإسكان ميسور التكلفة في بعض الأماكن الأكثر اكتظاظاً بالسكان في آسيا. ويبحث البرنامج في دور قادة الأعمال والأموال في توفير حلول لهذه القضايا المجتمعية.

يهدف برنامج تقدّم إلى صقل مهارات المواطنين الإماراتيين من منظور قيادي وفني. في حين أن بناء المعرفة بالأسواق المالية واللوائح هو الهدف الرئيسي من البرنامج، تعتقد سلطة دبي للخدمات المالية بأن البرنامج يجب أن يسلّح قادة المستقبل لديها بالقدرة على عرض العديد من وجهات النظر للسلطة لضمان بقاء أهدافها ذات جدوى.

ويتمثل الغرض من برنامج تقدَم في إعداد المواطنين الإماراتيين لكي يصبحوا قادة تنظيميين عندما تسنح الفرص لهم في المستقبل. وقد عملت سلطة دبي للخدمات المالية مع إحدى الجهات الاستشارية العالمية في مجال التنمية البشرية لتقييم عددٍ من أعضاء فريق ما، وهو ما أدى إلى حصول كل منهم على برنامج مخصص تماماً معني بمبادرات التنمية وأهدافها المقرر تنفيذها على مدار العامين المقبلين. وقد وفر مركز التنمية هذا نظرةً شاملة ودقيقة لقدرات كل فرد، وكذلك مناقشات عن التطوير الوظيفي.

سنواصل في عام 2019 إعداد الأفراد لمهام القيادة المستقبلية، بينما نركّز جهودنا على تعريض المواطنين الإماراتيين لمهام ممتدة داخل السلطة، فضلاً عن منحهم فرص لتمثيلنا في المنطقة. في حين كان تركيزنا في السابق منصباً على بناء المهارات التنظيمية، فقد بدأنا في عام 2018 بتعيين مواطنين إماراتيين داخل الأقسام التشغيلية. وللمضي قدماً، سنحرص على تمكين مجال الأعمال من خلال بناء القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

إن الجهود الرامية إلى تطوير موظفينا تحظى بالدعم الكامل من مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. كما ينعكس اهتمام المجلس بجهودنا المبذولة في التنمية الوطنية وفي الإشراف والتوجيه المقدم من قبل فريق العمل الإماراتي إلى فريق الموارد البشرية من أجل تنفيذ استراتيجية المواهب.

مبادرات الإدارات لعام 2018

إدارة السياسات والاستراتيجيات

خلال عام 2018، استكملت إدارة السياسات والاستراتيجيات عدداً من المشاريع الرئيسية المتعلقة بالسياسات، والتي شملت ما يلي:

- إنهاء العمل الذي بدأ في عام 2017، مع نشر الورقة الاستشارية رقم 115 بشأن «تحسين نظام عمل الصناديق لدينا»، مع دخول القواعد النهائية حيز السريان في أواخر عام 2018 بعد سن التشريعات ذات الصلة. وقدمت تلك القواعد إطار عمل فيما يتعلق بصناديق التداول الاستثمارية في البورصة ومخصصات إدارة السيولة في الصناديق المفتوحة وإدخال تحسينات على نظام الصناديق العقارية لدينا والتغييرات الأخرى التي من شأنها أن تعزز النظام العام لتسجيل الصناديق والإشراف عليها.
- استكمال التغييرات الداخلة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال نشر الورقتين الاستشاريتين 118 و120. ومثلت تلك التغييرات خطوة هامة في طريق إعداد سلطة دبي للخدمات المالية للتقييم المتبادل لإطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة والمقرر إصداره في صيف عام 2019.
- العمل مع سلطة مركز دبي المالي العالمي، بصفتها الجهة المسؤولة عن التشريعات، لاستكمال المشروع طويل الأمد الخاص بتحديث قانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي. وقد صدر هذا القانون المعدل في أواخر عام 2018 وصدرت معه مجموعة من اللوائح المتعلقة بأنواع معينة من الأدوات المؤسسية. كما تضمنت أعمالنا نشر الورقة الاستشارية رقم 119 (بالاشتراك أيضاً مع مركز دبي المالي العالمي) حول «التغييرات على لوائح شركات الخلايا المحمية وشركات الاستثمار».

واصلنا إجراء تغييرات بسيطة، ولكن هامة، على نظام سلطة دبي للخدمات المالية من خلال نشر أوراق استشارية متنوعة. فقد شهد عام 2018 إرساء القواعد التي تم التشاور بشأنها في الورقة الاستشارية رقم 116 (نُشِرَت في شهر سبتمبر عام 2017) ونشر الورقة الاستشارية رقم 117 (في شهر مارس عام 2018) ووضع القواعد اللاحقة منها ونشر الورقة الاستشارية رقم 122 (في شهر ديسمبر عام 2018). وقد تناولت تلك الأوراق الاستشارية عدة مواضيع تضمنت إعداد التقارير الاحترازية وإصدار الديون والاستثناءات من الخدمات المالية وأصول العملاء والرسوم المفروضة على تسجيل الصناديق وقواعد التمويل الجماعي.

وأخيراً، قمنا بنشر عدداً من الأوراق الاستشارية في مجال الاستشارات السياسية في نهاية عام 2018، وهي الورقة الاستشارية رقم 121 حول «مقترحات خاصة بمنصات الصناديق» والورقة الاستشارية رقم 123 بشأن «بروتوكول الصناديق» ، والورقة الاستشارية رقم 124 حول «التمويل الجماعي في مجال العقارات». وتهدف هذه المقترحات بشكل عام إلى تسهيل أو توفير إطار عمل بغية تنفيذ أنواع مختلفة من الأعمال في أو من مركز دبي المالي العالمي. ونتوقع في الورقة الاستشارية رقم 121 إدخال طريقة بديلة يتبعها مديرو الصناديق لإدارة عدد من الصناديق بكفاءات تكاليف من الهياكل المقترحة. بينما تعرض الورقة الاستشارية رقم 123 مقترحات مقدمة نتيجة الاتفاق الذي جرى بين سلطة دبي للخدمات المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي حول تسويق الصناديق المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبيعها وتوزيعها. وتتناول الورقة الاستشارية رقم 124 موضوع استغلال منصات التمويل الجماعي كأداة لتسهيل عملية الاستثمار بالأسهم في الممتلكات.

كما أن هناك عددً من المشروعات الأخرى قيد التنفيذ وفي مراحل مختلفة من عملية صنع السياسات. أولاً، نواصل عملنا على تطبيق نظام فض منازعات مناسب وذي جدوى لمركز دبي المالي العالمي، وهو جزء صعب ومعقد من العمل. ثانياً، وتحت البند العام التكنولوجيا المالية «فينتيك»، ندرس الأسلوب المتبع لتنظيم الأصول الرقمية (التي تتضمن العملات المشفرة والأوراق المالية المشفرة)، بما في ذلك النظر في طرق تداول هذه الأدوات وتخزينها وتسويقها. كما ندرس في هذا المجال مقترحات لتنظيم عملية تقديم الخدمات المالية التي تتضمن المدفوعات والتي لم يكن مسموحاً بها من قبل في المركز. ثالثاً، ننظر حالياً في قواعدنا المتعلقة بتسويق وتقديم منتجات عالية الاستدانة للعملاء الأفراد. رابعاً، نقوم بمراجعة نظامنا المتعلق بحفظ أصول العملاء والتحكم فيها حتى نكون واثقين من أن نظامنا لا يزال يتطلب درجة الحماية المناسبة للعملاء من الشركات التي تنظمها سلطة دبي للخدمات المالية.

لقد أسهم فريق السياسات والاستراتيجيات في وضع معايير دولية للوائح الخدمات المالية في عام 2018، حيث شارك الموظفون في أنشطة اللجان المختلفة التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بما يلي:

- تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الأخرى، خاصةً في المنطقة، من خلال تبادل الخبرات؛
- الإشراف على المشورات الصادرة عن هيئات وضع المعايير الدولية وتقديم الملاحظات والتعليقات نيابةً عن سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- المشاركة في عمليات المسح، بما في ذلك عمليات مراجعة النظراء التي أجرتها المنظمات الدولية.

إطار عمل المخاطر

تضطلع إدارة السياسات والاستراتيجيات بالقيام بإدارة ووضع إطار عمل سلطة دبي للخدمات المالية الخاص بتقييم المخاطر التنظيمية وإجراء مراجعة لتحديد قدرة الشركات على تحمل مخاطر محددة تتعلق بالشركات والقيام بعملية جرد للمخاطر الهامة (غير المتعلقة بالشركات).

فيما يخص جرد المخاطر، فقد تم وضع خطة للحد من كل خطر من المخاطر المحددة. ويتم إعداد التقارير حول الإنجاز الذي يتم تحقيقه في هذا الشأن مرتين سنوياً. ويُقدم إلى إدارة السياسات والاستراتيجيات، ليتم مناقشته وبحثه داخلياً، ويتم أيضاً إعداد تقارير دورية للجان المجلس حول مخاطر معينة، حسبما هو مشار إليه بموجب تقرير لجنة المخاطر.

بالنسبة لقدرة سلطة دبي للخدمات المالية على تحمل المخاطر، فلقد تم تعريف الموظفون بذلك وهو ما يُسترشَد بها في اتخاذ القرارات، بما في ذلك تحديد أولويات المشاكل، وفي الأنشطة الرقابية والتنظيمية اليومية التي تجريها سلطة دبي للخدمات المالية.

وتجري تلك المناقشات في سياق تحليل المسائل على المستوى العالمي / الكلي، ويمكن أن يسلط هذا الضوء على الاتجاهات المتطورة التي قد تصبح بمرور الوقت مخاطر يتعيّن على سلطة دبي للخدمات المالية التخفيف من حدتها خلال التنظيم أو الإشراف أو العمليات.

بالإضافة إلى ذلك، شارك موظفو إدارة السياسات والاستراتيجيات عام 2018 في دورة تدريبية على مراجعة وتحديث منهجية تقييم المخاطر التي نستخدمها لتقييم مدى المخاطر التي تشكلها الشركات المرخصة. وسنواصل تعزيز هذه المنهجية خلال عام 2019، وتطبيق المنهجية المعدلة خلال عام 2020.

الاستراتيجيات وتخطيط الأعمال

إن فريق السياسات والاستراتيجيات مسؤول عن تحليل مجالات عدة تساهم في التفكير الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية. وتشمل أحد المخرجات خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية التي يُعدّها الفريق وينشرها كل سنتين والتي تُغطي السنتين المقبلتين. خلال السنة الفاصلة، تُعدّ أيضاً نسخة داخلية من خطة العمل ولكنها لا تُنشر. وخلال عام 2018، عكفنا على وضع خطة العمل لعام 2019 / 2020 التي نشرت في أوائل عام 2019.

وفي عام 2018، واصل الفريق تحليل التطورات الاقتصادية والسياسية وغيرها من التطورات المتعلقة بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وإعداد تقارير عنها، بالإضافة إلى إعداد تقارير عن التطورات التي تشهدها أعمال هيئات وضع المعايير الدولية (راجع القسم المنفصل المتعلق بهيئات وضع المعايير في الصفحة 46.

أنشطة التواصل التي تم تنفيذها خلال العام

خلال العام، قاد موظفو إدارة السياسات والاستراتيجيات عدداً من جلسات التواصل بشأن التعديلات على القواعد المعنية بالصناديق في الورقة الاستشارية رقم 115 (الصادرة في شهر مارس) المذكورة أعلاه. كما شاركنا في جلسة تواصل مع سلطة مركز دبي المالي العالمي بشأن التغييرات الداخلة على قانون الشركات (في شهر يونيو) والجلسة السنوية للتواصل بشأن الرقابة (في شهر يونيو).

وعلى صعيد التكنولوجيا المالية، فقد شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في عدد من الجلسات المرتبطة بفينتيك هايف في مركز دبي المالي العالمي، وواصلت هايف تعزيز مكانتها كبرنامج تسريع الخدمات المالية الأول في المنطقة.

وقد تحدّث موظفو إدارة السياسات والاستراتيجيات وإدارة الرقابة في عدد من الندوات والمؤتمرات واجتماعات الموائد المستديرة والدورات التدريبية أيضاً، التي انعقدت خلال السنة كجزء من عمل سلطة دبي للخدمات المالية مع الجهات المعنية، حول عدة موضوعات من بينها آخر التطورات في مجال الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي وتنظيم العملات المشفرة، واطار عمل بازل 3 للسيولة، وإدارة السيولة للصناديق.

إدارة الرقابة

نظرة عامة

خلال عام 2018، انصب تركيزنا على عدد من الأولويات الرقابية والتنظيمية أثناء تنفيذ برنامج إدارة التغيير في الأقسام. ونواصل مشاركتنا في المجتمع التنظيمي عن طريق العديد من جلسات التواصل، فضلاً عن الجلسة السنوية للتواصل بشأن الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية، والتي تشهد مشاركتنا للتوجهات والمخاطر الحالية والمشاكل في قطاعات إدارة الثروة والوساطة والخدمات البنكية والتأمين. كما أجرينا جلسات تواصل موجهة للتدقيق والتكنولوجيا المالية والجهات المعنية بالترخيص، خاصةً فيما يتعلق بمبادرة النماذج المتاحة عبر الانترنت والتغييرات في أنظمة مكافحة غسل الأموال، حيث أننا نستعد للتقييم الذي ستجريه مجموعة العمل المالي في عام 2019. ومن ضمن التزامنا بتحسين ممارسات السوق، تواصل سلطة دبي للخدمات المالية مشاركتها مع نظرائنا من الجهات التنظيمية سواء داخل الإمارات العربية المتحدة أم على الصعيد العالمي عبر منتديات عدة تتضمن كليات إشرافية، وذلك بغرض مناقشة المنهجيات المتبعة في معالجة المخاوف والمخاطر التي تشيع في الهيئات الخاضعة للرقابة.

الترخيص

منحت سلطة دبي للخدمات المالية التراخيص إلى 69 شركة مرخّصة في عام 2018 مثله مثل عام 2017. وعلى الرغم من ذلك إن عدد مقدمي الطلبات الجدد ليس مؤشراً كاملاً على زيادة النشاطات بالمركز. إن الكثير من الشركات التي جرى ترخيصها في الأعوام الماضية تواصل توسعها في قوتها العاملة وتعكف على تنمية خطوط منتجاتها وخدماتها. و يعتبر التوسع و العمق في الأعمال التي تتم ممارستها علامة إيجابية جداً. وتنظّم سلطة دبي للخدمات المالية حالياً ما مجمله 491 شركة مرخصة ولديها نشاط إشرافي تنظيمي أكثر محدودية لعدد 16 مدققين مسجلين بالإضافة إلى 116 أعمال ومهن غير مالية محددة.

ولا تزال سلطة دبي للخدمات المالية تشهد نمواً قوياً في قطاعي الخدمات المصرفية والتجارة، بينما نشهد فترة إدماج في قطاع التأمين. كما هو الحال في عام 2017، فقد لاحظنا نمواً صحياً في مجال إدارة الصناديق والأصول، مع توسع ملحوظ في عدد من صناديق المستثمرين المؤهلين.

يشهد قطاع الصناديق المحلية نمواً مستمراً بطريقة إيجابية. وبالإضافة إلى مديري الأصول، هناك 55 مدير صناديق محلية ومديرين صناديق خارجية يتمتعون بالقدرة على إدارة صناديق استثمارية جماعية في سلطة دبي للخدمات المالية. وقد عاصرنا في عام 2018 أقوى عام حتى الآن في قطاع إدارة الصناديق المحلية بسلطة دبي للخدمات المالية بزيادة بلغت 46 بالمائة في مديري الصناديق المرخصين من جانب السلطة وزيادة بلغت 68 بالمائة في عدد الصناديق المسجلة لدى السلطة. واعتباراً من 31 ديسمبر 2018، نملك ما مجموعه 69 صندوقاً مؤسساً بمركز دبي المالي العالمي وتمثل 60 بالمائة منهم صناديق مستثمرين مؤهلين.

النشاط الرقابي

اكتملت إعادة هيكلة إدارة الرقابة في 2018. ويتيح لنا الهيكل الجديد بتوزيع الموارد الرقابية بصورة أكثر فعالية وكفاءة في جميع قطاعات الشركات بمركز دبي المالي العالمي. وسيضمن لنا أيضاً المرونة اللازمة للتفاعل بشكل مناسب مع التطورات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي وما يترتب عليها من آثار على شركات مركز دبي المالي العالمي. وفي ظل دخول شركات جديدة إلى السوق المحلية وزيادة تطور الشركات القائمة، ستصبح إدارة الرقابة المعاد هيكلتها في مكانة جيدة تمكّنها من تقييم المخاطر التنظيمية والرقابية المتزايدة وتخفيفها.

تتألف إدارة الرقابة الآن من وحدة الترخيص وأربع وحدات تشغيلية موسعة وهي:

- وحدة مخاطر ممارسة الأعمال، التي تغطي مسائل ممارسة الأعمال العامة مع إيلاء تركيز خاص على الجرائم المالية وحماية أصول العملاء وتصنيف العملاء وملاءمتهم؛
- وحدة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية، التي تغطي المخاطر التشغيلية بشكل عام، وأنظمة المكاتب الخلفية وضوابطها، وبشكل متزايد، التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات والمخاطر السيبرانية؛ و
- المخاطر التحوطية، والتي تركز على السلامة المالية لجميع الشركات المرخصة مع التركيز بشكل خاص على ضمان توافر مستوى مناسب من رأس المال والسيولة مع التركيز على مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التأمين.
- فريق المدققين المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني ، يقوم بالإشراف على عمليات التدقيق الخارجي، ومسائل المحاسبة ووكالات التصنيف الائتماني شاملة الشركات المرخصة والكيانات المنظمة.

مخاطر ممارسة الأعمال

تظل مكافحة مخاطر الجرائم المالية على رأس أولوياتنا التنظيمية الرئيسية، ولا تزال سلطة دبي للخدمات المالية إلى جانب الهيئات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة الأخرى على أهبة الاستعداد لمواجهة هذه المخاطر. وفي هذا السياق، ستخضع دولة الإمارات العربية المتحدة لتقييم متبادل من جانب مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يوليو 2019 . وكجزء من هذا التقييم المتبادل، سيصب المقيمون من مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تركيزهم على ما إذا كان هناك بلد ما قد نفذ توصيات مجموعة العمل المالي ومدى النجاح الذي حققه في الحفاظ على نظام قوي لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وقد عززت سلطة دبي للخدمات المالية إطار عمل مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، الذي اشتمل على تحديث النهج الذي تتبعه سلطة دبي للخدمات المالية لتسجيل الأعمال والمهن غير المالية المحددة ورقابتها وتعزيز النهج التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية بشأن كيفية اضطلاع الشركات بالعناية الواجبة للعملاء بهدف ضمان محاذاة توصيات مجموعة العمل المالي. وعلاوة على ذلك، عززت سلطة دبي للخدمات المالية برنامجها الرقابي لمنع الجرائم المالية، والذي يشتمل على: مراجعة البيانات والتوجهات من إقرارات مكافحة غسل الأموال السنوية الإلكترونية المودعة من جانب

الأفراد المعنيين؛ وإجراء تقييمات لمخاطر مكافحة غسل الأموال في الموقع لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ وإجراء تقييمات للمخاطر الخاصة بالجرائم المالية للكيانات الخاضعة للتنظيم ذات التأثير الأعلى؛ وإجراء مراجعات موضوعية عبر قطاعٍ واحد أو أكثر. ونتوقع أن يساهم ذلك في مواصلة التحسينات والتطويرات استجابةً للمخاطر الناشئة.

بعد نشر مراجعتنا الموضوعية بشأن تصنيفات العملاء وملاءمتهم في عام 2017، واصلنا التركيز على هذه المجالات خلال عام 2018. وقد كانت محور تركيز خاص لتقييمات مخاطر الشركات التي أجريناها خلال العام؛ فقد تحققنا من تصنيف الشركات لعملائهم (الأفراد أو المهنيين أو النظراء بالأسواق) وسنواصل القيام بذلك في برنامج ممارسة الأعمال في 2019. وسنركّز جل التركيز على ضمان اعتراف الشركات بمسؤولياتهم لضمان ملاءمة المنتجات والخدمات الموصى بها لعملائهم.

خلال عام 2018، عززّنا قدراتنا على تحديد المخاطر الناشئة عن الشركات التي تحوز و/أو تسيطر على أصول العملاء وتقييمها وتخفيفها. وقد تضمن ذلك المشاركة المباشرة مع شركات محددة على أنها تمثل مخاطر منتظمة مرتفعة في هذا المجال. وقد تعاونا أيضاً مع جميع شركات التدقيق الخارجي العاملة في مركز دبي المالي العالمي لضمان الوصول إلى فهم مشترك لتوقعاتنا لمراجعات التدقيق التي يؤدونها. ونخطط في عام 2019 لإجراء مراجعة موضوعية بشأن أصول العملاء وسنواصل التعاون بصورة كبيرة مع الشركات والمدققين والمستشارين الآخرين التابعين لها.

شهد عام 2018 زيادة هائلة في عدد شركات الوساطة المرخصة في مركز دبي المالي العالمي. وتشكل هذه الشركات بعض المخاطر الخاصة التي يمكن أن تفضي إلى تدني مستوى ممارسة الأعمال في حالة عدم تحديدها والحد منها بفعالية. علاوة على ذلك، كان هناك اهتمام تنظيمي متزايد في تداول عقود الفروقات مع تدخلات سوق هائلة في مناطق الإختصاص الأخرى. وقد تعاونا مع جهات تنظيمية في مناطق إختصاص أخرى وسنراقب مدى تأثير التغييرات النظامية في هذه المناطق على نماذج أعمال الشركات العاملة في مركز دبي المالي العالمي. وستكون شركات الوساطة محور تركيز إحدى المراجعات الموضوعية في 2019.

المخاطر التحوطية

استمرت الأعمال المصرفية في النمو على مدار العام في خدمة العملاء في جميع أنحاء المنطقة. وتتولى سلطة دبي للخدمات المالية الآن تنظيم 33 كياناً مصرفياً تجارياً موجهاً نحو الشركات. ويستعين عدد كبير من هذه المصارف بمركز دبي المالي العالمي باعتباره محوراً إقليمياً لتقديم خدماتها للشركات في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. ويتم تصنيف غالبية البنوك العاملة في مركز دبي المالي العالمي إما كبنوك عالمية أو محلية هامة بشكل منهجي من قبل مجلس الاستقرار المالي أو الجهات الرقابية المحلية الخاصة بهم.

ويتمحور تركيزنا الرقابي على ضمان أن البنوك تحتفظ بمستوى كافٍ من رأس المال والسيولة، بما يتناسب مع طبيعة المخاطر التي تواجهها. كما تدخل جودة الأصول، بما يشمل توافر مستويات مناسبة من المخصصات، ضمن مجال تركيزنا الرقابي. تتمتع البنوك في مركز دبي المالي العالمي بمستويات مقبولة من السيولة من خلال التدابير التي اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية بما في ذلك متطلبات الحفاظ على نسبة عدم تطابق الاستحقاق (MMR) ونسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة استقرار التمويل (NSFR). خلال عام 2018، زادت جودة الأصول المحجوزة في مركز دبي المالي العالمي بشكل كبير مع انخفاض آخر في مستوى القروض المتعثرة وتحسين مستويات نسبة التغطية.

يؤدي قطاع التأمين في مركز دبي المالي العالمي، والذي يتألف من شركات إعادة تأمين ووسطاء ووكلاء إدارة، دوراً مهماً في توفير قدرات إعادة التأمين لشركات التأمين الإقليمية. وتركّز موارده الرقابية على حوكمة معايير التعهد بتغطية التأمين وكفاية الاحتياطيات والمخاطر الائتمانية لموفري القدرات. وبالإضافة إلى إجراء تقييمات المخاطر بالموقع، تخضع المخاطر المالية للمراقبة عن كثب وباستمرار من خلال تحليل الإقرارات التحوطية الربع سنوية والسنوية. وشهد عام 2018 زيادة عدد الطلبات للحصول على الموافقات التنظيمية نظراً لمواصلة سوق إعادة التأمين العالمية اتجاه التوحيد. واصل فريق الرقابة التعامل مع الجهات الرقابية الأخرى – بما يشمل الجهات الرقابية للمجموعات، وذلك بهدف تقييم المخاطر الكلية لمجموعات التأمين النشطة دولياً.

المخاطر التشغيلية والتكنولوجيا المالية

شُكل فريق المخاطر التشغيلية والتكنولوجية في مايو 2018. ويتولى الفريق مسؤولية برنامج رخصة اختبار الابتكار وكذلك تطوير برنامج رقابة المخاطر التشغيلية (تكنولوجيا المعلومات / الأمن السيبراني) وتنفيذه وصيانته.

التكنولوجيا المالية (فينتيك)

شهد عام 2018 إعادة تنظيم برنامج رخصة اختبار الابتكار وتحسينه. وأصبحت جميع استمارات طلب الحصول على رخصة اختبار الابتكار إلكترونية ويتكون البرنامج من دورتين سنوياً، دورة في شهر مايو «دورة الصيف» والأخرى في شهر ديسمبر «دورة الشتاء». وأعلنت سلطة دبي للخدمات المالية عن قبول ستة شركات في دورة شهر مايو 2018 ، وقدمت 12 شركة طلبات للالتحاق بدورة الشتاء، تم قبول 7 منها، وتقدمت 5 شركات بطلب الحصول على رخصة اختبار الابتكار. تشمل نماذج الأعمال التي شهدناها منصات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وإصدارات الديون الرقمية (التقليدية والإسلامية)، وإصدارات الأسهم الرمزية ، والإقراض الرمزي «2»، والروبوتات الاستشارية. وفي نوفمبر 2018 ، أصبحت شركة ثروة الاستشارات الاستثمارية الإلكترونية أول شركة استشارية روبوتية تجتاز برنامج رخصة اختبار الابتكار لتحصل على رخصة خدمات مالية غير مقيدة.

وشارك فريق التكنولوجيا التشغيلية طوال العام في حوار مع السلطات التنظيمية بما يشمل هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، وهيئة النقد بهونغ كونغ، وهيئة السلوك المالي، وهيئة النقد في سنغافورة وفينتك السعودية وهيئة الأوراق المالية والسلع فيما يتعلق برقابة شركات التكنولوجيا المالية. واضطلع

الفريق بمهام رقابية لإثبات مفهوم ينطوي على منصة «اعرف عميلك» للتعاملات الرقمية «بلوك تشين»؛ وشارك في حلقات نقاشية في العديد من المؤتمرات والندوات على مستوى قطاع التكنولوجيا المالية، بما يشمل منتدى «FINVERSE» عرب نت الرياض (المملكة العربية السعودية) ومؤتمر عملاء مجموعة المؤسسات المالية ببباركليز (دبي) والقمة الفنية لشركة دي ال ايه بايبر ميدل ايست (دبي).

وبالنهاية، اتفقت إدارة الرقابة – عبر الشبكة العالمية للابتكار المالي – مع هيئة السلوك المالي وبدأ الإعداد لإجراء تجربة عابرة للحدود من خلال برنامج رخصة اختبار الابتكار .

رقابة المخاطر التشغيلية (تكنولوجيا المعلومات/الأمن السيبراني)

خلال الجلسة السنوية للتواصل حول الرقابة، سلط فريق الرقابة الضوء على توقعات بشأن الأنظمة والضوابط المتعلقة بالأمن السيبراني للشركات المرخصة. وأعار قسم تكنولوجيا المعلومات التابع لسلطة دبي للخدمات المالية أحد موظفيه إلى قسم الرقابة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للإعارة في وضع المتطلبات والبنية الأساسية لآلية الإبلاغ عن الأحداث والحالات السيبرانية؛ وتطوير البنية التحتية التقنية لمنصة مشاركة مخاطر الأمن السيبراني؛ وبدء وضع إرشادات الأمن السيبراني لنشرها على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية.

النشاط العام

إعادة هيكلة إدارة الرقابة تعني أن يكون لدينا الآن فرق مخصصة مسؤولة عن جميع الكيانات الخاضعة للتنظيم فيما يتعلق بكل مجال من مجالات المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر السلوك والمخاطر التحوطية والمخاطر التشغيلية. وهذا سيعني أنه لن يتم تعيين مدير علاقات مخصص إلا لشركات مرخصة مخصصة ذات انتشار أكبر أو متزايد التعقيد أو تلك التي نحدد أنها تتطلب رقابة إشرافية خاصة. ويعني ذلك أيضاً أننا سنجري عدداً أقل من تقييمات المخاطر المجدولة للشركات الفردية، وسنجري مزيداً من التقييمات للمخاطر (المراجعات الموضوعية)، بناءٍ على المنتجات والمخاطر.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية طرح العديد من مبادرات الكفاءة لتعزيز الرقمنة والأتمتة والمعالجة المباشرة. وكجزء من استراتيجية الرقمنة، اضطلعنا بتوسيع بوابة الرقابة من أجل استيعاب جميع استفسارات الأغلبية العظمى من الشركات. وهي البوابة ذاتها التي تستخدمها جميع الشركات فيما يخص التزاماتها الخاصة برفع التقارير. كما أطلقنا نماذجاً عبر الإنترنت مع تطبيق عملية رفع التقارير المؤتمتة الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

وقد توسعت بوابتنا عبر الويب الآن في نطاق تغطيتها لتشمل جميع الخاضعين للتنظيم تزامناً مع مواصلة تحسين النظام بالمعالجة المباشرة السريعة لجميع الاستفسارات المخططة في الشهور المقبلة. وقد تكللت الاختبارات الأولية بالنجاح في هذا الصدد، ومن المتوقع إطلاق المزيد من التحسينات في الوقت المناسب وخلال عام 2018. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه التحسينات المدخلة على العمليات لن يكون ظاهراً بصورة فورية للشركاء الاستراتيجيين، إلا أننا نتوقع تحسناً في الكفاءة في أوقات الاستجابة وفي معالجة الإقرارات على المدى المتوسط والبعيد.

الأسواق

رقابة البنية التحتية للأسواق

في العام 2018، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها في الحرص على أن يعمل مشغلو السوق وغرف المقاصة وفقا لأعلى المعايير الدولية وبما يتفق مع نماذج مؤسسات السوق المرخصة ومكافحة غسل الأموال. وفي سياق رقابة إدارة الأسواق ورصده لمؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، قامت الإدارة بما يلي:

- اعتماد إدخال المشتقات المالية استناداً إلى الأدوات الأساسية في أسواق غير تابعة لمركز دبي المالي العالمي، خاصة العقود المستقبلية القائمة على مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي والأسهم السعودية مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسهم الإماراتية؛
- التعاون مع مصدري الأصول الرقمية ومع مشغلي منصات التداول الذي يتيحون الوصول إلى مرافق النقل القائمة على سلسلة البلوكتشين؛
- تحليل تقارير جودة السوق، بالإضافة إلى إدخال المزيد من التحسينات على التقارير نتيجة للتطورات والتغيرات الحادثة في أنشطة أعمال مؤسسات السوق المرخصة؛
- مراجعة واعتماد التغييرات الهامة، مثل خطة لحوافز السيولة، وطلبات التغيير الجوهرية للعمليات، وأربعة طلبات لتغيير قواعد العمل؛
- إجراء عمليات مراجعة لمبادرات أعمال جديدة، وللسلامة المالية، ولكفاية رأس المال بمؤسسات السوق المرخصة؛ كما تمت مراجعة التغييرات المتعلقة بإدارة مؤسسات السوق المرخصة وتغييرات المراقبين؛
- إكمال مراجعة موضوعية بشأن امتثال الشركات المرخصة لنظام الطرح المُعفى للأوراق المالية بمركز دبي المالي العالمي. واشتملت المراجعة على إجراء استطلاع رأي لأصحاب المصالح وزيارات ميدانية مع 12 شركة مرخصة؛
- مراجعة ومراقبة منصة إيداع الأوراق المالية ومنصة المرابحة المركزية؛
- تعزيز طريقة معالجة الطلبات المشبوهة والإخطارات التجارية؛ و
- تنفيذ تقييم ميداني لكل من مؤسسات السوق المرخصة لمراقبة وتشغيل وظائف الرقابة للأسواق التابعة له والامتثال لقواعد مؤسسات السوق المرخصة،

الاعتراف بالمشاركين عن بعد في أسواق مركز دبي المالي العالمي

في عام 2018، تم اعتماد طلبات مقدمة من جانب شركات معترف بها لتوسيع أنشطتهم التجارية في ناسداك دبي لثلاث شركات وتم إلغاء وضع «الاعتراف» بثلاث شركات. بالإضافة إلى ذلك، تم منح وضع «المعترف بها» أيضاً إلى 3 بورصات و/أو تبادلات تجارية متعددة الأطراف في 2018. والاعتراف مطلوب للمنصات أو أعضاء المقاصة الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي. وفي سياق عملية مراجعة الاعتراف، فقد عكف فريق العمل على تقوية علاقات العمل مع موظفي هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية كما قام بالتنسيق معه بشأن أمور ومسائل مشتركة، بما في ذلك إجراء تفتيش ميداني مشترك لأحد الأعضاء المعترف بهم.

قامت إدارة الأسواق أيضًا بتعزيز أدوات الرقابة وتعزيز جهودها في مراقبة الأعضاء والهيئات المعترف بها حرصاً على استمرارية الالتزام بمتطلبات نموذج الاعتراف.

مشروع الدخل الثابت المتداول خارج السوق

شهد سوق أسهم الدخل الثابت في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً هائلاً على مدار الأعوام الأخيرة الماضية، وقد كان لهذا الازدهار المتواصل أهمية في تحقيق النجاح الاقتصادي لمركز دبي المالي العالمي ولعدد من المبادرات الرئيسية مثل مبادرة دبي للاقتصاد الإسلامي. ولهذا السبب، نشرت الإدارة تقريراً (أكتوبر 2018) لتوفير بيانات تستكشف فيه أنشطة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت المتداولة خارج السوق المُنفذة في مركز دبي المالي العالمي أو منه. ويتمثل الغرض من هذا المشروع في جمع المعلومات حول (1) طبيعة هذا النشاط وحجمه ومدى تعقيده (2) والجوانب الخاصة بالشفافية في الأسعار والسيولة (3) والطرق التي تتم بها المعاملات. واستناداً إلى البيانات التنظيمية التي تلقيناها لمدة عامين و ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 (راجع الشكل أدناه)، فإن الشركات المرخصة التابعة لمركز دبي المالي العالمي أجرت معاملات دخل ثابت بإجمالي 400,000، بما يمثل إجمالي قيمة معاملات بواقع 1.9 تريليون دولار أمريكي.

نشاط معاملات الدخل الثابت المتداولة خارج السوق الخاصة بمركز دبي المالي العالمي (مليار دولار أمريكي)

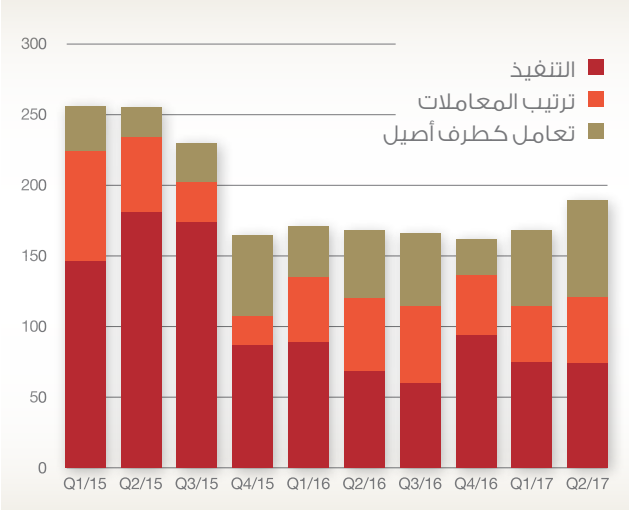

إدارة هيئة الإدراج

تتولى هيئة الإدراج مسؤولية تسجيل الشركات في قائمة الأوراق المالية الرسمية (القائمة) التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، ووضع الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بعمليات الطرح والإدراج والإفصاحات المتعلقة بالشركات وعمليات الاستحواذ والدمج، وتنفيذ تلك المعايير، والحرص على مواكبتها لتطورات السوق على المستوى الدولي. تطبق إدارة الأسواق في سياق عملها في إدارة هيئة الإدراج منهجاً قائماً على تقييم المخاطر لمراجعة واعتماد نشرات الطرح ولتحديد ما إذا كانت الشركات المقدمة للطلب مؤهلة للإدراج من عدمه. وتجري هيئة الإدراج تحليلاً شاملاً لكل مقدم طلب جديد لضمان الامتثال لمتطلبات الأهلية والإفصاح عن المعلومات الرئيسية، وتراقب بفعالية وباستمرار الإفصاح الدورية والمخصصة للمُصدرين وتعمل مع المُصدرين حينما يكون ذلك مناسباً لضمان تقديم الإفصاح الكافي في الوقت المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى هيئة الإدراج مراقبة تطورات الأسعار والأحجام سعياً منها نحو الكشف عن أي إساءة لاستغلال السوق من جانب المشاركين في السوق.

كانت ظروف السوق المتعلقة بعمليات طرح وإدراج سندات الدين محبذة بشكل عام في عام 2018، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام المتزايد الذي يستقطبه طرح الصكوك في مركز دبي المالي العالمي. أما البيئة العامة للطرح العام الأولي لحقوق الملكية فلا تزال مصدر تحد في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم أجمع، وهو ما ينتج عنه عدم وجود أي إدراج جديد للشركات أو الصناديق في عام 2018. ومع ذلك، تواصل عدد من مقدمي الطلبات المحتملين مع هيئة الإدراج على مدار العام بهدف الإدراج في مركز دبي المالي العالمي، وهو مؤشر على استمرار الاهتمام في المستقبل القريب.

وفي نهاية عام 2018، نظرت هيئة الإدراج في 27 عملية تقديم دين للمراجعة والاعتماد بالإضافة إلى تسجيل 25 سند دين بالقائمة برسملة سوقية مجمعة بقيمة 15.7 مليار دولار أمريكي. كان هناك 17 سنداً من بين سندات الدين المدرجة عبارة عن صكوك برسملة سوقية بقيمة 11.99 مليار دولار أمريكي ومثّل الرصيد سندات دين تقليدية.

عدد عمليات الإدراج

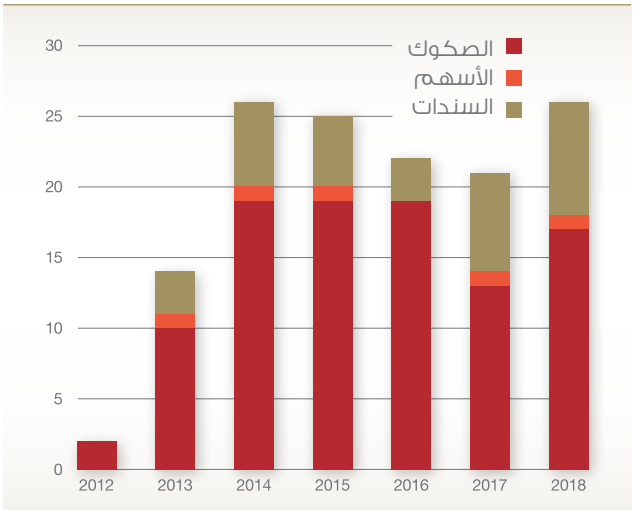

إجمالي قيمة عمليات الطرح (مليار دولار أمريكي)

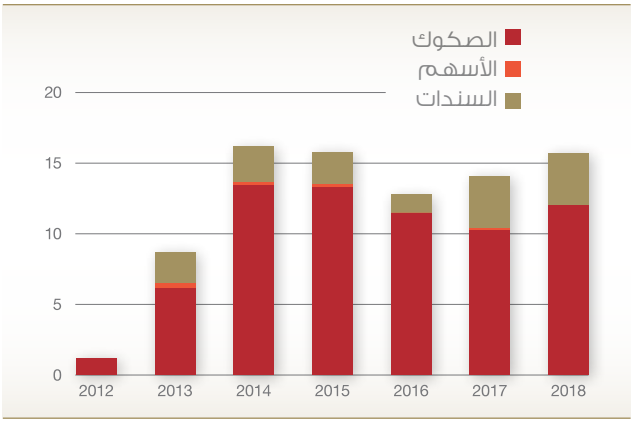

كما تم جمع أموال بإجمالي 15.7 مليار دولار أمريكي أثناء عام 2018 مقارنة بما تم جمعه في 2017 بواقع 14.06 مليار دولار أمريكي. يُرجى الرجوع إلى الملحق 6 للاطلاع على الأوراق المالية المدرجة في عام 2018. تبين المعاملات المعتمدة مجموعة واسعة من المصدرين بما في ذلك المصدرين من الصين وهونغ كونغ وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية والكويت والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أغلبية المصدرين الذين لا يزال منشأهم في الإمارات العربية المتحدة. وخلال العام، عالجت هيئة الإدراج 8 عمليات شطب عند الاستحقاق والاسترداد الكامل لسندات الدين.

التمويل الإسلامي

كما هو موضح في المخطط الوارد أعلاه، وافقت هيئة الإدراج على قبول صكوك بقيمة 11.99 مليار دولار أمريكي بالقائمة في عام 2018. وحسب مستشارين ومنظمين خبراء، فإن الإطار التنظيمي الدولي وكفاءة العمليات هي العوامل الرئيسية التي تمت مراعاتها عند اختيار إدراج الصكوك في مركز دبي المالي العالمي. وفي هذا الصدد، تُشير الأطر الزمنية للمراجعة والاعتماد لمراجعات نشرات الإصدار التي تمت في عام 2018 إلى أن مستويات الخدمة الآن تسير على نفس وتيرة الجهات التنظيمية الأخرى المعنية بالاعتماد أو أسرع منها. وقد تحقق هذا التحسن بدون المساس بجودة عمليات المراجعة المُجراة، ويواصل مركز دبي المالي العالمي احتلال مكانته كأحد جهات الاختصاص الرائدة لإصدار الصكوك المدرجة فيما يخص الرسملة السوقية (راجع المخطط التالي).

هذا وتتضمن إسهامات سلطة دبي للخدمات المالية في مجال التمويل الإسلامي مشاركة ما لديها من خبرات وتجارب سابقة بشأن تطوير أسواق المال الإسلامية في مركز دبي المالي العالمي و منهجية التنظيم وعملية المقارنة مع أفضل الممارسات الدولية فضلاً عن التحديات التي تلقي بظلالها على سوق الصكوك والالتزامات المستمرة والشركاء الاستراتيجيين في هذا القطاع.

إجمالي الرسملة السوقية للصكوك المدرجة في جهات الاختصاص ذات الصلة (مليار دولار أمريكي)

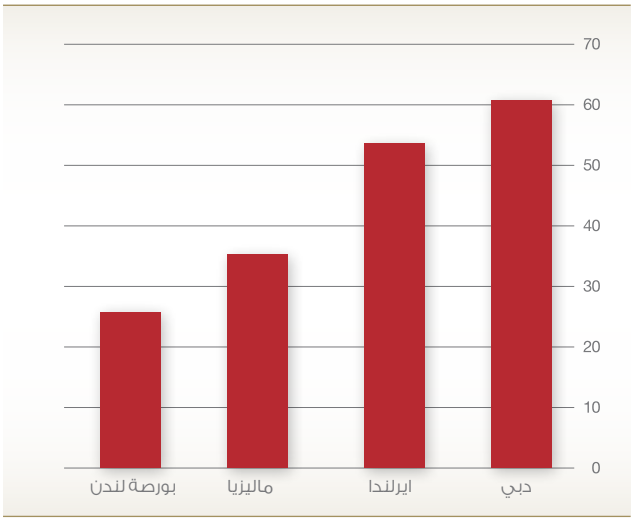

المبادرات والمشاريع

من بين القنوات الرئيسية لتثقيف المستثمرين والممارسين وتوجيه جهات الإصدار هي ملخصات الأسواق التي تنشرها سلطة دبي للخدمات المالية على موقعها، وقد أُعدّت هذه المعلومات لمساعدة المستثمرين والممارسين وجهات الإصدار على فهم واستيعاب قواعدنا. ففي عام 2018، قمنا بنشر ملخصان جديدان للأسواق يشملان إرشادات جديدة صادرة من سلطة دبي للخدمات المالية لإصدار السندات الخضراء وإرشادات منفصلة متعلقة بعمليات غسل التجارة.

التعاون المحلي والدولي

تستمر إدارة الأسواق في مشاركة قطاع أسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي في حوار مستمر حول أفضل الممارسات والمعايير الناشئة. وعلى وجه الخصوص، قمنا بعقد مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين حول هيكل أسواق الدخل الثابت والتمويل الإسلامي والمشتقات. كما واصل فريق عمل الأسواق جهوده لتوطيد العلاقة القائمة بين سلطة دبي للخدمات المالية مع نظرائها من الهيئات التنظيمية والهيئات الإقليمية مثل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وقام بتنظيم أو المشاركة في العديد من اجتماعات الموائد المستديرة حول التطورات الجارية في السوق والتي تمس جهات الإصدار ومشتقات السلع والبورصات الإقليمية.

كما واصلت الإدارة سعيها للحصول على آراء مكاتب المحاماة والمنظمين فيما يخص إجراءات معالجة التعاملات التقليدية وتعاملات السندات، وواصلت عملية تثقيف المستثمرين من خلال جهود التواصل والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والجمهور عموماً والهيئات التنظيمية النظيرة والهيئات المختصة في القطاع وهيئات وضع المعايير. وقد نتج عن ذلك تقديم تسعة عروض تقديمية في منتديات عامة ومنشورات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مناطق الاختصاص للتمويل الإسلامي حول مختلف المواضيع

المتعلقة بأسواق رأس المال. وعلى وجه الخصوص، فقد حرصت الإدارة على العمل جنباً إلى جنب مع ناسداك دبي لتنظيم جلستي تواصل في عام 2018 تستهدف تعريف الأعضاء في ناسداك دبي بمدونة قواعد سلوك السوق الصادرة من سلطة دبي للخدمات المالية، حيث تقدم المزيد من الإرشادات حول أحكام سوء استخدام السوق في قانون الأسواق لمركز دبي المالي العالمي.

إدارة التنفيذ

المسائل المثارة أثناء مرحلة التحقيق

أنتهت إدارة التنفيذ مرحلة التحقيق في خمس مسائل أُثيرت في عام 2018، ولا تزال مرحلة التحقيق مستمرة في ست مسائل في نهاية عام 2018 منها بعض المسائل المعقدة.

وتشمل المسائل التي حققت فيها إدارة التنفيذ مجموعة من أشكال سوء التصرف المشتبه به التي ترتكبها المؤسسات والأفراد، بما في ذلك:

- الإخفاقات في الحوكمة المؤسسية.
- الإخفاقات في الأنظمة والضوابط.
- الإخفاقات في ضوابط مكافحة غسل الأموال؛
- أنشطة الخدمات المالية غير المرخصة.
- تقديم معلومات خاطئة أو مضللة لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- السلوكيات المضللة والمخادعة؛ و
- انتهاك مبادئ سلطة دبي للخدمات المالية الخاصة للشركات المرخصة والأفراد المرخصين.

قرارات إدارة التنفيذ التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية

عقب إجراء تحقيقاتها، أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية عقوبات بحق أحد الشركات نظراً للإخفاقات الخطيرة المتمثلة في عدم تقديم معلومات كاملة وذات صلة رداً على إشعارات تقديم المستندات لإجراء تحقيقات سلطة دبي للخدمات المالية، كما أصدرت عقوبات بحق فرد ذي صلة تسبب في منع سلطة دبي للخدمات المالية من ممارسة صلاحياتها وقام بتضليل سلطة دبي للخدمات المالية عن طريق تقديم معلومات كاذبة أو مضللة وإخفاء المعلومات ذات الصلة. وبعد عقد تسويات مع الفرد والشركة، فرضت سلطة دبي للخدمات المالية غرامات مالية قدرها 205,200 دولار أمريكي على الشركة و32,640 دولار أمريكي على الفرد. كما وافقت الشركة على دفع مبلغ 100,000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف التحقيق.

بالإضافة إلى ذلك، تمت إحالة عدد من المسائل إلى لجنة صنع القرار لاتخاذ قرارات بشأنها.

لدى سلطة دبي للخدمات المالية مسألتان معلقتان أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية، وهما المسألتان اللتان قامت سلطة دبي للخدمات المالية بالبت فيهما والتمس الطرف الصادر ضده القرار من الهيئة القانونية للأسواق المالية أن تعيد النظر في قرارها.

المبادرات

أجرت الإدارة في عام 2018 مراجعة شاملة لعمليات التنفيذ بدءاً من مرحلة الإحالة إلى مرحلة العرض على لجنة صنع القرار، وذلك بالتعاون مع ممثلين من الأقسام الأخرى. ونتيجةً لهذه المراجعة، أوصى القسم بتنفيذ التغييرات التالية:

- وضع معايير كمية واضحة لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي ينبغي إحالتها إلى إدارة التنفيذ من قبل إدارات الرقابة و الأسواق.
- تبسيط عملية الإحالة عن طريق إيجاد نقطة واحدة لإصدار القرارات ووثيقة واحدة للإبلاغ عن ذلك القرار؛
- تشكيل فرق تحقيق تتألف من أعضاء من إدارة التنفيذ وإدارة الإحالة وإدارة الشؤون القانونية لضمان تلقي مدخلات مناسبة طوال فترة التحقيق؛
- إبلاء مزيداً من التركيز على عقد مقابلات مبكرة مع الجهات المشتبه بها كوسيلة لتركيز التحقيقات؛
- تحسين كفاءة عملية التسوية عبر تكليف صناع قرارات التسوية، بدلاً من لجنة صنع القرار، للموافقة على عروض التسوية وشروط التسوية النهائية؛
- تحديد فترات زمنية لقبول عروض التسوية؛ و
- تبسيط إجراءات لجنة صنع القرار بأن تمنح الأطراف المعنية خيار تقديم بيانات خطية أو شفهية وليس كلاهما كما هو الحال حالياً.

اتخذت الإدارة أيضاً عدداً من الخطوات لتعزيز قدراتها في مجال التكنولوجيا الجنائية ومن بينها:

- الحصول على أداة لدمج أنواع متباينة من السجلات الإلكترونية وأداة لرسم خارطة للعلاقات والتدريب على كيفية استخدام هاتين الأداتين؛
- تجربة أداة استخراج بيانات الذكاء الاصطناعي؛ و
- تحسين الكفاءة الوظيفية لأداة مراجعة البريد الإلكتروني الحالية.

العمل المشترك مع الهيئات التنظيمية الأخرى

تواصل إدارة التنفيذ تعاونها المشترك مع الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية في سياق ما تُجريه من تحقيقات. فأما على الصعيد الإقليمي، فقد تعاونت سلطة دبي للخدمات المالية مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة التأمين الإماراتية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وغيرها من سلطات إنفاذ القانون بالإمارات. وأما على الصعيد الدولي، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها في مشاركة المعلومات بشأن التحقيقات والمسائل التنظيمية مع الجهات التنظيمية من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، فضلاً عن جهودها في تنسيق الإجراءات التنظيمية التي قد تنشأ عن التحقيقات المشتركة، بما في ذلك ضمان مناسبة هذه الإجراءات واتساقها.

واصلت إدارة التنفيذ، بصفتها عضواً في مجموعة فحص المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، عملها على وضع وتنفيذ سياسة دولية محسّنة لمشاركة المعلومات من جانب الجهات التنظيمية العالمية للأوراق المالية (أي مذكرة تفاهم متعددة الأطراف محسنة) والتي من شأنها أن تسهل مستويات أكبر من التعاون بين الجهات التنظيمية للأوراق المالية على مستوى العالم.

إدارة الشكاوى

استمرت الشكاوى في كونها أحد أهم مصادر المعلومات في سلطة دبي للخدمات المالية. استلمت سلطة دبي للخدمات المالية عدد 158 شكوى في عام 2018 مما يمثل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بعدد الشكاوى المستلمة في عام 2017.

قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم وحل ٪86 من إجمالي الشكاوى خلال 28 يوماً من استلامها. وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية البالغة ٪13 من الشكاوى، فقد كان هناك حاجة للمزيد من الاستفسارات والتقييم لحل الشكاوى.

ولا يزال جزء كبير من الشكاوى يتعلق بعمليات الاحتيال.

أنواع الشكاوى (التي تم حلها في 2018)

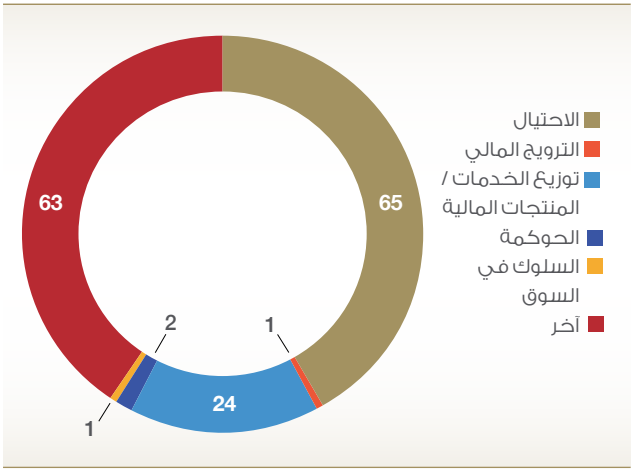

عمليات الاحتيال

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها لتثقيف المستهلكين حول عمليات الاحتيال. وقد استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 65 شكوى حول عمليات الاحتيال وأصدرت 16 تنبيهاً للمستهلكين في عام 2018. ولا تزال تشمل أنواع عمليات الاحتيال التي علمت بها سلطة دبي للخدمات المالية عمليات الاحتيال المتعلقة بالرسوم المدفوعة مقدماً وعمليات الاحتيال بالاستنساخ وعمليات الاحتيال التي تمت فيها سرقة أو إساءة استخدام هوية سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي والشركات القائمة في مركز دبي المالي العالمي و/أو موظفيها. ولا تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تنبيهات إلا بشأن عمليات الاحتيال التي تؤثر على نزاهة مركز دبي المالي العالمي.

العلاقات الدولية

التعاون التنظيمي

يتمثل التركيز الأساسي لإدارة العلاقات الدولية في إرساء وترسيخ مستوى من الثقة بين الجهات التنظيمية والذي من شأنه تعزيز التعاون المشترك ومشاركة المعلومات. وهذا أمر أساسي للرقابة الفعالة على الشركات الدولية التابعة لمركز دبي المالي العالمي وأي شركة تشارك في نشاط عابر للحدود. والمهمة المتميزة التي تضطلع بها سلطة دبي للخدمات المالية على المستوى العالمي تُمكّنها أيضاً من القيام بدور مؤثر في تشكيل النظام التنظيمي العالمي وتقديم منهجية متسقة فيما يتعلق بالتزاماتها وأنشطتها ضمن المجال العالمي.

ويعكس القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي المعايير العالمية، حيث إنه يجيز لسلطة دبي للخدمات المالية الحصول على المعلومات نيابةً عن مؤسسات الإشراف والتنفيذ الأخرى ومشاركة هذه المعلومات معها. وتدعم مذكرات التفاهم هذا عن طريق وضع شكل لهذه العملية وإسباغ الثقة عليها، كما أنها تعكس مستوى من الراحة وفي بعض الحالات، درجةً من التكافؤ الموجود بين السلطات الزميلة. و منذ عام 2005، أنشأت سلطة دبي للخدمات المالية شبكةً لمذكرات التفاهم متعددة وثنائية الأطراف من أجل تيسير هذا. وتضطلع إدارة العلاقات الدولية بمسؤولية التفاوض بشأن مذكرات التفاهم ووضع الصيغ النهائية لها. وفي نهاية عام 2018، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية عدداً إجمالياً يبلغ 105 مذكرات تفاهم ثنائية الأطراف و5 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف.

أحدث مذكرة تفاهم تم توقيعها مع بنك نيجارا ماليزيا، البنك المركزي في ماليزيا، في شهر نوفمبر، مما يمهد الطريق لترخيص فرع لبنك ماليزي في مركز دبي المالي العالمي.

أدى ظهور التكنولوجيا المالية إلى إبرام عدد من اتفاقيات التعاون في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2017 لدعم هذه السوق الجديدة ومشاركة الفرص وسبل التحسين والتحديات مع الجهات التنظيمية الأخرى. واستمر هذا التواصل والانتشار في عام 2018، حيث تم توقيع اتفاقيتين آخرتين: مع هيئة النقد في سنغافورة في أغسطس، وسلطة الخدمات المالية اليابانية في سبتمبر.

حصل دور الكليات الرقابية، بصفتها منبراً راسخاً في النظام الرقابي على مزيد من الدعم في عام 2018، حيث تم افتتاح الكلية الرقابية لبنك إتش إس بي سي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، والتي استضافتها سلطة دبي للخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي خلال شهر مارس. وحضر مراقبون من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وانضم إليهم ممثلون من البنوك المركزية في عُمان والمغرب وتركيا. وشاركت سلطة دبي للخدمات المالية، بصفتها جهة رقابية على الشركات الفرعية وفروع البنوك وشركات التأمين الأخرى التي تتمتع بروابط دولية، في عدد كبير من الكليات الرقابية التي تستضيفها الجهة الرقابية المحلية. كما شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2018 في 11 كلية رقابية - حيث حضرت تسعاً منها وشاركت عن بعد في اثنتين آخرتين عبر الهاتف.

وخلال العام، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم 67 رداً على طلبات الحصول على معلومات تنظيمية وعلى المساعدة من هيئات تنظيمية زميلة. كما قدمت سلطة دبي للخدمات المالية خلال الفترة نفسها 66 طلباً لهيئات تنظيمية زميلة للحصول على المعلومات.

بناء القدرات

يمثل التعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى لتعزيز قدرتها التحليلية والفنية جانباً هاماً من جوانب برنامج سلطة دبي للخدمات المالية المتعلق بالعلاقات الدولية. كما أنه يعزز فهم النظام التنظيمي لكل دولة بصورة أفضل. وتستقبل سلطة دبي للخدمات المالية بصورة منتظمة وفوداً من مناطق ومدن تلتمس المشورة بشأن إنشاء مراكز مالية مستدامة، ولاسيما فيما يتعلق بتجربة سلطة دبي للخدمات المالية في إرساء نظام تنظيمي والمحافظة عليه. ففي شهري مارس ومايو، التقت وفود من هيئة أستانا للخدمات المالية والجهة التنظيمية لمركز أستانا المالي العالمي مع كبار المسؤولين التنفيذيين للحصول على التوجيه والمشورة. وفي يونيو، تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون من خلال إبرام مذكرة تفاهم مع هيئة أستانا للخدمات المالية. كما قام ممثلون من وزارة التخطيط والاستثمار الفيتنامية وبنك أوغندا ومركز قوانغتشو المالي بزيارة السلطة.

مشاركة عالية المستوى

خلال عام 2018، أشرفت إدارة العلاقات الدولية على اجتماعات رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية مع نظرائه رؤساء مجلس إدارة هيئة السلوك المالي البريطانية وهيئة تنظيم الأسواق المالية الفرنسية والهيئة المصرفية الأوروبية وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية وهيئة لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ولجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية، ونائب رئيس مجلس المحافظين للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ورئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وكيل وزارة الخزانة لشؤون مكافحة الإرهاب الأمريكية والمراقب المالي الأمريكي للعملة ومكتب مراقبة العملة الأمريكي بالإضافة إلى بعض رؤساء مجالس إدارة مجموعات بنوك عالمية لديها فروع في مركز دبي المالي العالمي. وفي سياق مماثل، التقى الرئيس التنفيذي بنظيره في هيئة السلوك المالي، ورئيس لجنة التنظيم التحوطي في بنك إنجلترا، ورئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس التقارير المالية البريطاني، ونائب رئيس مجلس إدارة لجنة التنظيم المصرفي والتأميني الصينية، ورؤساء مجلس الإدارة والأمناء العامين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنة بازل والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات والهيئات.

العلاقات الإقليمية

لا تزال علاقة سلطة دبي للخدمات المالية مع نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ضمن أهم أولوياتنا. ويواصل الرئيس التنفيذي اجتماعاته الدورية مع نظرائه الاتحاديين ومحافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، كما اجتمع، على هامش اجتماعات الرابطة الدولية لمراقبي التأمين، مع مدير عام هيئة التأمين الإماراتية. كما لا تزال تُعقد أيضاً اجتماعات دورية ومبادرات مشتركة تتعلق بحالات معينة على مستوى المسؤولين التشغيليين مع جميع الجهات التنظيمية الثلاثة.

من بين هذه المبادرات المشتركة، تم توقيع اتفاقية في نوفمبر بين هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية بشأن تسويق وبيع الصناديق المحلية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة دون الحاجة إلى موافقات أو تراخيص منفصلة.

ومن المبادرات الكبرى التي شهدها العام أيضاً، الإعداد للتقييم المتبادل الذي ستجريه مجموعة العمل المالي في عام 2019 لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعمل سلطة دبي للخدمات المالية عن كثب مع وحدة الاستعلامات المالية الإماراتية وغيرها من السلطات الاتحادية من أجل تحقيق هذه الغاية. كما تعمل سلطة دبي للخدمات المالية مع وحدة الاستعلامات المالية من أجل الحصول على معلومات من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومشاركتها.

تعتبر علاقات سلطة دبي للخدمات المالية، بصفتها الجهة الرقابية الرئيسية لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، مهمة مع البنوك المركزية التي تشرف بشكل أساسي على أنشطة البنك في منطقة الإختصاص الخاص به. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تم إبرام مذكرة تفاهم مع مصرف البحرين المركزي في شهر يناير. ويجري حالياً السعي وراء إبرام مذكرات تفاهم مع البنوك المركزية في مصر والكويت والمغرب. وفي شهر فبراير، تم توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي العماني وذلك في إطار اهتمام البنوك العمانية بمزاولة أنشطتها في مركز دبي المالي العالمي.

لا تزال سلطة دبي للخدمات المالية مراقباً في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وتواصل تقديم المتحدثين والدعم لمبادرات التدريب التي يطلقها الاتحاد وتساهم في أعمال الاتحاد المتعلقة

بالقضايا الشائعة. ونظراً لترقية عضوية سلطة دبي للخدمات المالية إلى عضوية كاملة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في عام 2018، ستسعى سلطة دبي للخدمات المالية إلى الحصول على المكانة ذاتها في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ولتكون قادرة على زيادة مساهمتها في مهام الاتحاد. وفي أواخر عام 2018، حضرت سلطة دبي للخدمات المالية اجتماعاً لإعادة تفعيل الاتحاد العربي لهيئات التأمين، نظير اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في مجال التأمين، الذي نأمل في الانضمام إليه.

تعد اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية إحدى اللجان الإقليمية الأربعة التي أسستها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وتضم هذه اللجنة عشرين عضواً يناقشون القضايا الحرجة في المنطقة ككل ويبحثونها قبل أن ينظر فيها مجلس الإدارة ويُنفّذها. وفي الاجتماع الأربعين للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط في بودابست في شهر مايو، كانت مجموعة العمل التابعة للجنة بشأن حالة الإدراجات في البورصات بأفريقيا / الشرق الأوسط على وشك الانتهاء من تقريرها.

إدارة الشؤون القانونية والمستشار العام

أثناء عام 2018، تولى أعضاء إدارة الشؤون القانونية – التابعة للمستشار العام – مسؤولية صياغة التشريعات المطلوبة لتنفيذ جميع المبادرات السياسية المحددة في إطار مبادرات إدارة السياسات والاستراتيجيات. قدمت إدارة الشؤون القانونية المشورة للأقسام التشغيلية بشأن الإشراف وتنفيذ القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها وبشأن تطبيق التشريعات وغيرها من مسائل مناطق الاختصاص ذات الصلة. كما تولت عملية مراجعة مسودة التشريعات الاتحادية وتشريعات دبي التي تؤثر على مركز دبي المالي العالمي ومساعدة اللجنة التشريعية العليا لإمارة دبي في هذه المسائل. كما قدمت الإدارة النصح بشأن استفسارات التراخيص المعقدة المتعلقة بهياكل المجموعات الدولية.

تولت الإدارة أيضاً تخليص إجراءات عدد من طلبات الإعفاء من خلال لجنة القواعد والإعفاءات وتقديم الدعم القانوني والإداري للجنة صنع القرار فيما يتعلق بعدة مسائل في عام 2018. كما تولت الإدارة أيضاً المسؤولية عن المراجعة وتقديم المشورة بشأن العقود ووثائق التأمين التي أبرمتها سلطة دبي للخدمات المالية.

في عام 2018، نظرت الهيئة القانونية للأسواق المالية في استئنافاً واحداً مرفوع ضد أحد قرارات سلطة دبي للخدمات المالية وتم إحالة قرار آخر إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية، إلا أنه لم يتم النظر فيه بعد. كما تولت إدارة الشؤون القانونية مهمة تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية.

تولت الإدارة أيضاً مهمة تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي، ومن بينها الدعاوى ذات الصلة بخطة نقل الأعمال فضلاً عن الاستئناف المتعلق بحماية البيانات. كما مثل المستشار العام سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة المستخدمين لمحاكم مركز دبي المالي العالمي ومجلس المستشار العام بمركز دبي المالي العالمي.

وبالإضافة إلى تولي المستشار العام إدارة أنشطة إدارة الشؤون القانونية والإشراف عليها، فقد قدم أيضاً المشورة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بخصوص الحوكمة والمسائل القانونية في عام 2018 .

وأخيراً، تولى المستشار العام دور سكرتير المجلس في إدارة أعمال مجلس الإدارة واللجان التابعة له، بما في ذلك إعداد جداول أعمال الاجتماعات وصياغة الأوراق المقرر النظر فيها من مجلس الإدارة، فضلاً عن تحضير محاضر الاجتماعات والاحتفاظ بسجلات انتسابات أعضاء المجلس وغيرها من الإفصاحات.

الموارد البشرية

نفّذت إدارة الموارد البشرية عدداً من المبادرات المهمة خلال عام 2018. ولقد كان هناك تركيز على إعداد الموظفين الفنيين للاضطلاع بأدوار قيادية في المستقبل. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تم تشغيل عدد من مراكز التطوير وتمكّين الموظفين من تنفيذ خطط التطوير الفردية لتوجيههم في عملية إعدادهم للاضطلاع بمسؤوليات الإدارة التنفيذية المحتملة. شارك عدد 50 من الموظفين الفنيين من جنسيات مختلفة في هذا الإعداد.

علاوة على ذلك، قامت إدارة الموارد البشرية من منظور تشغيلي بتعديل سياساتها وإجراءاتها من أجل تقديم أفضل الخدمات للموظفين ودعم أفضل للإدارة المباشرة ومواصلة تعزيز فعالية دورها داخل المؤسسة. وجددت الإدارة أيضاً التأمين الطبي والتأمين على الحياة الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية، مما أدى إلى تخفيض كبير في التكاليف مع توفير تغطية أفضل. ولقد تم تحقيق ذلك من خلال مراجعة السوق بالتعاون مع وسيط التأمين الذي عيناه حديثاً. وتضمنت المبادرات الأخرى التي قادتها إدارة الموارد البشرية مسحاً لمشاركة الموظفين، ومقارنة مرجعية للرواتب الخارجية وتحليلاً داخلياً لتوجيه استراتيجيات الأجور لدينا.

شرع فريق استقطاب المواهب لدينا في إجراءات التوظيف لشغل 39 وظيفة خلال العام، كما نجح الفريق بالإضافة إلى ذلك في توظيف خمسة من الخريجين ذوي الكفاءات العالية من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة الذين شاركوا في البرنامج الريادي قادة الغد التنظيميون الذي تقدمه سلطة دبي للخدمات المالية. وهذا يدعم جهودنا لضمان التطوير المستمر لكوادرنا التنظيميين من المواطنين الإماراتيين.

العمليات

يتمثل الهدف الاستراتيجي العام الذي تسعى إدارة العمليات إلى تجهيز سلطة دبي للخدمات المالية للمستقبل من منظور تشغيلي. ويتمثل النهج الذي تتبعه الإدارة في القيام بشكل استباقي بتحديد متطلبات العمل وتقييم أحدث اتجاهات السوق والمواءمة مع المبادرات الحكومية بما في ذلك مبادرة دبي الذكية والاستراتيجية الوطنية للابتكار وبناء العلاقات الاستراتيجية وإدارتها وتقديم حلول مبتكرة.

خلال عام 2018، قامت الإدارة بتسهيل بنية تحتية تشغيلية وحديثة تساهم في مواكبة سلطة دبي للخدمات المالية للمعايير الدولية. تم تنفيذ تسعة مشاريع للتحول الرقمي من أجل تحسين كفاءة الأنظمة الداخلية في عام 2018 بالإضافة إلى مشروعين إضافيين للمستخدمين الخارجيين – ونظام إعداد التقارير الاحترازية الإلكتروني (EPRS) الذي يُتيح تقديم العائدات المالية للشركات إلكترونياً فضلاً عن تقديم النماذج عبر الإنترنت (الترخيص). ستستمر استراتيجية التحول الرقمي حتى عام 2019 مع التركيز بشكل خاص على دور الذكاء الاصطناعي في عمليات سلطة دبي للخدمات المالية.

الشؤون المؤسسية

- قام قسم الشؤون المؤسسية خلال عام 2018 بإدارة وتطوير العلاقات مع الشركاء الأستراتيجيين داخلياً وخارجياً ، وذلك من أجل ضمان تنفيذ سلطة دبي للخدمات المالية لقيم الشفافية والانفتاح لديها.
- اتبع القسم نهجاً متعدد الجوانب للتواصل الخارجي على مدار العام من خلال التركيز على تعزيز علاقات سلطة دبي للخدمات المالية مع وسائل الإعلام البارزة وتطوير سبل التواصل على الصعيد الدولي - ونتيجة لذلك، لا تزال سلطة دبي للخدمات المالية تُغطّى أخبارها من خلال منشورات رائدة في المراكز المالية الرئيسية في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، تعاون القسم مع الشركاء الاستراتيجيين الحكوميين الرئيسيين مثل مكتب دبي للإعلام وأجرى رصداً إعلامياً منتظماً لتنويهات سلطة دبي للخدمات المالية وتوقعاتها وطابعها واتجاهاتها.

انصب اهتمام القسم خلال عام 2018 على ما يلي:

- تحقيق التوافق بين أنشطته مع الرؤية والاستراتيجيات الرئيسية الخاصة بحكومة دولة الإمارات وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وشمل ذلك ما يلي:
  - المبادرات الداخلية المستوحاة من «عام زايد» مثل النشرات الإخبارية الداخلية وفعاليات الموظفين المتعلقة بمواضيع معينة؛
  - مواصلة تنفيذ «الاستراتيجية الوطنية للابتكار» من خلال تسليط الضوء على كل مرحلة من مراحل استراتيجية التحول الرقمي في سلطة دبي للخدمات المالية؛
  - دعم تنمية القدرات الوطنية من خلال برنامج بواباتي للتدريب؛ و
  - تعزيز وبناء العلاقات مع الشركاء الاستراتيجين الرئيسيين من الحكومة؛
- التعاون مع هيئات مركز دبي المالي العالمي بشأن الفعاليات والمطبوعات الحكومية؛
- تعزيز سمعة سلطة دبي للخدمات المالية من خلال وضع سلطة دبي للخدمات المالية وإمارة دبي في مكانة عالمية، وميزات القيادة الفكرية والابتكار وسهولة الوصول والإجراءات والعمليات؛
- دعم تنفيذ استراتيجية تعميم التكنولوجيا المالية التي اكتسبت زخماً كبيراً على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي؛ و
- بناء مشاركة الموظفين من خلال أنشطة الوعي المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

أصدر الفريق 34 بياناً صحفياً و13 تحقيقاً صحفياً و8 إشعارات بطرح أوراق استشارية و5 إشعارات بالتعديلات.

كما كانت هناك 12 مطبوعات في عام 2018 تتضمن ما يلي:

- الإصدار الخامس عشر من إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2017، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- التقرير سوق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت المتداولة خارج السوق الخاص بمركز دبي المالي العالمي؛ و
- عددين من نشرة « CONNECT - النشرة الإخبارية الداخلية لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية باللغة الإنجليزية.

المشاريع والتخطيط

شارك قسم المشاريع والتخطيط في الإشراف على خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2018 ووضع خطة العمل لعام 2019 / 2020. ويواصل الفريق تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع في المؤسسة والتخطيط للعديد من الفعاليات الدولية التي تستضيفها سلطة دبي للخدمات المالية وتنفيذها.

تقوم الإدارة بمواكبة السعي لتحسين الإجراءات في عدد من الأقسام في ظل استمرار الطلب على دعم وإدارة الاستطلاعات مع الشركاء الاستراتيجيين الداخليين والخارجيين.

تكنولوجيا المعلومات

في عام 2018، واصل قسم تقنية المعلومات تطوير الأنظمة الداخلية والخارجية ورقمنتها وتحويلها عن طريق الاستفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في أنظمة الأمن السيبراني والأنظمة التنظيمية.

وتم النجاح في تنفيذ العديد من المشاريع التي شملت تطورات في النظام التنظيمي الرئيسي ونظام إعداد التقارير الاحترازية الإلكتروني (EPRS)، كما تم التوسع بشكل أكبر في نماذج الترخيص الإلكترونية وتنفيذ مبادرات متنوعة تستهدف التشغيل الآلي والاستغناء عن الورق.

لا يزال أمن تكنولوجيا المعلومات يحظى بدرجة عالية من الأهمية في ظل استخدام التحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي إلى جانب التحسينات المستمرة للبنية التحتية لتعزيز أمن أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وشبكاتها. كما واصل القسم ضمان اعتماده لأفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومعايير الأمن الإلكتروني وإجراء مقارنة مرجعية له مقابل تلك الممارسات والمعايير.

أجرى متخصصون أمنيون مستقلون خارجيون اختبارات خارجية واسعة النطاق لاختراق الشبكة وقابلية تأثرها للسنة الثانية عشرة على التوالي.

الشؤون المالية

تحكمت سلطة دبي للخدمات المالية في نفقاتها وحافظت عليها في نطاق الميزانية المعتمدة في عام 2018. وخلال العام المالي، احتفظت سلطة دبي للخدمات المالية بسجلاتها المحاسبية وأعدت قوائمها المالية السنوية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وحصلت سلطة دبي للخدمات المالية على رأي تدقيق بدون تحفظ (رأي نظيف) من مدققي حساباتها بخصوص القوائم المالية لعام 2018.

تم الانتهاء من عدد من المشاريع على مدار العام لتعزيز نظام الضوابط الداخلية من منظور التمويل. وأجريت مراجعات لمصفوفة الصلاحيات التشغيلية وسياسات التمويل وإجراءاته خلال عام 2018 وذلك لضمان قوة إطار مراقبة جميع نفقات سلطة دبي للخدمات المالية. ويظل جزء رئيسي من التحسينات يتعلق بأتمتة عمليات الدفع والمشتريات والفواتير لزيادة الكفاءة داخل السلطة. ولقد جرى الموافقة على جميع التغييرات من قبل لجنة التدقيق على مدار العام.

الشؤون الإدارية

يواصل قسم الشؤون الإدارية التأكيد بأن مكاتب سلطة دبي للخدمات المالية تُدار وفقاً لأعلى المعايير. وتخضع علاقات الموردين لرقابة ومراجعة صارمة من أجل تقديم أفضل قيمة والاستخدام الفعال لكل من موارد وميزانيات إدارة المرافق المسندة لجهات خارجية. كما تم تسليم جميع مشاريع التجهيز والطلبات اليومية المقدمة من الشركاء الاستراتيجيين الداخليين خلال المواعيد المحددة وفي حدود الموارد المتاحة.

وتم النجاح في تحقيق الصحة والسلامة لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية والمرافق المتاحة، بما في ذلك الالتزام بمتطلبات الدفاع المدني.

تطلعاتنا

خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2020/2019 تتصدر أربعة مواضيع استراتيجية

يتضمن أساس نهجنا نحو تنفيذ الاستراتيجية أربعة محاور استراتيجية نستخدمها لوضع إطار عملنا ووصفه. وتجسد هذه المحاور الاستراتيجية الدافع الذي عملنا على أساسه على مدار عام 2018. كما تعكس المحاور – **الإنجاز والاستدامة والمشاركة والابتكار** – السياق الذي نعمل به.

وفيما يلي نناقش بعض الإنجازات التي حققناها في إطار كل محور، حيث يصف كل منها جانباً مهماً من عمل سلطة دبي للخدمات المالية وخططها للتنمية المستقبلية.

الإنجاز

يركز محور **الإنجاز** على تنفيذ مهامنا الرئيسية بتميز، وذلك عن طريق ضمان حفاظنا على نظام تنظيمي على أعلى مستوى مع الحفاظ على الجودة تزامناً مع توسع مركز دبي المالي العالمي.

وخلال عام 2018، مثلت التحضيرات للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2019 أولوية كبرى لسلطة دبي للخدمات المالية، وهي التحضيرات التي تضمنت مراجعة للمعايير ذات الصلة حيث أعددنا وأجرينا تقييماً للمخاطر خاص بمركز دبي المالي العالمي كما أجرينا مراجعة تجريبية لدى جهة تقييم مستقلة. كما أننا نعمل عن كثب في توفير الدعم للسلطات الإماراتية في التحضيرات للتقييم المتبادل. علاوة على ذلك، فقد أدخلنا تحسينات على تنظيمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شهر أكتوبر بما يسهم في ضمان تحقيق الامتثال الفني لتوصيات مجموعة العمل المالي.

وقد أولينا اهتماماً كبيراً بالأمن السيبراني والمخاطر المشابهة التي تواجهها الشركات على مدار العام، وهو ما تضمن صقل منهجيتنا المتبعة في التعامل مع المخاطر التشغيلية التي تواجهها الشركات مع إقامة شعبة مختصة بالمخاطر التشغيلية في إدارة الرقابة لدينا. علاوة على ذلك، فقد واصلنا العمل عن كثب مع الشركات مستعينين برخصة اختبار الابتكار بما يستهدف تحقيق فهم أكبر للمخاطر والفرص التي قد تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة بالنسبة للشركات.

كما قمنا في 2018 بالعمل على صقل نظام الصناديق لدينا فيما يخص عملية الإدراج وتمويل العقارات وصناديق التداول الاستثمارية في البورصة.

الاستدامة

في محور **الاستدامة**، تركز جميع الطرق التي نسلكها للتغير من شكل سلطة دبي للخدمات المالية على تحقيق تأثير على المدى البعيد، بما في ذلك ترسيخ المرونة فيما نقوم به من عمليات مستهدفين خفض مستوى الاعتمادية على جهات منفردة بعينها مع تدعيم مبادرات حكومة دبي.

من بين نقاط التركيز الرئيسية على مدار عام 2018 كان استمرار إدخال التحسينات على ما يتمتع به هيكلنا التنظيمي من قوة ومرونة؛ ومن الأمثلة على ذلك جهودنا الرامية إلى تحسين أنظمة إدارة المعرفة بغية تقديم العون إلى «الذاكرة المؤسسية» لدينا إلى جانب إدخال المزيد من التحسينات على منهجية التنظيم القائمة على المخاطر. علاوة على ذلك، فقد قدمنا الدعم للعديد من مبادرات حكومة دبي، مثل منهجيتنا المتبعة في التعامل مع التكنولوجيا المالية، والتي تضمنت تقديم المساعدة لفينتيك هايف بمركز دبي المالي العالمي عند الضرورة.

نواصل جهودنا في بناء القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تلقينا في عام 2018 فوجاً جديداً مكوناً من ستة خريجين إماراتيين عبر برنامج «قادة الغد التنظيميون». هذا ويواصل برنامج «قادة الغد التنظيميون»، القائم منذ عام 2007 والممتد

على مدار عامين، توفير الأساس الذي يقوم عليه تطوير القدرات التنظيمية بالإمارات العربية المتحدة. أضف إلى ذلك عملنا في بناء القدرات عن طريق طرح مبادرات أخرى، بما في ذلك عن طريق الإعارات للجهات التنظيمية في الدول الأخرى وإقامة برنامج للقيادة يتميز بطابعه الخاص.

وقع الأمن السيبراني بين أهم الأولويات لدينا على مدار 2018 وشكل جزءاً رئيسياً في ضمان اتسام هيكلنا التنظيمي بالقوة والمرونة. وقد عكفنا على تحديث الكثير من الأجهزة لدينا سيراً على خارطة الطريق التكنولوجية المتبعة بالسلطة بما يضمن سير عملية إحلال الوسائل التكنولوجية المستخدمة بشكل منضبط ومناسب وفق خطة موضوعة من أجل حماية الأنظمة والشبكة. علاوة على ذلك، فقد واصلنا اختبار قوة أنظمتنا في مواجهة الهجمات السيبرانية وحرصنا على تحسين عملية التثقيف الداخلي بتلك المخاطر لضمان بقائنا على أهبة الاستعداد لتلك التهديدات.

المشاركة

نسعى بكل جهدنا في إطار محور **المشاركة** على تحقيق المشاركة النشطة مع الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك الكيانات الخاضعة للتنظيم والجهات التنظيمية الرئيسية بالبلاد وواضعي المعايير والجهات التنظيمية الإقليمية.

لقد تعاونا داخل دولة الإمارات مع ثلاث جهات تنظيمية اتحادية، وهي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين. كما عملنا مع سلطة تنظيم الخدمات المالية، التي تعد جزءاً من مؤسسة سوق أبوظبي العالمي المسؤولة عن التنظيم في تلك المنطقة المالية الحرة. وقد واصلنا الإسهام في العمل الذي تتولاه جهات وضع المعايير الرئيسية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.
وقد واصلنا جهودنا الرامية إلى تحقيق المشاركة بصورة منتظمة مع الكيانات الخاضعة للتنظيم، وخاصة عبر برنامجنا القائم على جلسات التواصل، وهو ما يحقق فوائداً لا يزال تأثيرها الإيجابي له ثمرته المشهودة في نشر التوعية بأنظمتنا التنظيمية وتحسين الممارسات. علاوة على ذلك، فقد شارك فريق العمل في العديد من الفعاليات في جميع أرجاء الإمارات العربية المتحدة والإقليم ككل، ساعين نحو بناء علاقات مع الجهات التنظيمية والشركات والعديد من الجهات المعنية الأخرى المختلفة بالإقليم.

نجحت جهودنا في السنوات الأخيرة في بناء علاقات أفضل في المنطقة بالإضافة إلى علاقات أوسع نطاقاً، في ظل تحقيق مزيد من التواصل مع نظرائنا في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أفضل مما كان عليه الحال في الماضي. كما ناقشنا مجموعة كبيرة من القضايا ، مثل التنظيم المصرفي وتمويل الجماعي وإدراج الأوراق المالية والأعمال التجارية العابرة للحدود ومجموعة من القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

الابتكار

في إطار محور **الابتكار**، فسوف نسعى أن نُصبح جهة تنظيم مبتكرة قادرة على التكيف وتستهدف الاستجابة للتطورات التكنولوجية الأخيرة داخل قطاع الخدمات المالية والسعي نحو اعتماد التكنولوجيات الجديدة قدر المستطاع.

شهد عام 2017 انطلاق مشروع النماذج المتاحة عبر الانترنت، وهو المشروع الذي استمر في عام 2018 حيث تم إطلاق نماذج إضافية أخرى. ويُثمر ذلك عن تمكين الجهات المعنية من إجراء المزيد من الأعمال عبر الإنترنت لدى سلطة دبي للخدمات المالية، بما يعمل على إضفاء المزيد من التيسير وتوفير المزيد من النفقات مع المساعدة على أتمتة عمليات الشركات بما يحقق عمليات داخلية أسهل وأسرع. يمكن الآن استكمال الطلبات الخاصة بالمكاتب التمثيلية والأفراد المرخصين والممثلين الرئيسيين باستخدام البوابة الإلكترونية لسلطة دبي للخدمات المالية.

لقد وضعنا عملنا في مجال التكنولوجيا المالية في جزء منفصل من هذا التقرير السنوي (يرجى الرجوع إلى قسم التكنولوجيا المالية في الصفحة 55) وذلك بغية التسهيل من عملية تطوير وسائل تكنولوجية جديدة.

أما مجال التكنولوجيا التنظيمية، فقد حظي أيضاً بأهمية كبيرة لدى سلطة دبي للخدمات المالية حيث عملنا مع عدد من الشركات التي تقدم حلولاً محتملة للمشاكل التي تواجهها الكيانات الخاضعة للتنظيم في سعيها نحو الامتثال لالتزاماتها. لا تحتاج معظم حلول التكنولوجيا التنظيمية إلى أن تنظمها سلطة دبي للخدمات المالية لأنها لا تنطوي على تقديم خدمات مالية، إلا أنه من المهم أن نفهم التطورات التي تطرأ على هذا المجال. فعندما تستخدم الكيانات الخاضعة للتنظيم تلك الحلول لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها التنظيمية، فعلى سلطة دبي للخدمات المالية أن تفهم نطاق استخدام هذه التكنولوجيا والقيود والمخاطر الناشئة عنها. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نواصل السعي نحو الوقوف على مدى الاستفادة التي يمكننا تحقيقها من أجل صقل منهجيتنا المتبعة نحو تحقيق تنظيم قائم على المخاطر.

ملخص خطة عمل
سلطة دبي للخدمات المالية 2020/2019

ملخص خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية 2018/2017		
الرؤية	أن نكون جهة تنظيمية تتمتع باحترام دولي وتقود عملية تطوير الخدمات المالية من خلال اتباع نهج تنظيمي مُحكم وعادل.	
الرسالة	تطوير اللوائح التنظيمية العالمية للخدمات المالية وإدارتها وفرضها داخل مركز دبي المالي العالمي.	
أسلوبنا التنظيمي	أن يكون نهجاً قائماً على المخاطر وتجنب أي عبء تنظيمي غير ضروري.	
المواضيع الأستراتيجية		
الإنجاز تنفيذ وظائف أساسية باحترافية وكفاءة	تقديم أداء تنظيمي على مستوى عالمي وإنفاذ فعال	القيام باستعدادات شاملة لإجراء تقييمات برنامج تقييم القطاعات المالية وفرق العمل المالية ومتابعتها وتقديم أي دعم مطلوب إلى السلطات الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة.
		التركيز على تنفيذ المعايير الدولية بطريقة مناسبة و بما يتفق مع قواعد مركز دبي المالي العالمي. العمل على تبسيط كتيب القواعد حيثما أمكن ذلك. اتخاذ إجراءات الإنفاذ ذات الصلة والمناسبة.
	الحفاظ على الجودة في ظل اتساع نطاق خدمات مركز دبي المالي العالمي	السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة دون التنازل عن الجودة (على سبيل المثال، إدخال تحسينات على التنظيم القائم على المخاطر).
		تقديم حلول مبتكرة فيما يتعلق بالعمليات وتكنولوجيا المعلومات كجزء من الحفاظ على التميز التشغيلي.
الاستدامة تطوير نهجنا البيئي والتنظيمي بشكل إيجابي على المدى الطويل	تعزيز الثبات والمرونة التنظيمية	إعداد عمليات تنظيمية وغير تنظيمية تتسم بالوضوح والكفاءة والقابلية للتطوير إلى جانب وضع نظم أفضل لإدارة المعارف والتنسيق بين عمليتي التوظيف والتطوير بما يتطابق مع احتياجات القوى العاملة.
	دعم استراتيجيات حكومة دبي ومركز دبي المالي العالمي	مواصلة العمل طبقاً لقواعد مركز دبي المالي العالمي واستراتيجية حكومة دبي (الاقتصاد الإسلامي، إلخ). العمل مع الهيئات التابعة لمركز دبي المالي العالمي من أجل دعم النمو المستدام للمركز.
	بناء القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة	مواصلة بناء القدرات التنظيمية عبر برنامج قادة الغد التنظيميون والبرنامج التوجيهي. السعي لتحسين التمثيل الإماراتي في كافة أقسام سلطة دبي للخدمات المالية.
	حالات الالتباس بشأن مناطق الإختصاص	الحفاظ على الجهود الرامية إلى حل المسائل البينية الجارية حتى يتسنى للمركز أن يستمر في النمو.

المشاركة الدخول في مشاركة مدروسة وفعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين:	الشركات الخاضعة للتنظيم والمنظمين الداخليين	التنظيم بطريقة متسقة وشفافة ومحددة المخاطر. التواصل من أجل تعزيز فهم النظام التنظيمي. الحفاظ على علاقات راسخة مع المنظمين في مناطق الإختصاص الرئيسية وبناء علاقات في مناطق إختصاص يُتوقع أن يكون لها أهمية متزايدة.
	منظمون آخرون	التأكيد على مشاركة المنظمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا / دول مجلس التعاون الخليجي وتمثيلهم في المنتديات الإقليمية. القيام بمشاركات أكثر نشاطا مع المنظمين في أفريقيا.
	سلطات دبي والإمارات العربية المتحدة	الاستمرار في بناء علاقات مع سلطات دبي والإمارات العربية المتحدة.
	الجهات العالمية التي تضع المعايير	الحفاظ على مكانتنا بين الجهات العالمية الرئيسية التي تضع المعايير.
الابتكار وضع نهجاً إبداعياً وتيسيرياً للمنظمين والمنظمات:	تسهيل تطوير التكنولوجيا المالية	اتخاذ خطوات لفهم المخاطر والفرص التي تطرحها التكنولوجيا المالية. إعداد استجابة تنظيمية مناسبة.
	المشاركة في التقدم المحرز في ريجتيك	تحسين نظم الإنذار لضمان الاستجابة للمخاطر الناشئة. تسهيل تطوير حلول ريجتيك التي تقودها الصناعة.
	العمل بشكل أكثر ذكاءً	زيادة معدل أتمتة العمليات التجارية لتحقيق المكاسب المتعلقة بالكفاءة. زيادة معدل الاعتمادية على المخاطر.

الأولويات التنظيمية

الجرائم المالية

توخي الحذر أثناء تناول جميع القضايا المتعلقة بالجرائم المالية. تعزيز الروابط الحالية مع الهيئات المحلية والاتحادية ذات الصلة للتخفيف من مخاطر الجرائم المالية

السلوك

مواصلة التأكيد على مخاطر السلوك (بشكل عام أكثر منه بشكل تحوطي) مع إيلاء اهتمام تحوطي مناسب للشركات التي يتوقع أن يكون لديها نمو سريع في الميزانية العمومية

العمل طبقاً للمعايير

إثبات التنفيذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية من خلال عمليات برنامج تقييم القطاعات المالية وفرق العمل المالية. مواصلة العمل وفق معايير الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الصلة. الاصرار على الالتزام بتبسيط كتيب القواعد

الملاحق

الملحق 1

تقرير مدقق الحسابات المستقل لمجلس سلطة دبي للخدمات المالية 72

بيان المركز المالي لسلطة دبي للخدمات المالية 74

بيان الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية 75

بيان التغيرات في حقوق الملكية لسلطة دبي للخدمات المالية 76

بيان التدفقات النقدية لسلطة دبي للخدمات المالية 77

إيضاحات حول البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية 78

الملحق 2

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين 95

الملحق 3

الشركات المرخصة في عام 2018 96

الملحق 4

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2018 98

الملحق 5

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2018 99

اتفاقيات التكنولوجيا المالية المبرمة في عام 2018 99

الملحق 6

الإدراجات الجديدة في عام 2018 100

الملحق 7

القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها في عام 2018 101

الملحق 8

المصطلحات 101

سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	72-73
بيان المركز المالي	74
بيان الأداء المالي	75
بيان التغيرات في حقوق الملكية	76
بيان التدفقات النقدية	77
إيضاحات حول البيانات المالية	78-90
بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	91
بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	92
بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	93
بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	94

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية – تقرير حول تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية («السُلطة») من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للسُلطة كما في 31 ديسمبر 2018، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية للسُلطة مما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018.
- بيان الأداء المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن السُلطة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى التقرير السنوي ولكن لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإذا توصلنا – بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به – إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة السُلطة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح – عند الضرورة – عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية السُلطة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك. ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للسلطة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عاليا من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للسُلطة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة السُلطة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع السُلطة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

لصالح وبالنيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)

برايس ووترهاوس كوبرز
دبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 22 فبراير 2019

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان المركز المالي

(كما في 31 ديسمبر)

	إيضاح	2018 ألف درهم	2017 ألف درهم
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	5	3,827	4,721
موجودات غير ملموسة	6	5,223	4,614
		9,050	9,335
موجودات متداولة			
ذمم مدينة أخرى	7	20,009	23,809
نقد وما في حكمه	8	182,605	161,395
صافي موجودات خطة المنافع المحددة	9	629	837
		203,243	186,041
مجموع الموجودات		212,293	195,376
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال المساهَم به والاحتياطيات			
رأس المال المساهَم به		5,755	5,755
احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية	2,11	100,000	119,954
(خسائر)/ أرباح اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	9	(756)	181
مجموع حقوق الملكية		104,999	125,890
المطلوبات			
مطلوبات متداولة			
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	2,10	48,395	46,754
مبالغ مستحقة إلى الحكومة	11	34,328	-
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	24,571	22,732
		107.294	69.486
مجموع المطلوبات		107,294	69,486
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		212,293	195,376

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 فبراير 2019.

الموقّع بالنيابة عن مجلس الإدارة

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 78 إلى 90 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان الأداء المالي
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018)

		2018	2017
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
اعتمادات من الحكومة	2.11,4	117,420	117,420
إيرادات الرسوم	2.10	68,943	58,819
إيرادات أخرى	13	3,507	2,328
مجموع الإيرادات		189,870	178,567
تكاليف عمومية وإدارية	14	(160,402)	(150,124)
تكاليف أعضاء مجلس الإدارة	16	(13,959)	(11,924)
تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية		(1,135)	(252)
مجموع المصاريف		(175,496)	(162,300)
فائض الإيرادات على المصروفات		14,374	16,267

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 78 إلى 90 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سطلة دبي للخدمات المالية
ببيان التغيرات في حقوق الملكية

	المساهَم به رأس المال	احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية	أرباح/ (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	فائض متراكم	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير 2017	5,755	103,687	(1,546)	-	107,896
فائض الإيرادات على المصروفات	-	-	-	16,267	16,267
تحويل إلى احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 2–11)	-	16,267	-	(16,267)	0
إعادة قياس صافي أصل المنافع المحددة (إيضاح 9)	-	-	1,727	-	1,727
في 31 ديسمبر 2017	5,755	119,954	181	-	125,890
فائض الإيرادات على المصروفات	-	-	-	14,374	14,374
تحويل إلى مبالغ مستحقة إلى الحكومة (إيضاح 2–11)	-	(19,954)		(14,374)	(34,328)
إعادة قياس صافي أصل المنافع المحددة (إيضاح 9)	-	-	(937)	-	(937)
في 31 ديسمبر 2018	5,755	100,000	(756)	-	104,999

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 78 إلى 90 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سطلة دبي للخدمات المالية
بيان التدفقات النقدية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018)

	إيضاحات	2018 ألف درهم	2017 ألف درهم
أنشطة العمليات			
فائض الإيرادات على المصروفات		14,374	16,267
تعديلات بسبب البنود التالية:			
الاستهلاك	5	1,380	1,259
الإطفاء	6	1,632	1,313
خسارة من استبعاد / حذف ممتلكات ومعدات		3	–
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	15	4,940	4,241
فائدة مقبوضة	13	(2,634)	(2,200)
معاملات غير نقدية أخرى		(729)	(119)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامات المحصّلة والتغيرات في رأس المال العامل		18,966	20,761
التغيرات في رأس المال العامل:			
اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة	9	(4,940)	(4,241)
ذمم مدينة تجارية، بالصافي من الفائدة		3,800	(3,483)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً		1,641	6,661
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى		1,839	3,262
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		21,306	22,960
أنشطة الاستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات	5	(489)	(1,444)
شراء موجودات غير ملموسة	6	(2,241)	(922)
فائدة مقبوضة	13	2,634	2,125
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(96)	(241)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		21,210	22,719
النقد وما في حكمه في بداية السنة	8	161,395	138,676
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	8	182,605	161,395

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 78 إلى 90 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018)

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسّست سُلطة دبي للخدمات المالية («السُلطة») بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسُلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي («مركز دبي المالي العالمي»). ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سُلطة دبي للخدمات المالية يتم تمويلها بشكلٍ مستقل من قبل حكومة دبي («الحكومة») وسيستمرّ تمويلها بما يُمكّنها من ممارسة صلاحياتها وأداء اختصاصاتها.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة السُلطة بتاريخ 20 فبراير 2019.

2 السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

اعتمدت السُلطة اعتباراً من 1 يناير 2014 معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ولذا فقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ومتى لا تتناول المعايير المذكورة أي موضوع معين، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ذي الصلة.

أعدت البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية. وتم إعداد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة. لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، وقد تم تطبيق السياسات المحاسبية بانتظام طوال الفترة. ورغم أن السُلطة قد اعتمدت تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كإطار لإعداد تقاريرها المالية، فإنها تعمل كسلطة تنظيمية مستقلة ولا تتيح ميزانياتها للرأي العام، وبالتالي فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يرون أنه من المناسب نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية (معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 24 «عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية»).

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وتشمل الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018.

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية في الإيضاح رقم 4.

2.2 التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل السُلطة

لا توجد معايير أخرى من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أو تعديلات أخرى غير سارية حتى تاريخه وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية.

ب) المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة لكن غير السارية

فيما يلي المعايير السارية على السنة المالية التي ستبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 وليس لها تأثير جوهري على السُلطة:

- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 41، «الأدوات المالية» (يسري اعتبارا من 1 يناير 2022).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 39،«منافع الموظفين» (يسري اعتباراً من 1 يناير 2019).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 40، «عمليات اندماج القطاع العام» (يسري اعتباراً 1 يناير 2019).

2.3 تحويل العملات الأجنبية

العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لسُلطة دبي للخدمات المالية هي درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) الذي يعد العملة المستخدمة في معظم معاملات السُلطة.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فحسب، تم أيضاً تحويل المبالغ في هذه البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 3,67 درهم إماراتي لكل دولار أمريكي. والبيانات المالية الرئيسية المحولة إلى الدولار الأمريكي ليست مدققة.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) – يتبع

2.4 ممتلكات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرةً بالاستحواذ على الموجودات.

يُحتسب الاستهلاك والإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تُحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	السنوات
تحسينات على عقار مستأجر	10
تجهيزات وتركيبات	7
معدات مكتبية	5
معدات الحاسوب – الأجهزة	5
معدات الحاسوب – أجهزة الحاسوب المحمولة و ملحقاتها	3
برامج الحاسوب	5

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، التي تشمل التحسينات على العقارات المستأجرة وأجهزة الحاسوب، بالتكلفة ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عند دخولها حيز الاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى سُلطة دبي للخدمات المالية فوائد اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة على مدار العمر الإجمالي للأصل بما يتجاوز أحدث مؤشر أداء تم تقييمه بالنسبة للأصل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد الممتلكات والمعدات بمقارنة عائدات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة وتؤخذ بالاعتبار عند تحديد فائض / عجز السنة. يتم تحميل مصاريف التصليح والتجديد على بيان الأداء المالي عند تكبدها.

تتم مراجعة الأعمار المتبقية للموجودات، وتعديلها عند الاقتضاء، في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل على أساس الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الأداء. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد.

2.5 موجودات غير ملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة المكتسبة بشكل منفصل بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر بفترة خمس سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل فترة مالية سنوية، مع احتساب تأثير أي تغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي. يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز المرتبطة ببرمجيات الحاسوب بسعر التكلفة مع نقلها إلى فئة الموجودات المناسبة عندما تدخل حيز الاستخدام.

يتم تسجيل تكاليف التطوير المرتبطة مباشرة بالبرمجيات القابلة للتحديد والفريدة التي تسيطر عليها السُلطة كموجودات غير ملموسة إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية إضافية تتجاوز التكاليف. تتضمن التكاليف المرسملة مصاريف منافع الموظفين لفريق تطوير البرامج وجزءاً مناسباً من النفقات ذات الصلة. جميع التكاليف الأخرى المرتبطة ببرامج الحاسوب، مثل تكاليف الصيانة، يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها.

2.6 الانخفاض في القيمة

تقوم السلطة بنهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة. فإذا وُجد أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من الأصل بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته القابلة للاسترداد.

يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأداء المالي، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة على أساس قيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسارة الانخفاض في القيمة كانخفاض ناتج عن إعادة التقييم.

فيما لو تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقت لاحق، فإنه تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد بحيث لا تجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور ضمن بيان الأداء المالي، إلا إذا تم إدراج الأصل المعني بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل عكس خسارة الانخفاض في القيمة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) - يتبع

2.7 رسوم وغرامات وتكاليف تقاضي مدينة

يتم إدراج الرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص مُحدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة المشكوك في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

2.8 ذمم دائنة

تُحتسب الذمم الدائنة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.9 نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والودائع المحتفظ بها تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة التي تبلغ فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل. يدرج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.10 الاعتراف بالإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير المتعلقة بالتداول

مبالغ مقبوضة من ومحوّلة إلى الحكومة

تتلقى سُلطة دبي للخدمات المالية منحاً من الحكومة لأغراض عامة تمكّنها من الاستمرار في عملياتها. تسجل السُلطة الإيرادات من المنح عندما يثبت حقها في استلام المنحة واستيفاء معايير تسجيل الأصل. يتم تسجيل الدخل المؤجل بدلاً من الإيرادات في حال كان هناك شرط مقترن بالمنحة من شأنه أن يؤدي إلى التزام بسداد المبلغ. ومتى لم تقترن بهذه المنح أي شروط ولم تترتب أي التزامات مفروضة من الحكومة بخصوص استخدام المنح، تسجل السُلطة الأصل (سواء كان مبلغاً نقدياً أو أحد الموجودات المناسبة) والإيرادات في البيانات المالية.

تُعامل المبالغ المقبوضة مقدماً من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة اللاحقة معاملة المبالغ المقبوضة مقدماً ويتم إظهارها ضمن المطلوبات المتداولة وتخصيصها في البيانات المالية للسنة اللاحقة.

أما المبالغ المُحوّلة إلى الحكومة فيتم تسجيلها كمخصص من الفائض المتراكم في السنة أو كتخفيض في رأس المال المُساهم به، حسب الاقتضاء، في السنة التي يتم فيها الموافقة على التخصيص من قبل مجلس إدارة السُلطة (إيضاح 4).

غرامات مفروضة

لطفا راجع الإيضاح 2.11 للاطلاع على الغرامات المفروضة

الإيرادات من المعاملات التبادلية

تقاس الإيرادات من عمليات الصرف بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المدين، وتمثل المبالغ المستحقة عن الخدمات المقدمة، وتدرج صافية من الخصومات. تعترف الشركة بالإيرادات عندما يكون بإمكانها قياس قيمة الإيرادات بشكل موثوق به، ويكون من المرجّح أن تتدفق إلى السُلطة منافعُ اقتصادية مستقبلية، وعندما يتم استيفاء معايير محددة لكل نشاط من أنشطة الشركة كما هو موضح أدناه:

إيرادات الرسوم

يتم الاعتراف برسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. ويتم الاعتراف بالرسوم السنوية خلال الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمات بناءً على مدى اكتمال المعاملة المعنية المقيّمة على أساس الخدمة الفعلية المقدمة كنسبة من مجموع الخدمات المزمع تقديمها.

إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، بالرجوع إلى المبلغ الأصلي المستحق، وعلى أساس معدل الفائدة الساري. تصنّف إيرادات الفوائد كإيرادات أخرى غير مقيدة حيث ينشأ معظمها من الودائع لأجل غير المقيدة لدى السُلطة.

2.11 احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية

احتياطي السُلطة متاح لتلبية الالتزامات الطارئة الناشئة عن الوفاء بالمسؤوليات التنظيمية للسُلطة. ويمكن استدعاء هذا الاحتياطي لتغطية النفقات غير الاعتيادية التي تتجاوز الإيرادات في أي سنة مالية معينة.

احتفظت سُلطة دبي للخدمات المالية باحتياطيين منفصلين في السنوات السابقة: احتياطي مطالبات قضائية واحتياطي نظامي. قرر مجلس إدارة السُلطة في 2018 دمج الاحتياطيين في احتياطي واحد وأطلقت عليه «احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية». وبعد المناقشات مع حكومة دبي، تقرر أن يكون مستوى المحافظة على هذا الاحتياطي بمبلغ 100 مليون درهم وأن أي مبالغ تزيد عن هذا المستوى سيتم تحويلها إلى حكومة دبي بعد اعتماد البيانات المالية المدققة من قبل مجلس الإدارة.

وقبل إجراء عملية الدمج بين هذين الاحتياطيين، كانت الغرامات المفروضة مخصصة ضمن احتياطي المطالبات القضائية. واعتبارا من ديسمبر 2018، سيتم إدراج إيرادات الغرامات المقبوضة فيما يتصل بخرق لوائح سُلطة دبي للخدمات المالية في بيان الأداء المالي في السنة التي تُقبض فيها الإيرادات. وإذا ما نتج عن ذلك فائض للسنة، سيتم تحويله إلى الحكومة بعد اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) – يتبع

2.12 منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

يتم تكوين مخصص للالتزام المقدر لتكاليف الإجازة السنوية نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تضمين هذا المخصص في المستحقات المتعلقة بالموظفين في الدائنين والمستحقات والمطلوبات الأخرى.

يتم تكوين مخصص لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل – قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (4) لسنة 2005، لفترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تحويل مبلغ مكافئ للمخصص الذي تم رصده إلى صندوق مكافآت نهاية الخدمة التابع لسُلطة دبي للخدمات المالية. يتم إجراء توزيعات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المؤهلين من قبل أمين الصندوق حسب توجيهات السُلطة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية أعضاءً في نظام معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدار من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، تكبدت السلطة وسجلت التزاماً بنسبة 15٪ من «الراتب الخاضع لحساب الاشتراك» وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع للموظفين من مواطني الدولة. يتم تسجيل اشتراكات التقاعد المتعلقة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب خطة مساهمات المنافع المحددة ضمن المصاريف في الفترة التي تنشأ فيها.

2.13 إيجارات

عندما تكون الشركة مستأجرًا في عقد إيجار لا ينقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية من المؤجر إلى الشركة، يتم تحميل إجمالي دفعات الإيجار على الربح أو الخسارة للسنة على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار. مدة الإيجار هي الفترة غير القابلة للإلغاء التي تعاقد عليها المستأجر لتأجير الأصل مع أي شروط أخرى تمنح المستأجر خيار الاستمرار في الإيجار، مع أو بدون مدفوعات إضافية، عندما يكون من المؤكد بصورة معقولة في بداية عقد الإيجار أن المستأجر سوف يمارس الخيار.

2.14 الأدوات المالية

تشمل الموجودات المالية النقد وما في حكمه (إيضاح 8) والذمم المدينة الأخرى (إيضاح 7)، بينما تشمل المطلوبات المالية أرصدة الدائنين والمستحقات والمطلوبات الأخرى (إيضاح 10)، ويتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح السُلطة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والمقابل المدفوع أو المقبوض في بيان الأداء المالي.

إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند التسجيل المبدئي.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنقضي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية المستلمة من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية بشكلٍ كامل.

2.15 تقارير القطاعات

تقتصر عمليات الشركة على تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات الصلة في مركز دبي المالي العالمي. لا تقدم المعلومات المالية التي يتم التقرير عنها إلى الجهة التنظيمية ومجلس الإدارة أية نفقات أو إيرادات أو موجودات أو مطلوبات حسب نوع الخدمة أو الموقع الجغرافي أو أي قطاع آخر.

تعتقد إدارة الشركة أن تقارير القطاعات ليست ذات معنى لمستخدمي هذه البيانات المالية. وعليه، لا تقدم الشركة معلومات قطاعية وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 18، تقارير القطاعات.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) - يتبع

3 إدارة المخاطر المالية

3.1 عوامل المخاطر المالية

تتعرض السُلطة من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة وهي: مخاطر السوق (تشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر لدى السُلطة بصورة عامة على عدم إمكانية التنبؤ بأوضاع الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للسُلطة. وتسعى إدارة السُلطة إلى تجنب المخاطر من خلال عدم إجراءها أية معاملات مع موردين أجانب. ليس لدى السُلطة أي اتفاقيات بأسعار فائدة متغيرة كما أنها تراقب عن كثب الأرصدة النقدية.

أ) مخاطر العملات

تتعرض السُلطة لمخاطر الصرف الأجنبي الناشئة عن تعرضاتها للعملات المختلفة. تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية. تتعرض المعاملات المبرمة بالدولار الأمريكي لمخاطر محدودة نظراً لربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، وعليه فإن مخاطر الصرف الأجنبي لدى السُلطة فيما يتعلق بهذه المعاملات ليس لها تأثير يُذكر.

(ب) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على صافي التكاليف أو الإيرادات المالية للسُلطة. لا تمتلك السُلطة موجودات أو مطلوبات هامة تعتمد بشكل جوهري على مستويات أسعار الفائدة، وبالتالي ترى الإدارة أن السُلطة ليست معرضة بصورة جوهرية لمخاطر أسعار الفائدة.

لا تمتلك السُلطة سياسات وإجراءات رسمية مطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة حيث أن الإدارة تعتبر هذه المخاطر غير جوهرية.

(ج) مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر المتعلقة بإخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يتسبب في خسارة مالية للسُلطة. تتعرض السلطة لمخاطر الائتمان على حسابات المدينين والأرصدة البنكية.

تسعى السُلطة للحد من مخاطر الائتمان بمتابعة أرصدة المدينين المستحقة. تقتصر الودائع البنكية على تلك المودعة لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني مرتفع وتتم مراجعة التصنيفات البنكية سنوياً. تقوم السُلطة بإيداع الودائع في بنوك مختلفة وذلك لتجنب تركيز المخاطر. لا تتوقّع الإدارة أي خسائر من عدم انتظام هذه الأطراف المقابلة في السداد.

3.2 تقدير القيمة العادلة

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية تقارب قيمها العادلة.

4 الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للسُلطة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) - يتبع

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي لها مخاطر كبيرة في التسبب بإحداث تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، بيانها كالتالي:

الحكم المتعلق بالمساهمات من الحكومة (تسجيل الإيرادات)

خلال عام 2018، وبعد المناقشات مع وزارة المالية، تم الاتفاق على أن التمويل المستلم من حكومة دبي سيبقى عند حد 117,420,000 درهم وأن احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية سيكون عند حد 100 مليون درهم. كما أن أي فائض خلال السنة المالية سيتم إرجاعه إلى حكومة دبي بعد اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة. وفي حال وجود عجز في أي سنة مالية، فإن حكومة دبي ستقوم بتوفير الدعم المالي الإضافي لضمان بقاء احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية عند المستوى المتفق عليه وهو 100 مليون ردهم.

اعتباراً من 1 يناير 2019، ستتغير الطريقة التي تقوم السُلطة بالمحاسبة عن الأموال المقبوضة من حكومة دبي وسيتم التعامل معها كإيرادات مؤجلة.

منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

تعتمد القيمة الحالية لصافي موجودات / مطلوبات خطة المنافع المحددة على عدد من العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام أساليب اكتوارية وافتراضات. تشمل الافتراضات المستخدمة معدل الخصم ومعدل زيادة الرواتب ومعدل الانسحاب. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية لصافي موجودات/ مطلوبات خطة المنافع المحددة.

وبما أن المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 «منافع الموظفين»، لا يشير إلى كيفية تحديد معدل الخصم، فقد استرشدت الشركة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 19، «منافع الموظفين»، وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19، يتم تحديد معدل الخصم بالرجوع إلى عوائد السوق في تاريخ التقرير للسندات التجارية عالية الجودة (عادة ما تكون السندات التجارية المصنفة AA) بمدة وعملة مماثلتين للمطلوبات. ينص معيار المحاسبة الدولي رقم 19 أيضًا على أنه للدول التي لا يوجد فيها سوق عميقة للسندات التجارية، يجب استخدام عائدات السوق للسندات الحكومية.

بما أن الإمارات العربية المتحدة لا تملك سوقاً عميقة للسندات التجارية أو الحكومية، فقد استخدمت الشركة العوائد على السندات التجارية الأمريكية عالية الجودة (سيتي جروب Aa فوق متوسط منحنى الخصم) استناداً إلى ظروف السوق كما في 31 ديسمبر 2018. إن تحديد معدل الخصم بالرجوع إلى السندات التجارية الأمريكية هو طريقة شائعة الاستخدام من قبل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أن العملة المحلية مربوطة بالدولار الأمريكي.

يأخذ افتراض زيادة الراتب في الاعتبار التضخم والأقدمية والترقية والعوامل الأخرى ذات الصلة، مثل العرض والطلب في سوق العمل.

تستند افتراضات معدل الانسحاب على متوسط معدلات الانسحاب خلال السنوات الثلاث الأخيرة. قامت الشركة بتغيير افتراضات معدل الخصم ومعدل الزيادة في الراتب ومعدل الانسحاب (إيضاح 9).

5 ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر	تجهيزات وتركيبات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2018	15,327	4,748	637	17,466	38,178
إضافات	–	51	8	430	489
استبعادات	–	(4)	(5)	(4,997)	(5,006)
في 31 ديسمبر 2018	15,327	4,795	640	12,899	33,661
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2018	14,671	4,472	611	13,703	33,457
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	92	54	15	1,219	1,380
استبعادات	–	(1)	(5)	(4,997)	(5,003)
في 31 ديسمبر 2018	14,763	4,525	621	9,925	29,834
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2018	564	270	19	2,974	3,827

	تحسينات على عقار مستأجر	تجهيزات وتركيبات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2017	15,292	4,761	694	16,853	37,600
إضافات	35	76	–	1,333	1,444
استبعادات	–	(89)	(57)	(720)	(866)
في 31 ديسمبر 2017	15,327	4,748	637	17,466	38,178
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2017	14,580	4,516	657	13,311	33,064
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	91	45	11	1,112	1,259
استبعادات	–	(89)	(56)	(720)	(866)
في 31 ديسمبر 2017	14,671	4,472	611	13,703	33,457
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2017	656	276	26	3,763	4,721

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) – يتبع

6 موجودات غير ملموسة			
	برمجيات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة			
في 1 يناير 2018	24,895	–	24,895
إضافات	711	1,530	2,241
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	1,148	(1,148)	–
في 31 ديسمبر 2018	26,754	382	27,136
الإطفاء المتراكم			
في 1 يناير 2018	20,281	–	20,281
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	1,632	–	1,632
في 31 ديسمبر 2018	21,913	–	21,913
صافي القيم الدفترية			
في 31 ديسمبر 2018	4,841	382	5,223
التكلفة			
في 1 يناير 2017	22,686	1,287	23,973
إضافات	–	922	922
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	2,209	(2,209)	–
في 31 ديسمبر 2017	24,895	–	24,895
الإطفاء المتراكم			
في 1 يناير 2017	18,968	–	18,968
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	1,313	–	1,313
في 31 ديسمبر 2017	20,281	–	20,281
صافي القيم الدفترية			
في 31 ديسمبر 2017	4,614	–	4,614

7 ذمم مدينة أخرى		
	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ مدفوعة مقدماً	18,647	21,082
سلفيات للموظفين	115	60
ذمم مدينة مالية أخرى	1,247	2,667
المجموع	20,009	23,809

8 نقد وما في حكمه		
	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
حسابات ودائع ثابتة	100,000	85,430
حسابات جارية	82,578	75,935
نقد في الصندوق	27	30
نقد وما في حكمه	182,605	161,395

يتم الاحتفاظ بكافة الأرصدة البنكية لدى بنك يتمتع بتصنيف ائتماني A3 وفقاً لتصنيف وكالة موديز ومرخص في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتراوح سعر الفائدة على حسابات الودائع الثابتة من 2.00٪ إلى 3.91٪ سنوياً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: 1.20٪ إلى 2.75٪).

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) - يتبع

9 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي ملخصاً لعناصر صافي مصاريف المنافع المحددة المسجلة في بيان الأداء المالي:

	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
تكلفة الخدمة الحالية	3,619	4,029
صافي موجودات المنافع المحددة	3,619	4,029
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	(28,027)	(29,238)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	28,656	30,075
صافي أصل المنافع المحددة	629	837

التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة على النحو التالي:

	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
الالتزام في بداية السنة	(29,238)	(29,287)
تكاليف الخدمة الحالية	(3,619)	(4,029)
تكلفة الفائدة	(885)	(972)
خسائر/ (أرباح) اكتوارية من الالتزام	(937)	1,705
منافع مدفوعة من الخطة	6,652	3,345
الالتزام في نهاية السنة	(28,027)	(29,238)

التغيرات في القيمة العادلة لموجودات الخطة كالتالي:

القيمة العادلة لموجودات الخطة في بداية السنة	30,075	28,278
مساهمات رب العمل	4,940	4,360
العائد المتوقع على موجودات الخطة	241	223
أرباح اكتوارية	52	22
منافع مدفوعة من الخطة	(6,652)	(3,345)
تعديلات أخرى	-	537
القيمة العادلة لموجودات الخطة في نهاية السنة	28,656	30,075

تشمل موجودات الخطة نقدا لدى البنك بنسبة 100% (2017: 100%).

تتمثل الافتراضات الاكتوارية الهامة المستخدمة في حساب التزام المنافع المحددة في تقديرات معدل الزيادة في الراتب على المدى الطويل البالغ 1.75٪ لعام 2019 و3٪ لما بعدها (2018: 1.5٪ لعام 2017 و2٪ لما بعدها)، ومعدل الخصم المتمثل في القيمة الزمنية للمال البالغ 3.75٪ (2017: 3.25٪)، ومعدل انسحاب الموظفين من الخطة البالغ 10٪ (2017: 6٪).

فيما يلي حساسية التزام المنافع المحددة للتغيرات في هذه الافتراضات (على أساس بقاء الافتراضات الأخرى كما هي):

	التقدير	التغير في الافتراضات	زيادة / (نقص) في التزام المنافع المحددة ألف درهم
معدل زيادة الراتب	1.75 % لعام 2019 و 3% للأعوام اللاحقة	+1%/ -1%	1890/(1713)
معدل الخصم	%3.75	+ 0.75- /1.25 %	1798/(1600)
معدل الانسحاب	%10	+ 5 % /- 5 %	68/(190)

10 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى

	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
مستحقات متعلقة بالموظفين	14,700	14,690
دائنون تجاريون	5,417	6,149
مستحقات أخرى	4,454	1,893
المجموع	24,571	22,732

11 معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة حكومة دبي والإدارة العليا والمنشآت التي تعمل معاً لتحقيق سياسات الحكومة في دبي. إن سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات العلاقة في مركز دبي المالي العالمي، وتعمل على تحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل الحكومة.

تنشأ الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة عموماً من المعاملات التجارية في سياق الأعمال الاعتيادية على أساس تجاري بحت. تتألف الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة في تاريخ بيان المركز المالي من احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية بمبلغ 100,000,000 درهم (31 ديسمبر 2017: 119,954,000 درهم) ومبالغ مستحقة إلى الحكومة بمبلغ 34,328,000 درهم (31 ديسمبر 2017: لا شيء).

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:	2018	2017
معاملات الأطراف ذات العلاقة	ألف درهم	ألف درهم
اعتمادات من الحكومة	117,420	117,420
الإيرادات المسجلة خلال السنة	117,420	117,420
رواتب وحوافز أداء	16,244	17,319
مكافآت ومزايا أخرى	5,841	4,829
المجموع	22,085	22,148

لطفاً راجع الإيضاح رقم 16 لمزيد من التفاصيل حول تكاليف أعضاء مجلس الإدارة.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) – يتبع

12 المخصص من إيرادات الغرامات للاحتياطيات	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
غرامات مفروضة (إيضاح 13)	873	128
المبلغ المخصص في احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 2–11)	-	128

13 إيرادات أخرى	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
فائدة على ودائع ثابتة	2,634	2,200
غرامات مفروضة	873	128
المجموع	3,507	2,328

نتجت الغرامات بسبب مخالفة لوائح السُلطة. وقد فُرضت هذه الغرامات بعد الانتهاء من التحقيقات التي أجريت من قبل موظفي السُلطة.

14 تكاليف عمومية وإدارية	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف موظفين (إيضاح 15)	125,542	124,611
إيجار مكتب	7,335	7,099
رحلات عمل رسمية ومؤتمرات وندوات وتدريب	4,321	2,989
رسوم قانونية واستشارية ومهنية	5,641	1,591
اتصالات وأنظمة تقنية وصيانة معدات	3,315	3,308
تكاليف توظيف	2,944	649
ترخيص وصيانة برمجيات	4,572	4,132
إطفاء (إيضاح 6)	1,632	1,313
استهلاك (إيضاح 5)	1,380	1,259
مصاريف تسويق	604	626
إيجار مركبات وصيانة	155	159
خسارة من بيع موجودات ثابتة	3	-
مصاريف أخرى	2,958	2,388
المجموع	160,402	150,124

15 تكاليف موظفين

	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب	68,085	67,442
منافع أخرى	52,517	52,928
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	4,940	4,241
المجموع	125,542	124,611

16 تكاليف أعضاء مجلس الإدارة

	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
أتعاب مقدمة	5,641	5,070
أتعاب حضور جلسات	2,639	2,253
سفر	2,458	2,220
أخرى	3,221	2,381
المجموع	13,959	11,924

17 التزامات الإيجار التشغيلي

إن إجمالي التزامات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:

	2018	2017
	ألف درهم	ألف درهم
تنتهي		
خلال سنة واحدة	7,587	7,336
أكثر من سنة واحدة حتى خمس سنوات	7,850	15,437
المجموع	15,437	22,773

سطلة دبي للخدمات المالية

بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

18 الأرقام المقارنة

لقد أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة عند الاقتضاء لكي تتوافق مع طريقة العرض المطبقة في هذه البيانات المالية.

	إيضاح	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	5	1,043	1,287
موجودات غير ملموسة	6	1,423	1,257
		2,466	2,544
موجودات متداولة			
ذمم مدينة أخرى	7	5,452	6,487
النقد وما في حكمه	8	49,756	43,977
صافي موجودات خطة المنافع المحددة	9	171	228
		55,379	50,692
مجموع الموجودات		57,845	53,236
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال المساهَم به والاحتياطيات			
رأس المال المساهَم به		1,568	1,568
احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية	2.11	27,248	32,685
أرباح/ (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	9	(206)	49
مجموع حقوق الملكية		28,610	34,302
المطلوبات			
مطلوبات متداولة			
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	2.10	13,185	12,740
مبالغ مستحقة إلى الحكومة	11	9,355	-
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	6,695	6,194
		29,235	18,934
مجموع المطلوبات		29,235	18,934
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		57,845	53,236

سطلة دبي للخدمات المالية

بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

		2018	2017
	إيضاح	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
اعتمادات من الحكومة	2.11,4	31,995	31,995
إيرادات الرسوم	2.10	18,786	16,027
إيرادات أخرى	13	956	634
مجموع الإيرادات		51,737	48,656
تكاليف عمومية وإدارية	14	(43,706)	(40,906)
تكاليف أعضاء مجلس الإدارة	16	(3,804)	(3,249)
تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية		(309)	(69)
مجموع المصاريف		(47,819)	(44,224)
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة		3,918	4,432

سطلة دبي للخدمات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

	المساهَم به رأس المال	احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية	أرباح/ (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	فائض متراكم	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2017	1,568	25,253	(421)	-	29,400
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة	-	-	-	4,432	4,432
تحويل إلى احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 2–11)	-	4,432	-	(4,432)	0
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	471	-	471
في 31 ديسمبر 2017	1,568	32,685	49	-	34,302
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة			-	3,918	3,918
تحويل إلى الحكومة	-	-	-	(3,918)	(3,918)
تحويل إلى احتياطي سُلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 2–11)	-	(5,437)	-	-	(5,437)
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	(255)	-	(255)
في 31 ديسمبر 2018	1,568	27,248	(206)	-	28,610

سطلة دبي للخدمات المالية

بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

	إيضاح	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
أنشطة العمليات			
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة		3,918	4,432
تعديلات بسبب البنود التالية:			
الاستهلاك	5	376	343
الإطفاء	6	445	358
خسارة من استبعاد / حذف ممتلكات ومعدات		1	–
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	15	1,346	1,156
فائدة مقبوضة	13	(718)	(599)
تكاليف تشغيلية غير نقدية أخرى		(198)	32
التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والمبلغ المستحق للحكومة والحركات في رأس المال العامل		5,170	5,722
التغيرات في رأس المال العامل:			
اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة	9	(1,346)	(1,188)
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة		1,035	(949)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً		445	1,815
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى		501	889
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		5,805	6,289
أنشطة الاستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات	5	(133)	(395)
شراء موجودات غير ملموسة	6	(611)	(251)
فائدة مقبوضة	13	718	579
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(26)	(67)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		5,779	6,191
النقد وما في حكمه في بداية السنة	8	43,977	37,786
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	8	49,756	43,977

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين

الإفصاح عن المكافآت:		
يوضح الجدول التالي إجمالي المكافآت المستلمة أو المستحقة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية.		
مكافأة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.		
نطاقات المكافآت	أعضاء مجلس الإدارة 2018	أعضاء مجلس الإدارة 2017
من 50,001 إلى 100,000 دولار أمريكي	0	2
من 100,001 إلى 200,000 دولار أمريكي	4	4
من 200,001 إلى 250,000 دولار أمريكي	5	3
أكثر من 250,001 دولار أمريكي	1	1
	(بالدولار الأمريكي) عام 2018	(بالدولار الأمريكي) عام 2017
إجمالي مبلغ مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة المبيّنين أعلاه.	2,510,637	2,258,929

ملاحظات:

(1) يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

(2) تتألف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل أساسي من أجر سنوي بالإضافة إلى بدلات حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه) كما يُسدّد بدل السفر .خلال عام 2018 ، بلغت أجور مجلس الإدارة 1,356,750 دولار أمريكي (وبلغ أجر رئيس مجلس الإدارة 466,796 دولارأمريكي سنويا). بلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة 7,192 دولار أمريكي لكل اجتماع (وبلغ بدل حضور رئيس مجلس الإدارة للاجتماعات 15,913دولار أمريكي لكل اجتماع).

(3) وخلال عام 2018 ، بلغت بدلات عضوية اللجان 599 دولار أمريكي لكل عضو (وبلغ بدل رئيس اللجنة 1,199 دولار أمريكي). كما بلغت بدلات حضوراللجان 2,877 دولار أمريكي لكل اجتماع.

(4) لا يحصل رئيس سلطة دبي للخدمات المالية على بدلات نظير عضوية اللجان أو نظير حضور اجتماعات اللجان. ولا يحصل الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية على بدلات نظير عضوية مجلس الإدارة أو عضوية لجانه أو نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان.

(5) تجدر الإشارة إلى عدم حصول الأعضاء التنفيذيين الآخرين الذين يعملون كأعضاء في لجان مجلس الإدارة أو يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة على بدلات نظير تلك العضوية أو نظير حضور الاجتماعات.

مكافأة الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين		
نطاقات المكافآت	المسؤولون التنفيذيون 2018	المسؤولون التنفيذيون 2017
بالألف دولار أمريكي	بالألف دولار أمريكي	بالألف دولار أمريكي
ما يصل إلى 300,00 دولار أمريكي	–	–
من 300,001 إلى 500,000 دولار أمريكي	3	3
من 500,001 إلى 900,000 دولار أمريكي	5	5
أكثر من 900,000 دولار أمريكي	1	1
	9	9
	(بالدولار الأمريكي) 2018	(بالدولار الأمريكي) 2017
إجمالي مبلغ مكافآت الأعضاء التنفيذيين المبيّنين أعلاه:	5,702,606	6,017,763

مكافآت الأعضاء التنفيذيين المدرجة أعلاه		
	(بالدولار الأمريكي) 2018	(بالدولار الأمريكي) 2017
المرتبات ومكافآت الأعضاء	3,876,260	4,426,130
المكافآت والمزايا الأخرى	1,826,346	1,591,633

ملاحظات:

(1) يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

(2) تتضمن المكافآت والمزايا الأخرى بدل السكن وبدل الطيران وبدل التعليم وقسط التأمين الطبي وقسط التأمين على الحياة إلى جانب اشتراك نهاية الخدمة / المعاش التقاعد للعام 2018.

الشركات المرخصة في عام 2018

اسم الشركة
A
ايه.بي. مولر كابيتال بي/إس – فرع مركز دبي المالي العالمي
ايه آر بي جلوبال كابيتال ليمتد
أديتوم إنفستمنت مانجمنت ليمتد
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب. (فرع مركز دبي المالي العالمي)
البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.ع.
الهلال إنفستمنت مانجمنت (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أون ريتايرمنت سوليوشنز ليمتد
البنك الإسلامي العربي
آرشر بروكرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أرو كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أفالون كابيتال بارتنرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أكسيكورب فايننشال سيرفسز بي تي واي إل تي دي
B
بي إم سي إي بنك إنترناشيونال بي إل سي
بنك لندن والشرق الأوسط ش.م.ع.
بانيان تري أسيت مانجمنت ليمتد
بيركشاير هاثاواي سبيشيالتي إنشورانس كومباني
بيج تري أسيت مانجمنت ليمتد
C
سي. آي. أم. بي. برينسيبال إسلاميك أسيت مانجمنت سي دي إن بي اتش دي
كابيتال ديناميكس ليمتد
كلير تريجري (يو كيه تريدنج) إل تي دي
كريك كابيتال ليمتد
D
دبي كولتيف 8 إنفستمنتس ليمتد
E
إيوري بارتنرز يو كيه ليمتد
إنام أسيت مانجمنت (الشرق الأوسط) بي في تي. إل تي دي.
إنتراست كابيتال ليمتد
F
إف آي إل دستريبيوترز إنترناشيونال ليمتد
فيدوشيا كابيتال ليمتد
فوكس دافيز كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
G
جلوبال جيت كابيتال بارتنرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
جولف أوشن إنشورنس آند ريانشورنس بروكرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
H
إتش إف ماركتس (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
إتش بي سي إس. ايه.
هالكين إنفستمنتس ميدل ايست ليمتد
I
إنتجرا أسيت مانجمنت ليمتد
إنتروسبيكت كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
L
إل آند تي كابيتال ماركتس (الشرق الأوسط) ليمتد
لاكسون إنفستمنتس (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
ليكويديتي فينانس (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
M
إم إي في بي كابيتال ليمتد
ميزوهو إنترناشيونال بي إل سي

الشركات المرخصة في عام 2017

N
نامارا ويلث أدفايزورز ليمتد
نيو كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
نيوتون أندرايتنج مانجمنت ليمتد
O
أوكوريان كوربوريت سيرفيسيز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
P
بارتنرز جروب أدفايزورز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
باترونوس ويلث برايف (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
فيليب كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) برايفت ليمتد
فيليب كابيتال (الهند) برايفت ليمتد
فونيكس فاند إنفستمنتس (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
برايس إرنينجز كابيتال ليمتد
Q
كيو جي إنفستمنتس أفريقا مانجمنت إل تي دي
R
آر. جيه. أو برين (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) كابيتال ليمتد
آر سي بي بنك ليمتد
راسل إنفستمنتس ليمتد (فرع مركز دبي المالي العالمي)
S
سانكتا كابيتال أدفايزورز ليمتد
ساكسو بانك ايه/إس
سيجما كابيتال بارتنرز مينا ليمتد
سمارت كراود ليمتد
سمارت إنفستمنت مانجمنت ليمتد
ستيت ستريت جلوبال أدفايزورز ليمتد
ستراتيجيك إنفستمنت كابيتال ليمتد
سورد كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
سينرجي مانجمنت (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد

T
تي تي تي مونيكورب إل تي دي
ثري كوما كابيتال أدفايزورز ليمتد
تريدنت فاند سيرفسيز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
U
يو إف بي كابيتال ماركتس (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أوليسيس كابيتال ليمتد
W
ويلفريد تي. فري (بيرسونال فينانشال بلانينج) ليمتد

يُرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الشركات المرخصة.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2018

اسم الشركة
أحمد وراشد الرشيد محامون ومستشارون قانونيون
أنو إس إف أو ليمتد
بونيل إيريدي ميدل إيست إل إل بي
سي سي ورلد وايد ليمتد
إميكابيتال أدفايزوري إل إل بي
ديلويت بروفيشنال سيرفيسيز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
كينج آند وود موليسونز (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) إل إل بي (فرع مركز دبي المالي العالمي)
ريدوود إس إف أو ليمتد
ذا أدفانتيدج إس إف أو إل إل سي
توين وود فاميلي هولدينجز

يُرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2018

مذكرات تفاهم ثنائية
بنك نيجارا ماليزيا
البنك المركزي الروسي
هيئة أستانا للخدمات المالية
البنك المركزي العماني
مصرف البحرين المركزي

اتفاقيات التعاون المبرمة في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2018

مذكرات تفاهم ثنائية
سلطة الخدمات المالية اليابانية
هيئة النقد في سنغافورة

يُرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على مذكرات التفاهم.

الإدراجات الجديدة في عام 2018

جهة الإصدار	الورقة المالية	مكان الإدراج	المبلغ الذي تم جمعه
ألفا ستار هولدينج في ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	400.000.000 دولار
دار الأركان للصكوك المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	500.000.000 دولار
ديبا المحدودة	حقوق ملكية	بورصة ناسداك دبي	1.180.000 دولار
بنك دبي الإسلامي للصكوك المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1.000.000.000 دولار
موانئ دبي العالمية كريسنت ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	789.000.000 دولار
موانئ دبي العالمية كريسنت ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	211.000.000 دولار
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	584.000.000 دولار
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	42.000.000 جنيه إسترليني
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	89.000.000 يورو
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	660.000.000 يورو
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	307.000.000 جنيه إسترليني
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	416.000.000 دولار
آي دي بي ترست سيرفسز ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	650.000.000 يورو
آي دي بي ترست سيرفسز ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1.300.000.000 دولار
آي دي بي ترست سيرفسز ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1.250.000.000 دولار
البنك الصناعي والتجاري الصيني	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	700.000.000 دولار
البنك الصناعي والتجاري الصيني	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	700.000.000 دولار
شركة نور للصكوك المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	500.000.000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	272.275.000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1.477.725.000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	136.230.000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1.113.770.000 دولار
برنامج صكوك الشارقة المحدود	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1.000.000.000 دولار
برنامج صكوك الشارقة المحدود	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	200.000.000 دولار
صكوك مصرف الشارقة الإسلامي الثالثة المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	500.000.000 دولار
زاهيدي المحدودة (طيران الإمارات)	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	600.000.000 دولار

يُرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على جميع الإدراجات.

القوانين والقواعد الإدارية لسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2018

قوانين سلطة دبي للخدمات المالية وقواعدها

أجرى مجلس الإدارة تعديلاتٍ على كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- إشعار التعديلات بتاريخ 27 فبراير 2018 وآليات وضع القواعد 211 – 217 التي أجرت تعديلات متفرقة على كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- إشعار التعديلات بتاريخ 19 يوليو 2018 وآليات وضع القواعد 225 – 230 التي أجرت تعديلات متفرقة على كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- إشعار التعديلات بتاريخ 1 أكتوبر 2018 وآليات وضع القواعد 223 – 224 و 231 – 232 التي أجرت تعديلات على نظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات لدى سلطة دبي للخدمات المالية لضمان الامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وتشريعات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات الاتحادية؛ و
- إشعار التعديلات بتاريخ 10 ديسمبر 2018 وآليات وضع القواعد 218 – 222 التي أجرت تعديلات على نظام الصناديق لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

أوصى مجلس الإدارة أيضاً بأن يُصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي القوانين التالية:

- قانون تعديل أحكام القانون التنظيمي، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 6 لسنة 2018، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 29 أكتوبر 2018 ويتضمن التعديلات التي أدخلت على نظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات لدى سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- قانون تعديل الاستثمار الجماعي، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 9 لسنة 2018، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 18 ديسمبر 2018 ويتضمن التعديلات التي أدخلت على نظام نظام الصناديق لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

وحدات مرجع سلطة دبي للخدمات المالية:

أجرى الرئيس التنفيذي تعديلاتٍ على مرجع سلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- تم تحديث وحدة نماذج الطلبات والإشعارات في ثلاث مناسبات منفصلة في عام 2018.

المصطلحات

اسم الشركة	
A	
سوق أبوظبي العالمي	ADGM
شركة مرخصة	AF
هيئة الأسواق المالية الهولندية	AFM
هيئة أستانا للخدمات المالية	AFSA
اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط	AMERC
مؤسسات السوق المرخصة	AMI
مكافحة غسل الأموال	AML
وحدة الحالات المشبوهة لمكافحة غسل الأموال	AMLSCU
تجار الخيارات في أمستردام	AOT
هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية	ASIC
B	
لجنة بازل للرقابة المصرفية	BCBS
مجموعة بازل الاستشارية	BCG
C	
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	CBUAE
مقاصة الطرف المقابل المركزي	CCP
الرئيس التنفيذي	CEO
قواعد الاستثمار الجماعي	CIR
رئيس العمليات	COO
إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين الناشطة دولياً	ComFrame
ورقة استشارية	CP
وكالة تصنيف ائتماني	CRA
مكافحة تمويل الإرهاب	CTF
D	
سلطة دبي للخدمات المالية	DFSA
مركز دبي المالي العالمي	DIFC
سلطة مركز دبي المالي العالمي	DIFCA
لجنة صنع القرار	DMC
بورصة دبي للطاقة	DME
الأعمال والمهن غير المالية المحددة	DNFBP

E	
ESMA	هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
F	
FATF	مجموعة العمل المالي
FCA	هيئة السلوك المالي
FinTech	التكنولوجيا المالية
FMT	هيئة القانونية للأسواق المالية
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	مجلس الاستقرار المالي
FSRA	سلطة تنظيم الخدمات المالية
G	
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GFIN	شبكة الابتكار المالي العالمي
H	
HKSFC	هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونغ كونغ
HR	الموارد البشرية
I	
IA	هيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة
IAIG	مجموعات التأمين النشطة دولياً
IAIS	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين
IASB	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
IC	شركة استثمار
ICPs	مبادئ التأمين الرئيسية
IFIAR	المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
ITL	رخصة اختبار الابتكار
K	
KSA	المملكة العربية السعودية
L	
LegCo	اللجنة التشريعية

M	
MAS	هيئة النقد في سنغافورة
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MESA	رابطة دراسات الشرق الأوسط
MMF	صندوق سوق المال
MoU	مذكرة تفاهم
MMoU	مذكرة تفاهم متعددة الأطراف
N	
NAMLCFTC	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
O	
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OpTech	المخاطر التشغيلية والتكنولوجية
OTC	خارج البورصة
P	
PCC	شركات الخلايا المحمية
PRA	هيئة التنظيم التحوطية
Q	
QIF	صندوق المستثمرين المؤهلين
R	
RA	المدقق المسجل
RiskCo	لجنة تقييم المخاطر
RoC	مسجل الشركات
S	
SAR	تقرير الأنشطة المشبوهة
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع
T	
TRL	قادة الغد التنظيميون
U	
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UASA	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة

للاستفسارات العامة

هاتف: 1500 362 4 (0) 971+ الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae